وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة
كلية الحقوق و السياسية
قسم علوم السياسية

أثر الشركات المتعددة الجنسيات على سياسة التشغيل في الدول النامية

"دراسة حالة الجزائر"

مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية

تخصص: دراسات مغاربية

من إعداد الطالبة :

*** داودي جهيدة**

تحت اشراف :

د.خداوي محمد

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ.....رئيسا

الأستاذ.....مناقشا

الأستاذ: **خداوي محمد**.....مشرفا

السنـــــة الجامعيـــــة :
2018/2017

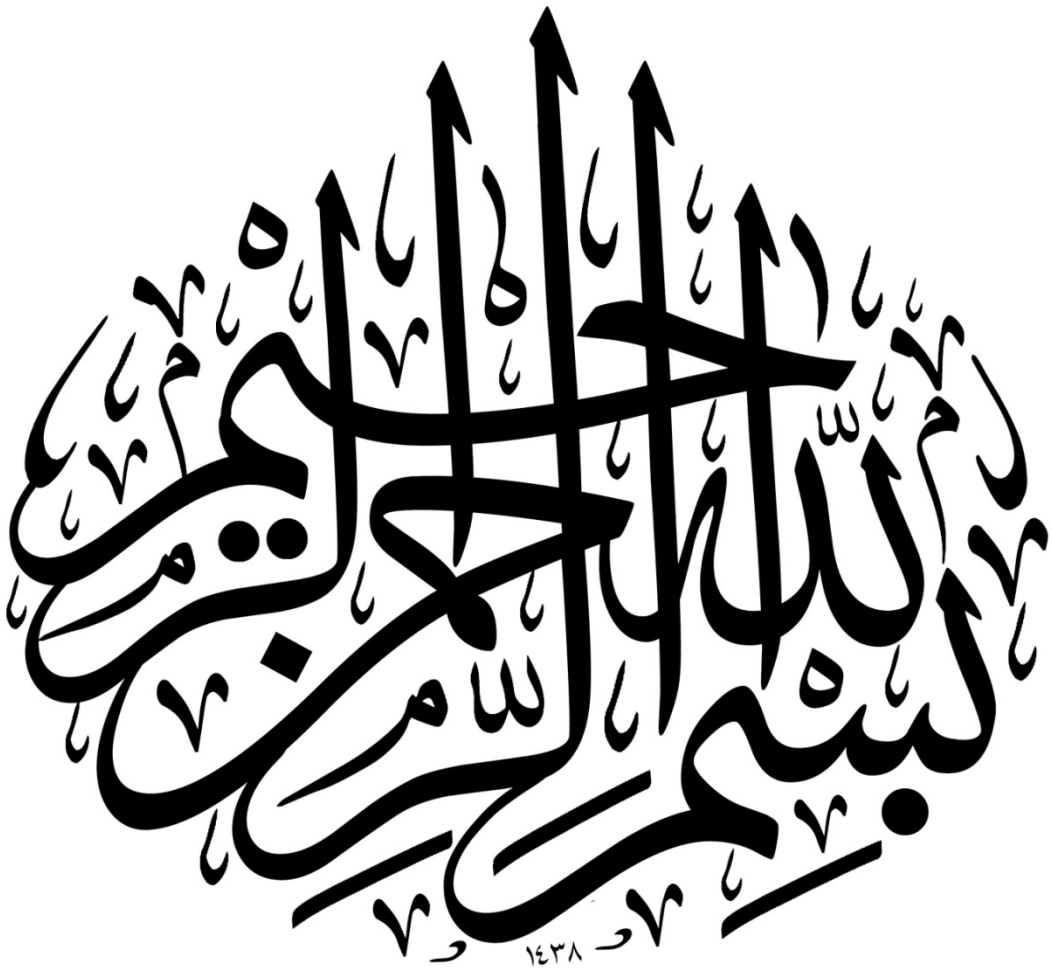
بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يا رب وتعاليت في البداية نشكر ونحمد الله عز وجل الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

كما نتقدم بأعز شكرنا وخالص تقديرنا للأستاذ المشرف خراوي محمد حفظه الله ورعاه لقبوله الإشراف على هذا العمل الذي قمنا به، ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات مفيدة طيلة فترة إعداد البحث، فكان بحق ممن قال فيهم المولى عز وجل " إنما يخشى الله من عباده العلماء"

كما نتقدم بعبارات الشكر والتقدير إلى موظفي مكتبة الحقوق والعلوم السياسية ومكتبة العلوم الاقتصادية والتسيير بجامعة د مولاي الطاهر

وأخيرا نقدم تشكراتنا لكافة الإخوة والزملاء والأصدقاء الذين مدوا لنا يد العون والمساعدة ولو بالسؤال عن مصير هذا البحث

إهداء

لك يا خالقي ويا رازقي أهدي ثمرة كنت السبب الأول في جنيها فاللهم اقبل العمل مع قلته والجهد مع ضالته والسعي مع شوائبه عز جاهك وجل ثناؤك ولا اله إلا أنت

لك يا حبيبي يا رسول الله عملي المتواضع، ولك مني سلام على ريش الحمام يا كل المرام، إليك يا صاحب الشفاعة يا رسول الله

إلى كل من قال فيهما الله تعالى "وبالوالدين إحسانا" إلى الشمعة التي تحرق لتضيء لنا الحياة، صاحبة النسمات الملائكية والقلب الكبير أمي.. أمي الحبيبة فليحفظك الله رب الخلق أجمعين

إليك يا من بنيت صورا من الأمان حولي يا من قادني بخطوات ثابتة وبصمت أناملة على نفسي أصرق المعاني، إلى من أغطس زهرة عمره في لهب الشقاء لأتمرغ في روضة العلم الفيحاء، لم يزخر جهدا ولا ورهما في سبيل تعلمي إليك أبي الغالي حفظك الله وأطال في عمرك

إلى رفيقة، صهيب، يسرى، أماني،

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية جدتي أطال الله في عمرها

إلى بهجة أيامي أحمد الروخو

إلى كل الأهل والأقارب

جهيدة

خطة البحث

مقدمة :

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات

المطلب الأول : تعريف الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثالث : خصائص الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الرابع : أهداف الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني : سياسة التشغيل

المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل

المطلب الثاني : أبعاد وأهداف سياسة التشغيل

المطلب الثالث : نماذج سياسة التشغيل

المطلب الرابع : تحديات ومعوقات وآفاق سياسة التشغيل

المبحث الثالث : التنمية

المطلب الأول : تعريف التنمية

المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية

المطلب الثالث : خصائص التنمية

المطلب الرابع : إشكالية التنمية

الفصل الثاني : الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المبحث الأول : أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

المطلب الأول : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل، الأجور والتأهيل المهني

المطلب الثاني : أثرها على السياسة الاقتصادية العامة وتدفقها لرؤوس الأموال الأجنبية

المطلب الثالث : أثرها على التجارة وميزان المدفوعات

المبحث الثاني : الممارسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات ونمط الإنتاج في البلدان النامي

المطلب الأول : خصائص النسق الاقتصادي ونمط الإنتاج

المطلب الثاني : خصائص النسق السياسي والإيديولوجي

المطلب الثالث : القاعدة المادية والطبقية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية

المبحث الثالث : سياسة التشغيل للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

المطلب الأول : هيكل العمالة في الشركات متعددة الجنسيات

المطلب الثاني : سياسة التشغيل في الشركات المتعددة الجنسيات حسب المنظمة الدولية للعمل

الفصل الثالث

المبحث الأول : سياسة التشغيل والبطالة في الجزائر

المطلب الأول : مشكلة البطالة في الجزائر

المطلب الثاني : تطور التشغيل في الجزائر الى غاية 2000

المطلب الثالث : تطور التشغيل بعد الإصلاحات الاقتصادية

المبحث الثاني : وضعية سياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الأول : أهم سياسات التشغيل في الجزائر

المطلب الثاني : الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر

المطلب الثالث : نتائج ، تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

المطلب الأول : واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

المطلب الثاني : توزيع العمالة الجزائرية في الشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاعات الاقتصادية / حسب الاستثمار الأجنبي

المطلب الثالث : مكانة الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في قطاع المحروقات

خاتمة

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	هيكل العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات	48
02	حجم العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات	53
03	تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1982-2013	67
04	متوسط انشاء مناصب شغل سنويا خلال 1962-1977	68
05	برامج دعم الانعاش	71
06	مساهمة القطاعات الاقتصادية في انشاء مناصب شغل 2012-2014	72
07	العقود المبرمة بين سوناطراك وأكبر الشركات النفطية العالمية	82
08	توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات	89
09	فرص العمل الناتجة عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات	91
10	توزيع العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات	93

مقدمة

خاتمة :

مقدمة :

لقد نتج عن التغييرات الإقليمية والدولية والتحولات الاقتصادية نظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده المبنية على اقتصاد السوق وتقليص دور الدولة وتنامي دور الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية التي أخذت تفرض على الدول سياسات وبرامج إعادة هيكلة وإصلاح اقتصادي وإحداث تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية.

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات دولية النشاط ولها كيان يتعدى الحدود الإقليمية للدول التي تعمل فيها، وهكذا لعبت هذه الشركات دور كبير في عملية تدويل الإنتاج على المستوى الدولي بحيث ساهمت في نقل عمليات الإنتاج إلى عدة دول، وبحثا عن توفر المواد الأولية اليد العاملة الرخيصة، مناخ الاستثمار الملائم والأسواق الواسعة... الخ، كما تسعى إلى الاستفادة من الاختلافات القائمة في درجات النمو في الاقتصاديات القومية المتعددة على النطاق العالمي، كذلك تهدف إلى استغلال التفاوت بين الواقع والقانون على كافة المستويات والتعاون القائم بين عالمية النشاط الشركة وإقليمية القوانين يؤدي إلى خضوعها لعدة أنظمة في وقت واحد

وما يلاحظ على العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات والدول النامية هو أن هذه الأخيرة شهدت فترات من التعقيد حيث مرت هذه العلاقة بفترة من الشدة والخوف من قبل هذه الدول، وكان العامل الأساسي في هذه العلاقة هو تخوف الدول النامية من تأثير هذه الشركات على التوازن الداخلي.

إلا أن هذه العلاقة تغيرت تغير حذر خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي حيث بدأت الدول النامية بتنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي بزيادة الكفاءة الاقتصادية للموارد وزيادة التنافسية لصادراتها وكذلك محاولة سد الفجوة الاستثمارية عن طريق تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونظرا إلى دور هذه الشركات في رفع الإنتاجية وتحسين القدرة على إدارة الموارد وسيطرتها على الاستثمار فقد دفعت الدول النامية إلى تقدم التسهيلات الضرورية لزيادة أنشطة هذه الشركات وتحولت العلاقة من علاقة شك وتقييد إلى علاقة تعاون وتسهيلات.

ففي الجزائر كان لهذه الشركات أثر معبر على سياسة التشغيل، كون الشركات المتعددة الجنسيات لها القدرة الكبيرة على تشغيل أعداد هائلة من اليد العاملة، وتوفير التكوين كما تدفع لهم أجور عالية تسمح لهم بتطوير مستوى معيشتهم، بالإضافة إلى هذا يساهم هذا النوع من الشركات في خلق علاقات اقتصادية تكاملية بينهما وبين الشركات المحلية تنتج عنها مناصب شغل جديدة وبطريقة غير مباشرة.

خاتمة :

كما كان لهذه الشركات دور كبير في مجال المحروقات، ويرجع تاريخ نشاط في هذا القطاع إلى الخمسينيات عندما اكتشفت الشركات الفرنسية البترول ونقبت عنه في 1957 أما الآلات الاقتصادية الأخرى فلم تستثمر فيها تلك الشركات إلا مع بداية التسعينيات وذلك بعد اعتماد الجزائر لسياسة الخصخصة وفتح المجال أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، إلا أن نشاط هذه الشركات يبقى محدودا جدا خارج قطاع المحروقات

الإشكالية الرئيسية :

أمام تطور ظاهرة تدفق الشركات المتعددة الجنسيات إلى الجزائر في الآونة الأخيرة من أجل الاستثمار فيها، وإثبات أن هذه الشركات تخلف أثر على اقتصاديات الدول النامية المضيفة لها ومن بينها أثرها على سياسة التشغيل، وباعتبار البطالة من بين أهم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الجزائر في السنوات الأخيرة ، أردنا أن نبين :

ما هي أثر الشركات المتعددة الجنسيات على سياسة التشغيل في الجزائر؟

ومن هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عدة تساؤلات فرعية وهي :

- كيف ظهرت وتطورت الشركات المتعددة الجنسيات ؟
- ما هي سياسة التشغيل وما هي أبعادها وأهدافها؟
- ما هي التنمية وكيف تطورت وما هي خصائصها؟
- ما هو أثر الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية؟
- ما هي سياسة التشغيل في الجزائر، وكيف حاربت الشركات المتعددة الجنسيات البطالة في الجزائر؟
- كيف أثرت الشركات المتعددة الجنسيات على قوانين المحروقات الجزائرية وماهي مكانتها؟

الفرضيات :

إن الإشكالية المطروحة تفتح الباب أمام مجموعة من الفرضيات نذكر منها :

- تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات إحدى معالم الاقتصاد العالمي المعاصر كونها تلعب دور أساسي في الاقتصاد الدولي
- تعد الشركات المتعددة الجنسيات المعبر الأساسي للاستثمارات الأجنبية

خاتمة :

- يعد موضوع البطالة والتشغيل من أهم المعضلات الاقتصادية، ويعتقد أن الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا هاما في التشغيل ومنه التخفيف من حدة البطالة، وذلك عن طريق خلق مناصب شغل أثناء القيام بأنشطتها المختلفة
- يؤدي نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر إلى خلق مناصب شغل وخلق علاقات تكاملية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من خلال تشجيع المستثمرين على إنشاء مشاريع لتقديم الخدمات اللازمة لتلك الشركات مما يؤدي الى زيادة عدد المشاريع الوطنية الجديدة، والتي تنشأ عنها فرص عمل جديدة

منهج البحث :

اعتمدنا في هذه المذكرة على الدراسة النظرية في الفصلين الأول والثاني حيث ركزنا على منهج الوصفي، وذلك بهدف التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات وسياسة التشغيل والتنمية في الفصل الأول، أما الفصل الثاني فقد تحدثنا عن دور الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على البلدان المضيفة (الدول النامية)

أما الفصل الثالث فقد اعتمدنا على المنهج التحليل لدراسة إحصائيات التي تحصلنا على معظمها من الديوان الوطني للإحصاء ONS والوكالة الوطنية للاستثمار ANDI وكان ذلك من أجل تحليل وضعية التشغيل في الجزائر، وإظهار الآثار التي تخلفها الشركات المتعددة الجنسيات على سياسة التشغيل في الجزائر

مقاربة الدراسة :

اعتمدنا في هذه المذكرة على اقتراب الاقتصاد السياسي فالسياسة والاقتصاد لم بكونا منفصلين إطلاقا وهنا نذكر علاقة الحكومة الجزائرية بالشركات المتعددة الجنسيات من حيث تأثير هذه الأخيرة على سياسة التشغيل وكذا دور قطاع المحروقات

مجال الدراسة

باعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر تخلف آثار متعددة على الاقتصاد الجزائري، ومنها على التشغيل، والتقدم التكنولوجي، وعلى ميزان المدفوعات

ستنحصر دراستنا على تحليل الآثار التي تخلفها الشركات المتعددة الجنسيات على سياسة التشغيل في الجزائر، ويكون ذلك من خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 الى 2016، كونها الفترة التي شهدت فيها

خاتمة :

الجزائر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى معظم القطاعات الاقتصادية بينما كانت مقتصرة فقط على قطاع المحروقات

الدراسات السابقة :

دراسة عبد القادر زيان : وهي مذكرة تحت عنوان: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية، مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2001، أوضح الباحث من خلالها أن الشركات لمتعددة الجنسيات تخلق أثر على التشغيل في الدول النامية، وذلك بطرق غير مباشرة أو مباشرة وتوصل إلى محددات التشغيل على مستوى هذه الشركات تتمثل في الاختيار التكنولوجي الذي تعتمده هذه الشركات وكذا السياسات الحكومية المتبعة من طرف الدول النامية المضيفة لها

دراسة مولود طابوش : وهي مذكرة بعنوان : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية – دراسة حالة الجزائر- مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر سنة 2007، حيث حاول من خلالها الباحث إظهار مختلف المدارس الاقتصادية المفسرة لسوق العمل والبطالة، كما تطرق الى وضعية التشغيل في الجزائر في الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على التكنولوجيا

أهداف البحث :

نهدف من خلال البحث الى تحقيق ما يلي :

- التعريف بالشركات المتعددة الجنسيات وإظهار نشأتها وتطورها وأهدافها
- إبراز دور الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية وأثرها على سياسة التشغيل في الجزائر

أسباب اختيار الموضوع :

إن السبب الرئيسي الذي دفعنا إلى اختيار هذا الموضوع هو قلة الدراسات في هذا المجال رغم أن التشغيل يعتبر من أولويات الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة لعلها تقلل من نسبة البطالة عند الشباب، ولهذا يجب إظهار إلى أي مدى يمكن للشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة في الجزائر أن تساهم في توفير مناصب شغل للجزائريين وبالتالي التقليل من البطالة

خاتمة :

أما السبب الثاني فهو كثرة الحديث في الفترة الحالية عن الشركات المتعددة الجنسيات وما خلفه من أثر على اقتصاديات الدول المضيفة، فارتأينا أن نبين أهم الآثار التي تخلفها هذه الشركات على سياسة التشغيل في الجزائر

صعوبات البحث :

لقد واجهنا عدة صعوبات أثناء القيام بهذه المذكرة ومنها :

- عدم توفر إحصائيات كافية حول الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر
- قلة الدراسات السابقة في الموضوع
- عدم توافق الإحصائيات التي تحصلنا عليها فيما بينها

كل هذه الصعوبات منعتنا من التعمق أكثر والتطرق إلى بعض النقاط التي نعتبرها ذات أهمية بالغة في مثل هذه الدراسات

الفصل الأول :

الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات

تمهيد :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر المواضيع التي تحظى باهتمام الباحثين سواء كانوا اقتصاديين أو سياسيين، وهذا الاهتمام لا يمكن أن ينسينا بأن ظهورها ما هو إلا مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية الغربية الأمريكية.

لأن دراستنا لهذه الظاهرة ستعالج بالأساس الإطار ألمفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات من نشأة وتعريف وخصائص وأهداف بالإضافة إلى ماهية التنمية وسياسة التشغيل المرتبطة ارتباطا وثيقا بالشركات المتعددة الجنسيات في هذا الفصل.

ومن هذا سنتطرق إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات

المبحث الثاني : سياسة التشغيل

المبحث الثالث : التنمية

المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات إحدى الأشكال العديدة التي يتخذها الاستثمار الأجنبي المباشر للانطلاق نحو أسواق جديدة وعادة ما تكون هناك العديد من الدوافع والأسباب التي تشجع هذه الشركات على الانطلاق إلى مواقع أو مناطق خارج أوطانها. إلا أن الفائدة هنا لا تكون أحادية الجانب (لصالح تلك الشركات)، حيث تجني الدولة المضيفة فوائد تفوق ما تسعى إليها تلك الشركات وهو ما يدفع تلك الدول لاستقطاب هذا النمط من الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : تعريف الشركات متعددة الجنسيات

سنتطرق إلى تعريف هذه الشركات لغة واصطلاحا في الفروع التالية :

الفرع الأول : التعريف اللغوي :

من الناحية اللغوية فإن العبارات المستعملة غير محكمة وغير دقيقة ، فمن جهة تستعمل كلمة شركة وكلمة مؤسسة ومن جهة أخرى توصف بأنها متعددة الجنسيات او عالمية ، بالرغم من أن لكل منها جنسية واحدة فقط[1] ومع هذا فإن الأمم المتحدة وصفتها واعتمدت بأنها شركات عبرة القومية، وهي العبارة الأكثر تعبيرا في رأينا لكونها تعبر عن طبيعة هذه الشركات.

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

كقاعدة عامة نجد أن المؤلفون يحاولون إيجاد معايير تعدد الجنسية عند المؤسسات التابعة في الخارج. تكون رأسمال، جنسية المسيرين ... ونظرا لعدم وجود اتفاق بين الدول في هذا المجال فإن كل تعريف يكون تحكميا.[2]

وهكذا يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات حسب رأي الأستاذ الدكتور بن عامر تونسي :"بأنها مؤسسة ذات مصالح عالمية تنشط في عدة دول لزيادة أرباحها."

وهدف الربح هو الذي يفرقها عن الهيئات غير الحكومية. أما لائحة معهد القانون الدولي لعام 1977 فهي تنص على أن المؤسسات التي لها مركز القرار في دولة معينة ومراكز النشاط في دول أخرى تعتبر شركات متعددة الجنسيات.[1]

---

[1] بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ط05، ص303.
[2] شريفة جعدي وآخرون، أثر شركات متعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد01،ديسمبر 2014،ص16.

أما الدكتور أحمد سرحال فيعرفها بأنها :شكل من أشكال السيطرة الرأسمالية برز كنتيجة لقانون التطور غير المتكافئ الذي أدى إلى نشوء شركات وطنية عملاقة لدى الدول القومية الغربية، لها إمكانية ممارسة نشاطها الإنتاجي والتجاري على صعيد عالمي بواسطة فروعها المنتشرة على أقاليم دول كثيرة، والتي تخضع رغم المشاركة الدولية الدولية الظاهرة في رأسمالها وإيراداتها إلى قرارات المركز الرئيسي الكائن في الدولة الأم .[2]

كما يعرفها الأستاذ ميشلز MICHAELES على أنها :" إما تكون مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات غالبا ما تكون كبيرة الحجم، وتنطلق من قاعدة وطنية، كما تقيم في الخارج عدة فروع باعتماد إستراتيجية وتنظيم عالميين.[3]

أما التعريف العلمي والبسيط للشركة متعددة الجنسيات بين استخراج المعادن الأولية إلى تصنيع المنتجات، ومن بضائع استهلاكية مثل المشروبات الغازية و الشكولاطة إلى منتجات تكنولوجية مثل الحواسيب الالكترونية والهواتف النقالة والخدمات مثل التأمين والصرافة والخدمات المالية والسياحة والإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والنقل.

المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للشركات متعددة الجنسيات

يرجع تاريخ ظهور الشركات متعددة الجنسيات بالتحديد نهاية القرن 19 فمنذ ذلك التاريخ بدأت بعض الشركات الأمريكية والأوربية تقيم وحدات إنتاجية خارج مواطنها الأصلية، ولكي نتمكن من معرفة تاريخ الشركات متعددة الجنسيات لابد من التطرق إلى المراحل التي مرت بها كما يلي : [4]

المرحلة الأولى ما بين 1840-1914

وتميزت هذه المرحلة بانتشار الشركات متعددة الجنسيات في المستعمرات التابعة لدولها الأصلية، والاستثمار فيها بأقصى جهد بغية استغلال الموارد المتاحة، المادية والبشرية ومثال على ذلك الشركات البترولية (British pétrolium وstandar oil ...) ثم ظهرت شركات مختلفة الميادين كالشرطات

[1] بن عامر تونسي، مرجع سابق الذكر، ص303

[2] أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، ط01، 1990، ص311.

[3] زينب محمد عبد السلام، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط01، 2014، ص13.

[4] محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال فترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر03،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2014، ص38.

المتخصصة في المانوفاكتورية والتي ظهرت سنة 1860، ونذكر على سبيل المثال المصنع الذي أنشأه السويدي ALFRED NOBEL سنة 1866في ألمانيا والخاص بالديناميت.[1]

وكذلك المنتج الأمريكي المتخصص في صنع آلات الحياكة (SINGER) الذي أقام مصنع في GLOSGOW بحيث أنتج ووزع بنفس الشكل والعلامة في العالم، وعليه فقد اعتبرت المؤسسة أول شركة متعددة الجنسيات خلال السنوات ما بين 1880-1890 سجل تمركز صناعي مكثف في الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تجمعت أكثر من 5000 شركة حول العالم سيطرت على الصناعة، بالرغم من وجود عدد كبير من الشركات الصغيرة، كما تفاجأ البريطانيون في سنة 1901 عندما اكتشفوا أن المصنع (WESTING HOUSE) يخضع للرقابة الأمريكية، وهو لشركة FORD لصناعة السيارات التي تصنع ربع سياراتها في بريطانيا في سنة 1914.

المرحلة ما بين 1914 – 1945 :

عرفت هذه المرحلة ركود اقتصادي ويرجع هذا إلى التخوف من الحرب، حيث عملت كل الدول الكبرى على عدم السماح لشركاتها بالتنقل إلى الخارج، وبلغت الوطنية ذروتها وقامت الحكومات بتبني إجراءات تمييزية مع الأجانب، مثلا ألمانيا كانت تفرض على الشركات بأن تكون ألمانية 100 % كما عرفت الولايات المتحدة الأمريكي نفس الإجراءات.

كما شكلت النقود عائق آخر في مجال الاستثمارات الأجنبية بعد الحرب، وذلك بسبب المخاطر التي ظهرت وتجلى ذلك في انتشار التضخم بشكل كبير وتتبعه بعد ذلك انكماش اقتصادي في سنة 1929م، وهذا أدى إلى انهيار اقتصادي عالمي أثر بشكل كبير على المبادلات الدولية.

المرحلة ما بين 1945- 1970 :

عرفت هذه المرحلة توسع كبير في مجال الاستثمارات الدولية المباشرة ففي سنة 1957 تفوقت الشركات الأمريكية على نظيرتها الأوربية بحيث بلغت قيمة الاستثمارات الأمريكية في أوربا حوالي 4.151 مليون دولار بينما بلغت الاستثمارات الأوربية في أمريكا حوالي 3.753 مليون دولار، وفي سنة 1962

[1] وهبي غابريال، الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات متعددة الجنسيات، المؤتمر العامي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 20-27مارس1976، ص59.

بلغت الاستثمارات الأمريكية في أوروبا 21.753 مليون دولار وحجم الاستثمارات الأوربية في أمريكا 8.510 مليون دولار .[1]

ويظهر جليا من خلال هذه الأرقام التفوق الواضح للشركات الأمريكية على الأوربية وفي الحقيقة يرجع هذا أساسا إلى الامتيازات التي حققتها أمريكا بعد الحرب، ففي الوقت الذي كانت فيه الشركات الأوربية تواجه مشاكل مالية نظرا للمشاكل الاقتصادية التي تتخبط فيها دولها، كانت الشركات الأمريكية تتمتع بحرية كبيرة في مجال الاستثمار في الخارج، كما عملت الحكومة الأمريكية على تقديم كل التسهيلات لشركات الاستثمار في الخارج بل وأكثر من ذلك، فقد عملت إلى إبرام الاتفاقيات مع الدول على منح التسهيلات وضمان استثماراتها بالخارج وترحيل الأرباح إلى البلد الأم.

المرحلة ما بعد 1970 :

ونسجل في هذه المرحلة ظهور كل من الشركات الأوربية واليابانية بشكل كبير وذلك نتيجة للسياسات الاقتصادية التي أنتجتها حكوماتها، والدعم المقدم لشركاتها المتعددة الجنسيات، حتى نستطيع مواجهة الشركات الأمريكية التي كانت تسيطر قبل هذه المرحلة بشكل كبير على الاستثمارات المباشرة في الخارج.

كما ينبغي الإشارة إلى ظهور بعض الشركات المتعددة الجنسيات من الدول النامية مثل : البرازيل، الصين، الهند، الأرجنتين، هونغ كونغ ،ماليزيا، ...الخ.

المرحلة ما بعد الثمانينات :

في بداية الثمانينات دخل العالم مرحلة جديدة عرفت باسم العولمة، والتي امتازت بتعميق تدويل النشاط الاقتصادي وتوحيد وتجانس الاقتصاد العالمي، فازدادت التبعية الاقتصادية للبلدان التي ظهرت وازدادت التبادلات عبر الحدود ، السلع، الخدمات، رؤوس الأموال.

فبين 1986-1996 ارتفع حجم المبادلات الدولية للسلع والخدمات بنسبة مئوية متوسطة تقدر بـ 6.2 % بوتيرة أعلى بمرتين من نمو الإنتاج (PIB)، الذي يتنامى في نفس المعدل 3.2% وقد كانت لهذه الظاهرة انعكاسات كبيرة على الشركات بما فيها المتعددة الجنسيات وهذا من خلال :

[1] محمد بركة، مرجع سابق الذكر، ص38.

عولمة الطلب : حيث تطورت الحاجات والسلوكيات المختلفة للمستهلكين نحو نموذج موحد، وهذه الظاهرة تتعدى منتوجات الاستهلاك الواسع، فنجد الشركات تطلب نفس المواد الأولية، نفس المعدات ...الخ.

عولمة العرض : التي تدفع الشركات إلى تبني استراتيجيات دولية متجانسة مثل : تنظيم توزيع دولي داخلي للعمل بتمركز البحث والتصميم للبلدان المتقدمة الإنتاج حيث اليد العاملة المنخفضة التكلفة، التوجه نحو عرض نفس المنتجات بنفس الطريقة في العالم بأسره، كما لو أن العالم يشكل سوق واحدة.

عولمة المنافسة : وهي نتيجة منطقية للعنصرين السابقين، وذلك نظرا لتلاقي الشركات في نفس الأسواق وبنفس المنتوجات العالمية، الشيء الذي يحتم على الشركة التي تريد الحصول على ميزة تنافسية أن تكون قادرة على التفاعل والتأقلم مع حركات منافسيها على الساحة العالمية بأكملها.[1]

يبين الشكل 1.1 خمس شركات متعددة الجنسيات وكل واحدة تعتبر رائدة في المجال الذي تعمل فيه :

[1] شريفة جعدي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص15.

:MICROSOFT CORPORATION

الملف الأساسي :

المؤسسان : PAUL ALLEN and WILLIAM H.GATES III

مجال التمييز : لأحدث نظم التشغيل التي تشغل جميع أجهزة الكمبيوتر الشخصية في العالم أجمع تقريبا

المنتجات الأساسية : برامج الكمبيوتر وخدمات الانترنت

المبيعات السنوية : 22.956 بليون دولار

عدد العاملين : 31400 عامل

المنافسون الرئيسيون : SUN.MICROSYSTEMS , ORACLES , AMERICA ONLINE

الرئيس ومهندس البرامج الرئيسي : WILLIAM H.GATES III

المدير ورئيس مجلس الادارة : STEVEN A.BALLMER

المقر الرئيسي : REDMONDوWASH

تاريخ التأسيس : 1975

عنوان الموقع على الانترنت : www.microsoft.com

AT and T CORPORATION:

الملف الأساسي :

المؤسسان : THOMAS and GARDINER HOFFARD and ALEXENDER GRAHAM BELL SANDERS

مجال التمييز : أطلقت ثورة الاتصالات

المنتجات الأساسية : الخدمات التلفونية والاتصال بالانترنت وكوابل التلفزيونية

المبيعات السنوية : 62.391 بليون دولار

عدد العاملين : 148 الف عامل

المنافسون الرئيسيون : SPRINK and MCI WORLD COM , AMERICA ONLINE

الرئيس ومهندس البرامج الرئيسي : C.MICHAEL ARMSTRONG

المدير ورئيس مجلس الادارة : STEVEN A.BALLMER

المقر الرئيسي : نيويورك

تاريخ التأسيس : 1877

عنوان الموقع على الانترنت : www.alt.com

[1]

[1] المصدر : هوارد روتمان "50 شركة غيرت العالم"، ترجمة بهاء شاهين، مجموعة النيل المصرية، الطبعة 2003، 1، ص –ص 25 ،17

: Ford motor company

الملف الأساسي :

المؤسسان : JOHN WEND ALEXANDER MALCOMSON and HENRY FORD

HORACE E.DODGE and JAMES CONZENS and CH BENNETT and ANDERSON and ALBERT STRELOW and HORACE H RAKHAM and JOHMES GRAY and CHARLES J.WODALL

مجال التمييز : غيرت عملية التصنيع كاملا

المنتجات الأساسية : السيارات والشاحنات وتمويل صناعة السيارات

المبيعات السنوية : 162.558 بليون دولار

المنافسون الرئيسيون : ديملر كريسلر DAIMLER CRUSLER، جنرال متورز GENERAL MOTORS، و تويوتا TOYOTA

رئيس مجلس الادارة : ويليام سي فورد الاصغر WILIAM C FORC JR

الرئيس والمدير التنفيذي : JACQUNRS A

المقر الرئيسي : ديربون ميتشغان

تاريخ التأسيس : 1903

عنوان الموقع على الانترنت : www.ford.com

Apple computer :

الملف الأساسي :

المؤسسان : steve jobs و steve wozniak and mike markkula

مجال التمييز : عرفت الناس على الكمبيوتر

المنتجات الأساسية : أجهزة الكميوتر والاجهزة المساعدة والطرفية وأدوات الوسائط المتعددة

المبيعات السنوية : 6.134 بليون دولار

عدد العمال : 9736 عامل

المنافسون الرئيسيون : compaq، microsoft، و مايكروسيستمز

رئيس مجلس الادارة : steve jobs

المقر الرئيسي : كوبرتينو، كاليفورنيا ميتشغان

تاريخ التأسيس : 1976

عنوان الموقع على الانترنت : www.apple.com

[1]

[1] هوارد روتمان ، مرجع سابق الذكر، ص-ص 39، 33.

:Mc DONALD'S CORPORATION

الملف الأساسي :

المؤسسان : RICHARD and MAURICE Mc DONALD and RAY KROC

مجال التمييز : بدأت ومازالت تقود ثورة الطعام السريع على مستوى العالم

المنتجات الأساسية : البرجر أو ساندويتشات اللحم وقطع الدجاج والمقليات

المبيعات السنوية : 35.9 بليون دولار في أنحاء العالم

عدد العمال : 284 الف عامل في الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها

المنافسون الرئيسيون : TACO BELL WENDY'S and BURGER KING and PIZZA HUT

رئيس مجلس الادارة : جاك جرينبرج JACK GREENBERG

المقر الرئيسي : OARBROOK بولاية إلينوي

تاريخ التأسيس : 1955

عنوان الموقع على الانترنت : www.mcdonalds.com

[1]

[1] هوارد روتمان ، مرجع سابق الذكر، ص 47.

المطلب الثالث : خصائص الشركات متعددة الجنسيات

يتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بتعميق عالمية الاقتصاد (globalisation) يزداد فيه دور المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتبرز فيه عدد من الملامح الهيكلية، وتتمتع هذه الشركات التي تعد من أهم ملامح ظاهرة العولمة بالعديد من الصفات والسمات التي تميزها وتحدد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهمها :

1- **ضخامة الحجم** : تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها إذ تمثل كيانات اقتصادية عملاقة، ومن المؤشرات التي تدل على هذا، حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها والشبكات التسويقية التي تملكها وحجم إنفاقها على البحث والتطوير، فضلا عن هياكلها التنظيمية وكفاءة إدارتها لتسيير شؤونها عبر العالم.

ولكن أهم مقياس متبع للتعبير عن سمة ضخامة لهذه الكيانات الاقتصادية العملاقة يتركز في المقياس الخاص برقم المبيعات « sales figure » أو ما يطلق عليه ب "رقم الأعمال" .

كذلك يستخدم حجم الإيرادات لنفس الهدف ووفقا لهذا المقياس احتلت شركة « mitsubishi » اليابانية على سبيل المثال بإجمالي إيراداتها الذي بلغ 184.4 مليار دولار المرتبة الأولى بين أكثر من 500 شركة متعددة الجنسيات أواخر القرن الماضي، والتي يصل إجمالي إيراداتها إلى نحو 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كذلك تستحوذ هذه الشكات 500 على نحو 80% من حجم المبيعات على المستوى العالمي.[1]

2- **تنوع النشاط** : لا تقتصر الشركة متعددة الجنسيات على إنتاج سلعة واحدة رئيسية بل تصطحب أحيانا بمنتجات ثانوية by product وعلى العكس تعدد منتجاتها وذلك في أنشطة متعددة ومتنوعة ليس لها جامع منطقي يصوغ قيام الشركة بها والدافع الحقيقي لهذا التنوع هو رغبة الإدارة العليا في التدني باحتمالات الخسارة فهي إن خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى وهذا ما وصفه الاقتصاديين بأن هذه الشركات أحلت وفورات النشاط economie of scope ومحل وفورات الحجم economie of sale التي اعتمدت عليها الاحتكارات الكبرى حتى عشية الحرب العالمية الثانية.

ويشير هذا التنوع حقيقة أن الشركة متعددة الجنسيات لا تنتج بنفسها إلا المحدود من السلع التي تدخل فيها مكونات من إنتاج شركات أخرى ولذلك فهي أقرب الى الشركة القابضة ولكنها تتميز عنها باهتمامها البالغ بأعمال البحث والتطوير وقضايا التمويل والتسويق.

[1] محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر، ص119.

وأهم ما يلاحظ في هذا الصدد أن الشركات متعددة الجنسيات قد فككت الإنتاج الصناعي وفرضت التخصص في إنتاج مكونات السلع ثم إنشاء وحدات تجميع وتنتج تلك المكونات إما شركات تابعة للشركات متعددة الجنسيات أو شركات أصغر حجما تتعاقد معا لتتحول من إنتاج سلعة كاملة إلى إنتاج بعض المكونات في مقابل ضمان تعريف المنتجات.

ويعني هذا من الناحية الواقعية أن الشركة متعددة الجنسيات يمكن بطريقة التعاقد الباطن أن تسيطر على عدد كبير من الشركات دون أن تفرط في دولار واحد من أموالها لشراء الأسهم.[1]

3- **التفوق التكنولوجي :** إن قوة شركات متعددة الجنسيات تكمن في إحكام طوق هيمنتها على العلم والتكنولوجيا ضامنة عن طريقها وضعا احتكاريا تستغله إلى أبعد الحدود .

ومن الناحية الظاهرية نستطيع القول بأن العلاقة بين الشركات متعددة الجنسيات والدول النامية تكون ضمن إطار نموذج السوق للاحتكار الثنائي bilteral monopoly، ويتم تقرير التوازن في هذا السوق بالاعتماد على القوة التساومية للطرفين، لكن هذا النموذج لا يمكن تطبيقه في الظرف القائم بسبب عدم التوازن الكبير القائم لصالح الشركات متعددة الجنسيات، فاحتكاره المهيمن هو الذي يمكنها علميا من استغلال نقل التكنولوجيا على صورة حزم packages منبع قوتها المالية.[2]

4- **الانتشار الجغرافي** : من الميزات التي تتميز بها الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي، خارج الدولة الأم بمالها من إمكانيات هائلة في التسويق وفروع وشركات تابعة لها في أنحاء العالم. لقد ساعدها هذا الانتشار والتقدم التكنولوجي الهائل ولا سيما في مجال المعلومات والاتصالات.

5- **تعبئة المدخرات العالمية** : إن كل شكل من الشركات المتعددة الجنسيات تنظر الى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعات بالوسائل التالية :

5-1 طرح الأسهم الخاصة بتلك الشركات في كل من الأسواق المالية العالمية (البورصات العالمية) وكذلك الأسواق الناهضة، وغيرها.

5-2 تعتمد عند الإقدام على عمليات كبرى مثل شراء أسهم شركة منافسة بالقدر الذي يسمح بالسيطرة على إدارتها مثلا، الاقتراض من البنوك متعددة الجنسيات وبمعدلات عالية مفيدة لها.

5-3 تستقطب الجزء الأعظم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية التي تمثل ¾ من السوق العالمية.

---

[1] زينب محمد عبد السلام، مرجع سابق الذكر، ص20.

[2] مغيلي مليكة، الشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدول، مذكرة لنيل شهادة ماستر حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013-2014،ص10

4-5 إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم لها، من خلال وسائل مختلفة مثل: المشروبات المشتركة، الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي وغيرها.

وبهذه الوسائل يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تقوم بتعبئة مقادير متزايدة من المدخرات العالمية.

6- **تحديد الكفاءات** : تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدم تقيدها بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختبار العاملين بها حتى أعلى المستويات

فالمعيار الغالب الذي تأخذ به معيار الكفاءة، والنمط المعمول به في اختيار العمالة في هذه الشركات هو الاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة واجتياز سلسلة من الاختيارات والمشاركة في الدورات التدريبية.[1]

المطلب الرابع : أهداف الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات مؤسسة حية في النظام الرأسمالي هدفها ليس ربح المال والحصول على فوائد فقط، ولكن من أهدافها الرئيسية تعظيم رأس المال وإعادة دفع الأموال للبنوك التي أقرضتها هذه الأموال من أجل تنميتها وكذا دفع الأموال للدولة عن طريق الضرائب، كما أنها تسعى كذلك لضمان العيش للشركات التي تمونها أيضا، وكذا العمال والإطارات وكل من يحوم حول المصالح وخلق الأرباح والفوائد الرأسمالية. ومن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات :

1- **ميزة التكامل**: إن الشركات متعددة الجنسيات كثيرا ما تتميز بميزة التكامل وذلك ربما يرجع إلى الجوانب عديدة منها ظهور النظام الرأسمالي الجديد الذي يسير وفق نهج معين مما يجعلها تتأثر وتيسر وفق معايير هذا النظام حيث تتمتع بظاهرة التكامل بما يتماشى والفكر الاقتصادي الحديث المنبثق من البلدان والذي تتدرج في إطاره هذه الشركات العملاقة ما يجعلها بمثابة الإخطبوط والسرطان الذي تحقق به مصالحها على حساب البلدان الضعيفة ويجعلها تخضع للاستعمار الاقتصادي

لقد أصبحت هذه الشركات تمارس أدوار كبرى في التجارة الخارجية الدولية كمحرك فعال في ديناميكية التجارة والمبادلات الدولية التي قدرت ب 700 مليار دولار، وإذا نظرنا إلى المبادلات فيما بين الدول العالم الثالث فهي جد ضعيفة تصل إلى حوالي 15% من إنتاجها فقط مقارنة مع المبادلات التي تخص الدول المصنعة الغربية وتصل المبادلات بين بلدان المغرب العربي على سبيل المثال بنسبة 1% مما ساعد هذه الشركات متعددة الجنسيات على توفير رؤوس الأموال الضخمة في الانتماءات التي تحصل

[1] محمد خيتاوي، مرجع سابق الذكر، ص-ص 120-123.

عليها بواسطة البنوك الكبرى والتي تدخل كذلك فيما يعرف بالمصاريف متعددة الجنسيات إلى جانب اعتماد هذه الشركات وحدة التكامل في نشاطها سواء أكان هذا التكامل ضمن الشركة الأم ذاتها المتواجدة في البلدان الرأسمالية أو بينها وبين فروعها المتواجدة عبر العالم وبالعكس.[1]

2- **ميزة الاحتكار** : بصفة وجيزة إن ميزة الاحتكار تعد شرطا من شروط الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة وخاصة بالدول النامية التي ترتبط بالشركة الأم تسيطر وتحتكر الغالبية العظمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤون هذه الفروع والتحكم فيها بغية خلق استثمارات جديدة.

كما أن قوة انتشار الشركات متعددة الجنسيات عبر العالم هو عملها من أجل احتكارها لجميع الميادين الصناعية والتجارية، فالمتتبع لمسيرة هذه الشركات ومراحل تطورها وخاصة في الدول النامية يجد بأنها تسعى وبكل الوسائل الهيمنة على ثروات هذه البلدان الصناعية العظمى وتعاد في شكل مصنوعات وتبقى الصفة الاحتكارية ملازمة لهذه الشركات بدلا من احتكارها من بلدان العالم الثالث صاحبة الثروات وفي هذا السياق، يذكر **(ميشال غريتمان) (MICHEL GRITMEN)** أن الشركات العمومية متعددة الجنسيات لديها هي الأخرى نفس الأهداف كونها تسيير يشبه تسيير الشركات الخاصة والمبني على نفس المبادئ والأهداف السابقة الذكر، كما تعرف هذه الشركات العمومية تستمر إلى الأبد، إن النمو إذن في هذه الحالة ليس من أهدافها الأساسية، بل إن هدفها الأساسي والرئيسي هو كسب البقاء أمام كل هذه الشركات المتصارعة في السوق وضمان الربح.[2]

[1] محمد الخيتاوي، المرجع نفسه، ص111.

[2] إدارة الشركات متعددة الجنسيات،2017/12/17،2006/08/13، wwwmajalisna.com/showflat.php

المبحث الثاني : سياسة التشغيل

إن الشغل باعتباره المصدر الرئيسي لكل تقدم اقتصادي واجتماعي، ليس حق فحسب بل هو واجب، والشغل كان وسيبقى الشرط الأساسي لوجود البشرية و تطورها، والحديث عن سياسة التشغيل يقودنا إلى الحديث عن مستوى السياسة الاقتصادية العامة للدولة، التي تسعى من خلالها إلى الوصول إلى التشغيل الكامل باعتباره محور انشغال الدائم لكل مجتمع مهما كان نظامه السياسي أو الاقتصادي.

المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل

تنقسم سياسة التشغيل إلى كلمتين : سياسة وتشغيل

1- **السياسة** : كما عرفها معجم **ROBERT** سنة 1962 على أنها : فن حكم المجتمعات السياسية في حين ورد في القاموس الانجليزي على أنها : فن وعلم الحكومة، أو ها إرادة وقيادة حزب سياسي ما وهي تطلق على الشؤون والآراء السياسية. كما عرفها **موريس ديفرجي (M.DEVERGER)** على أنها : عملية الصراع الذي يطبع العلاقات السياسية في حين ينطلق **دافيد إيستون (DAVID ISTON)** في تحديد مفهومها من القيم السلطوية ويعتبر التنظيم السوسيوسياسي نظاما مغلقا (INTERNE) [1]

2- **التشغيل** : هو الأداء المقصود ، يقال أن عملية معينة أو عنصر تهيئة في حالة تشغيل إذا كانت تقدم المخرجات المطلوبة منها، والتشغيل أيضا يعني أداة واحدة أو أكثر من عمليات التشغيل، على سبيل المثال تشغيل الحاسب الآلي هو تنفيذ عمليات التشغيل اليومية الضرورية كي يؤكد الأداء المتوقع.[2]
وهو كافة عمليات التأثير التي يحدثها الإنسان من نشاط بدني أو جسدي يشغل بها وقته لقاء أجر، كما يعني أيضا، تنظيم التوظيف الكامل والاستعمال الأمثل للموارد البشرية، وقد عرف المكتب الدولي للعمل من خلال الاتفاقية الدولية رقم 112 لعام 1964 التشغيل بأفق واسع ارتكز على مفهوم التنمية الاقتصادية والاستغلال الأمثل للعنصر البشري في نمو الاقتصاد وعلى ضمان العمل لكل شخص راغب فيه، وأن يكون العمل منتجا وأن يختار هذا العمل بحرية، مع إمكانية اكتساب المؤهلات الضرورية لممارسة العمل المناسب لتستعمل فيه هذه المؤهلات.[3]

---

[1] William geddie, chamber's vrentieth century dictionnary, london publisher, 1954,p179

[2] قاموس المعجم الوسيط، اللغة العربية، http://www.almaany.com>ar-ar،2017/12/21

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر،2000-2001، مجلة الباحث، العدد10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص191.

المطلب الثاني : أبعاد وأهداف سياسة التشغيل

إن واقع التشغيل في العالم أصبح أكثر تعقيدا مما كان عليه في الماضي، خاصة لصانعي السياسات، كونه أصبح ظاهرة متنوعة ومتعددة الأوجه ليس فقط من حيث الكم كارتفاع مستويات البطالة وانخفاض معدلات التشغيل، ولكن أيضا من حيث النوع كظهور أشكال جديدة للعمل خاصة العمل الهش، تزايد عدد الفقراء، والانتهاكات الصارخة كحقوق العمل السياسية التي نصت عليها القوانين والتشريعات الدولية، مما جعل الحدود بين هذه القضايا غير واضحة المعالم.[1]

1- أبعاد سياسة التشغيل :

إن أبعاد سياسة التشغيل متعددة الجوانب منها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي ومنها ما يتعلق بالجانب التنظيمي والهيكلي :

1. **البعد الاجتماعي :** يرتبط بمدى قدرة السياسة على احتواء أزمة البطالة في المجتمع من خلال سعي الحكومات إلى تحقيق غاية السلم الاجتماعي من خلال القضاء على ما يهدد الاستقرار الاجتماعي، ومن خلال خلق مناصب شغل دائمة.
2. **البعد الاقتصادي** : يركز على إحداث التنمية الاقتصادية من خلال استثمار القدرات البشرية وتوظيفها في شتى المجالات الحياة الاقتصادية والعمل على تنمية هذه القدرات بشكل يؤدي إلى تطوير المنتوج المحلي وخلق الثروة.
3. **البعد التنظيمي والهيكلي :** يمكن إنجازه فيما يلي : العمل على إيجاد التوازن بين العرض والطلب في مجال التشغيل، وتكييف المؤهلات مع الحاجيات السوق مما يجعل هناك توافق بين مخرجات التكوين وسوق العمل على تحسين المؤهلات المهنية وترقية سياسة تشغيل تحفيزية تشجع على خلق مناصب شغل، والتحكم في مختلف العناصر الأساسية التي تتحكم في تسيير السوق.[2]

[1] Département des politiques de l'emploi(bit), guide pour les inforamations despolitiques nationales de l'emploi, op cit, p05, le site : http://www.ilo.org. Consulté le 21/03/2014.

[2] ميموني آمال، سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية-دراسة حالة- مديرية التشغيل بولاية سعيدة، مذكرة لنيل شهادة ماستر علوم سياسية: تخصص سياسات عامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، 2014،2015، ص8.

2- أهداف سياسة التشغيل :

التشغيل يسمح للجميع بإمكانية الوصول إلى الوظائف والدخول وذلك من أجل الحد من الفقر ومن أجل الاستفادة التامة من القدرات البشرية في مجال الدخل والثروة، ويمكن حصر أهداف سياسة التشغيل فيما يلي :

- توفير مناصب عمل لكل فرد ومواطن راغب في العمل .
- الرفع من المستوى المعيشي عبر زيادة الدخل القومي.
- الرفع من مستوى الفعالية الاقتصادية وزيادة دخل الفرد.
- تحقيق استقرار العمل من خلال حماية العامل من التعسف.
- تكوين وإعادة قوى عاملة من أجل تأهيل مهني وكسب المهارات.
- تنظيم علاقات العمل ووضعها في إطار قانوني وتشريعي.

ومن خلال هذا يمكن القول أن سياسة التشغيل تسعة إلى تحقيق أهداف كثيرة، سياسية اقتصادية اجتماعية وذلك يجعل هذه السياسات أكثر واقعية وقبولا في الوسط الاجتماعي والاقتصادي، من أجل إشراك كل فرد في الحياة الاقتصادية للمجتمع والاستخدام الجيد لقدرات العمال ووضع برامج لإعادة توظيف الأشخاص العاملين، وتحقيق الاستقرار في التوظيف من خلال إزالة الاختناقات داخل سوق العمل.[1]

3- **سياسة التشغيل** : تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) : على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل إنسان، وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الإنتاج.

كما عرفها المكتب الدولي (BIT) على أنها : رؤية وإطار متفق عليه ومتناسق يربط جميع التداخلات في جانب الشغل مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإنه يشير إلى مجموعة من التداخلات المتداخلة الأبعاد والتي يراد من خلالها تحقيق الأهداف الكمية والنوعية المحددة للشغل في بلد معين.

وعلى نطاق واسع فقد عرفها كل من **باربيي و قوتيي (J.BARBIER et J.GAUTIE)** على أنها تشمل جميع التداخلات الحكومية في سوق العمل، لتصحيح أي اختلالات أو تخفيف الآثار الضارة المترتبة عليه.

كما تعرف سياسة التشغيل على أنها : السياسة التي تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة وتنمية فرص العمل نموا متناسقا في مختلف الصناعات، هي مجمل تشريعات القرارات والاتفاقية الثلاثية الأطراف (الحكومة، أصحاب الأعمال، العمال) الهادفة إلى تنظيم ووضع الضوابط والمعايير لأداء سوق العمل.

[1] حاجي فاطمة، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، الجزائر: بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.

لا تعتبر سياسة التشغيل من سياسات الاقتصاد الكلي، كما أنها ليست سياسة قطاعية مثل: السياسة التعليمية أو الصناعية أو الصحية أو الفلاحية، وكذلك ليست سياسة لسوق العمل، وإنما هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات تصمم وتطبق على مستوى كل من السياسات المذكورة في النهوض بالتشغيل وتحقيق التشغيل الكامل.

ومن تم فيمكننا تعريف سياسة التشغيل على أنها مجمل الإجراءات والتدابير التي تضعها وتنفقها الأجهزة الحكومية بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في سوق العمل، من أجل تنظيمه وضبط معايير أداءه لتصحيح أي اختلال يطرأ عليه، وهذا بهدف الوصول إلى أعلى مستويات التشغيل وتنمية فرص العمل نموا يتناسق كما وكيفا مع مختلف مناطق وقطاعات الاقتصاد الوطني.[1]

المطلب الثالث : نماذج سياسة التشغيل

لسياسة التشغيل تقسيمات مختلفة، لكن الشائع منها نوعان وهما :

1- سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية politique active)

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد فئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية politique passive)

1- سياسة تشجيع عمليات التشغيل (سياسة التشغيل النشطة أو الايجابية):

تمثلها كل الإجراءات والسلبيات التي تعمل بشكل مباشر على الحفاظ على مستوى العمالة الموجود، وعلى خلق مناصب شغل جديدة مع إمكانية تعزيزها من خلال تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عن العمل، وعلى تكييف اليد العاملة حسب جملة من السياسات التي تدخل ضمن حاجة الاقتصاد، ووفقا لهذه السياسة فقد أحصت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) جملة من الإجراءات أو الفئات التي تندرج ضمنها، وهي المصالح العمومية للتشغيل، التكوين المهني على الوظائف وتقسيم العمل، حوافز العمل، التشغيل المحمي إعادة التأهيل، خلق فرص عمل مباشرة، إعانات لخلق مؤسسات.

2- سياسة التراجع عن التشغيل وتحديد فئة النشطة (سياسة التشغيل السلبية):

تعمل هذه السياسة حسب حالة سوق العمل على التخفيف من الآثار التي تولدها اختلالات سوق العمل من خلال توفير الإعانة الاجتماعية، أو محاولة الحد من الفئة النشطة، وقد أحصت (OCDE) مختلف

[1] عبد الرزاق جباري، آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2001-2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، السنة الجامعية 2014-2015، ص42

الإجراءات الواردة في هذا التصنيف والتي تتمثل في اجرائين هما : منح تعويضات البطالة والتقاعد المسبق.[1]

3- العلاقة بين نماذج سياسات التشغيل :

بصفة عامة تعتبر تدابير دعم الدخل والتقليل من إمدادات العمال سياسات سلبية، بينما تعتبر البرامج الرامية إلى تشجيع الخلق المباشر للوظائف وتعزيز الاستخدام أو تحسين قابلية التوظيف لدى الباحثين عم عمل ايجابية، غير أنه يصعب أحيانا التمييز والفصل بين السياسات الايجابية والسلبية للتشغيل، بسبب الاتجاه الجديد الذي يتطلب ممن يحصلون على إعانة اجتماعية أن يكونوا مشاركين في برامج الاستخدام حتى يحصلوا على الإعانات المقررة، وقد أصبحت هذه الإعانات أقل سخاء مما كانت عليه ومشروطة بتقديم ما يثبت السعي للحصول على عمل والاستعداد للمشاركة في البرامج الايجابية، ومن شأن ذلك تحويل الإعانات التي كانت تعتبر سلبية إلى تدابير إيجابية، ومن جهة أخرى فإن السياسات مثل الأشغال العامة كثيرا ما تقلل من احتمالات العثور على عمل منتظم مما يجعلهم يعتمدون على نظام الضمان الاجتماعي ويحيلهم ذلك إلى سلبيين، وكمثال آخر على التداخل نجد من بين وسائل السياسات النشطة للتشغيل اعتماد عمليات التكوين لليد العاملة من أجل ضمان حظوظ أوفر لتشغيل هذه الأخيرة وملائمة العرض وفق طلب المؤسسات، لكن في نفس الوقت نجد سياسة التكوين النشطة المعتمدة في هذا الباب تلعب دورا آخر، كونها تمتص جزءا من عرض العمالة في سوق العمل لتصبح بذلك عبارة عن سياسة تراجع عن عمليات التشغيل كما هو الحال بالنسبة لمنحة البطالة التي تعمل على استقرار سوق بشكل أساسي لكن في نفس الوقت تعتبر كإعانة للبطال تساعده في مصاريف البحث عن عمل يلائمه ويوافق قدراته العملية، وبذلك يصبح هذا النوع من السياسة وإن كان يعتمد على سياسات التراجع عن عملية التشغيل، تعتبر كسياسة نشطة لتشجيع التشغيل.[2]

كثيرا ما تستخدم السياسات الايجابية لسوق العمل لتكملة السياسات السلبية، كما هو الشأن في البلدان التي تمر حديثا بمرحلة انتقالية، ففي بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) يخصص جزء كبير من الميزانية للأدوات السلبية مثل إعانات البطالة والمعاش المبكر وإعانات الإعاقة، وهذه السياسات تعتبر سياسات وسطية وتحصل على تمويل أكبر، لذا فإنه في كثير من البلدان التي تميل سياسيا نحو الأخذ بالسياسات السلبية لا تكون لسياسات سوق العمل الايجابي إلا دور ثانوي وينعكس ذلك عادة في

[1] مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص164.

[2] رشيد شباح، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر، دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص106

قلة مخصصاتها المالية، غير أنه وفي السنوات الأخيرة دعت العديد من المؤسسات ومن بينها (OCDE)، غلى زيادة استعمال السياسات الايجابية لسوق العمل، ويرجع ذلك إلى اعتبارات تتعلق بالإنصاف والكفاءة، فالعلاقة المباشرة بين الفقر والبطالة هي الأساس الذي تقوم عليه حجة الإنصاف، كون أفقر العمال وأقلهم حظا هم عادة الذين يتعطلون عن العمل لمدة طويلة وتكون مهاراتهم محدودة، ويؤخذ بالسياسات الايجابية لسوق العمل، ذلك أنه من الممكن تحول هذه السياسات دون الضغوط السلبية التي تفرضها عوامل خارجية على الأجور والناجمة عن ارتفاع نسبة البطالة طويلة الأجل، فالسياسات الايجابية لسوق العمل يمكن أن تكون لها أثر إيجابي على سوق العمل بالإبقاء على حجم القوة العاملة خلال فترات التي ترتفع فيها نسبة البطالة، وفضلا عن ذلك فإن السياسات الايجابية يمكن أن تحسن من العلاقة بين التضخم والبطالة عن طريق تحقيق الاستقرار في التوظيف خلال فترات الدورة التناقضية وإزالة الاختناقات في سوق العمل في فترات تصاعدية.[1]

المطلب الرابع : تحديات سياسة التشغيل

1- تحديات ومعوقات سياسة التشغيل :

إن حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسات التشغيل في الجزائر، لا سيما في مجال التشغيل 2/3 المجتمع ومكننا حصر التحديات في النقاط التالية :

- عجز في اليد العاملة المؤهلة، وعدم توافق قوى العرض مع قوى الطلب.
- عجز التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- وجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.
- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات وصعوبة الحصول على القروض البنكية.
- ترجيح النشاط التجاري (الذي لا ينشئ من مناصب شغل كثيرا)، على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل .
- ضعف روح المبادرة المقاولاتية، لاسيما عند الشباب وضعف العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- عدم التحكم في الآليات القانونية التي تتولى تنظيم سوق العمل .

[1] رشيد شباح، المرجع نفسه، ص107

2- آفاق سياسة التشغيل :

من خلال تتبعنا للجهود المبذولة من طرف الدولة في مجال محاربة البطالة ومن أجل إعطاء المزيد من الفعالية في وضع وتجسيد سياسات وبرامج تشغيل الشباب خاصة، فإننا نرى ضرورة :

- تسهيل الإجراءات الإدارية والتمويلية أمام الشباب بهدف خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[1]
- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره الكبير في خلق مناصب شغل.
- إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجال المقاولة وجعلها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية الكبرى.
- تفعيل دور الرقابة على القطاع الاقتصادي الموازي.
- إعادة عجلة الاستثمار العمومي المنتج، ودور الدولة الاقتصادي سواء من خلال المشاريع ذات المنفعة العامة أو بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني.
- إنشاء بنك المعلومات يتوفر على كافة الوسائل البشرية والتكنولوجية التس تسمح بتقديم التوجيه والاستشارة الفعالة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع البنوك على التعامل بجدية ومسؤولية في مجال القروض والتسهيلات المالية.
- السهر على تطبيق سياسات الجالية المرسومة وعدم تغييرها قبل تقييم مدى نجاحها من عدمه.[2]

[1] سرير عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعضلة البطالة، ملتقى سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 13-14 أفريل، ص13

[2] سرير عبد الله رابح، المرجع نفسه، ص13

المبحث الثالث : التنمية

يشيع عند كافة الناس على أن التنمية مفهوم يعني التقدم والنمو والتحديث من حالة إلى حالة والخروج من التخلف وهذا صحيح في الأدبيات لكن التأهيل العلمي يدعونا إلى تعقب تطور هذا المفهوم واستخلاص بعض خصائصه. لهذا أردنا أن نقدم في هذا المبحث تطور مفهوم التنمية وتعريفها وخصائصها بالإضافة إلى إشكالية التنمية.

المطلب الأول : تعريف التنمية

الفرع الأول : التنمية لغة :

مصطلح التنمية مشتق من النمو الذي يعني لغة ارتفاع الشيء من موضعه إلى موضع آخر كأن نقول : نما الماء أي ازداد وكثر، ونقول نما الزرع وارتفع عن الأرض. ومن الفعل "نمى" فيقال : أنميت الشيء ونميته جعلته ناميا. وله دلالة الزيادة تعني الانتشار أي أن الشيء يزداد حالا بعد حال من نفسه لا بالإضافة إليه ، والتنمية لغويا تعني أيضا الرعاية المبذولة من أجل تحقيق اكتمال أطوار نمو الشيء وبلوغ كماله. والملاحظ استخدم للدلالة عن التغير والتطور والتبدل الذي يلحق بالشيء والشخص والتكوينات الاجتماعية، وبغض النظر عن استخداماته الأدبية فإن تبلور المفهوم السياسي لهذا المصطلح ارتبط أساسا بموضع مغاير له ونقيض يمثله التخلف.[1]

الفرع الثاني : التنمية اصطلاحا :

إن التعاريف المعطاة لهذا المفهوم تختلف باختلاف مجالاته مثل السياسة والاجتماع والاقتصاد، ويعود أول استخدام علمي لهذا المصطلح إلى المفكر **يوجين ستيلي YOUJINE STILEY** في مؤلفه "خطة تنمية العالم" الصادر سنة 1889م، لكنها قديمة إذ ارتبط ظهورها بالفكر الكلاسيكي خاصة عند **آدم سميث (A.SMITH)** في كتابه "بحوث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" وبعده عند الفيزيوقراطيين الفرنسيين ثم الفكر الماركسي، واستخدمه **جوزيف شومبتر (J.CHAMBTER)** في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية". وشملت بحوثهم نظم معيشة الشعوب ومواجهتهم للكوارث والأوبئة والحروب. ولم يعرف المفهوم الاقتصادي الحالي للتنمية إلا في ثلاثينيات من القرن 20 من خلال البحوث الكمية التي قام بها

[1] ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار الصادر، ج15، ص213

كولين كلارك (C.CLARK) والتي أكدت أن قسم هام من البشرية لا تعيش النظام الاقتصادي الرأسمالي الغربي وكان وراء بروز الكتابات والبحوث الأخرى للاقتصاديين الغربيين التي تتناول التخلف والنمو.[1]

وربط **جوزيف سبينجلر (J.SPENGLER)** التنمية بزيادة قائمة الأشياء والسلع والخدمات، المرغوب فيها والمفضلة وذلك يجعل التنمية عملية مستمرة ومتجددة باستمرار وتجدد رغبات الأفراد والجماعات.

وتنقل لنا أهمية الأمم المتحدة الرؤية العالمية للتنمية من خلال تعريفها لها سنة 1955 على أنها العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا اعتمد على المجتمع المحلي ومبادئه.

وربطها **والت روستو (ROWSTOW)** بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة في المجتمعات المتقدمة، أما **شوداك (CHODAK)** فيرى أنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها، في حين يعرفها "عبد المنعم شوقي" على أنها عملية تراكمية متواصلة ومتحكم فيها اجتماعيا لنمو قوى الإنتاج، تتم على أساس تحولات بنيوية عميقة تسمح بإبراز القوى والأولويات كما و نوعا والتي لا يمكن أن تتم إلا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين حيث تحدد القواعد والقوانين الاقتصادية لهذا النمط مسار وأدوات انجاز هذه التنمية.

ويعرفها **فرونسوا بيرو (FRANCOIS PERROUX)** على أنها مجموعة من المتغيرات التي تحدث على الهياكل الداخلية والعادات الاجتماعية التي تسمح بتحقيق الزيادة الفعلية في الناتج القومي شريطة زيادة هذا الأخير عن معدل نمو السكان.[2]

وأدت هذه الدراسات إلى تحويل موضوع التنمية من التركيز على الجانب الاقتصادي المادي إلى النمو الديمغرافي ، التمدن، التعليم، الصحة، التحول الزراعي والهجرة والثقافة كأسس بنيوية لنظرة معينة وأكثر شمولية للتنمية.[3]

المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية

المرحلة الأولى : وهي مرحلة التركيز على النمو الاقتصادي ففي الخمسينات والستينات القرن العشرين كان التعريف الشائع للبلدان النامية مرتبط بالمستوى المنخفض للدخل الفردي بالمقارنة مع ذلك المحقق في الدول المتقدمة والتنمية هي تلك الزيادة المتسارعة والمستمرة للدخل الفردي في فترة زمنية والحالة التي يصبح الاقتصاد القومي قادر فيها على توليد زيادات في الناتج القومي الإجمالي بعد حالة ركود

[1] Alain Beione, Christine Dello et autres, dictionnaire des sciences économique, Paris : Collin, 1995, p99.

[2]

[3] صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، القاهرة : مطبعة العيد الصغير، ب.ت، ص240.

طويلة تتراوح نسبتها بين 5% و 7% وبالتالي زيادة في الدخل الفردي معدلها بين 2 % و4% في ظل زيادة سكانية سنوية مقدرة بـ 3% .

إن النظرة الغالبة في هذه المرحلة من تطور مفهوم التنمية وإن أخذت بعين الاعتبار محاربة الأمية ونشر التعليم ومحاربة الأمراض والآفات كانت تركز على الجوانب المادية الاقتصادية لبناء الدولة ومؤشرات زيادة الإنتاج والادخار والاستثمار، وبالتالي فإن مفهوم التنمية كان مرادفا للنمو الاقتصادي واتضح ذلك بصورة جلية بعد إصدار **"والت روستو (W.ROWSTOW)** كتابه "مراحل النمو الاقتصادي للاقتصاد الأمريكي" سنة 1959 والذي كان يعبر عن المراحل الحقيقية التي مر بها الاقتصاد الأمريكي خصوصا والاقتصاد الغربي على وجه العموم. وقد تعززت هذه النظرة لمفهوم التنمية بظهور قراءات للتاريخ الاقتصادي تفيد بأن توزيع الدخل لابد أن يتدهور في المراحل آلأولى للنمو الاقتصادي قبل أن يأخذ في التحسن والارتفاع في المراحل الموالية.[1]

المرحلة الثانية : مع إسهامات **شلتز (SHALTZ) ودولي (DOLLEE)** السالفة الذكر وبالنظر إلى نتائج مفهوم النمو الاقتصادي في الدول النامية أصبح من المؤكد أن ارتفاع الدخل القومي كميا لا يعني بالضرورة ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وتقلص الفقر والأمية والجهل، وأن تحقيق ذلك لا يقتضي عدالة اجتماعية تؤسس لتنمية تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها مقرونا بحدوث تغييرات في الهياكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. بمعنى آخر إبراز الجوانب الهيكلية والمؤسسية لها ولا يتأتى ذلك دون تدخل الدولة من خلال التشريع بقواعد تضمن إعادة التوزيع العادل للثروة وإعادة موقعة الرأس المال البشري بحيث يخصص جزء من الرأس المال المادي لاهتمام بقطاعات التربية والتعليم والتدريب والصحة والتضامن الاجتماعي ومعالجة ظواهر مثل الهجرة الأدمغة في العالم الثالث. إنها التنمية البشرية [2] التي تعني بتنمية طاقات البشر والرفع من مستوى معيشتهم ماديا ومعنويا بصفة مستمرة زمنيا.

المرحلة الثالثة : بالنظر إلى التطور العلمي للمجتمع الدولي المحقق في جميع جوانب وبالنظر إلى نتائج التجارب والخبرات المتراكمة لدول العالم الثالث اتسع مفهوم التنمية البشرية زمنيا إذ أن السياسات بدأت تأخذ بعين الاعتبار حاضر المجتمع ومستقبله وبرزت خيارات جديدة تمتد إلى الحريات السياسات والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد وإلى حرية الإبداع والابتكار والتمتع بالكرامة والاحترام، إنها التنمية المستدامة التي ترتبط بتوسيع قدرات الفرد وخياراته والتعاون والعدالة في توزيع الثروة

[1] ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص14
[2] تقرير الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لسنة 2003.

والاستدامة بتحقيق العيش الكريم بعيدا عن أي خوف أو تهديد والحرية والحق في التعليم واكتساب المعارف والخبرات وتعميم الشفافية في الممارسات والمساواة في تقلد المناصب القيادية مما يعني حق ذلك الفرد في المشاركة الجادة في تسيير الشأن العام وصناعة القرار.

إنه مفهوم التنمية المطردة [1]الذي يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين الفقر والبيئة وحتمية التفاعل بين التنمية والبيئة بحيث يؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاض من قدرة الأجيال اللاحقة على تأمين حاجاتها إن ذلك يعني الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة والحفاظ عليها من أخطار التبديد أو التخريب أو التلوث.

المرحلة الرابعة : تمثل امتداد تطوري لفكر المرحلة السابقة، ركز فيها على التنمية الإنسانية الشاملة بدخول مفاهيم مثل الحوكمة والرشادة في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسسات **"بروتون وودز"** ونقلها إلى تجارب العالم الثالث. إذ لم يعد النمو المادي الاقتصادي غاية في حد ذاته وإنما جسر عبور لتحقيق التنمية الإنسانية الشاملة التي تعني تقليص الفوارق بين الدول المتقدمة والنامية في جميع المجالات والتوزيع العادل للثروة العالمية حيث يصل المجتمع البشري إلى الرفاهية والرقي وتختفي الأمية والجهل والمرض والبطالة ... في ظل تواصل للأجيال الماضية والحاضرة والمستقبلية . إذ تبين أنه لم ينظر للتنمية من زاوية مصلحة الأغلبية التي يمثلها سكان العالم الثالث لا لسبب إلا أنها حرمت حقها في التعبير عن مصالحها وأبعدت بصورة أو بأخرى عن مراكز صناعة القرار.[2]

المطلب الثالث : خصائص التنمية

بالرجوع إلى التعريف الاصطلاحي واللغوي للتنمية يمكننا أن نستنتج مبدئيا الخصائص التالية :

- إن التنمية عملية مستمرة ومتصاعدة في الزمن تبعا لتغير وزيادة احتياجات المجتمع ولكن أيضا تبعا لمقدراته.
- التنمية عملية تتطلب إسهام وانخراط كل الفاعلين في المجتمع سواء أفراد أو مؤسسات.
- هي عملية واعية منظمة ومخططة الأهداف والاتجاهات فتحت المجال لحقول معرفية وتخصصات جديدة مثل : إدارة التنمية واقتصاد المعرفة.
- تعمل التنمية على تحقيق تحولات هيكلية وهذا ما يميزها عن النمو الاقتصادي
- هي عملية بناء قاعدية من خلال خلق قاعدة إنتاجية تعتمد أساسا على الطاقات الذاتية بدلا من الاعتماد على الخارج (التبعية).

[1] ابراهيم العيساوي، مرجع سابق الذكر، ص34
[2] يوسف حلباوي، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1979، ص98.

- التنمية عملية مسجلة في الزمن لأن النشاط التنموي يحتاج إلى عامل الزمن لتحقيق تزايد منظم أي عبر فترات زمنية طويلة، وهذا ما أشار له المفكر "مالك بن بني" في معادلته الحضارية : الإنسان + الأرض + الزمن في كتابه "مسلم في عالم الاقتصاد".
- وقد تحول مفهوم التنمية كعملية مجتمعية لإلى محط اهتمام المؤسسات الدولية إذ أصدر البنك الدولي سنة 1985 تقريرا تراتيبيا عن التنمية لـ 126 دولة يتضمن فروقات بين الدول النامية والدول المتقدمة، فتبعا لمؤشرات التنمية لسنة 1983 قسم دول إلى دول نامية مثلت 78.60% بما فيها الدول المصدرة للنفط بينما مثلت الدول المتقدمة 21.40% مع العلم أن عدد سكان هذه الأخيرة لم يكن يمثل إلا 31.70% [1]من مجموع سكان العالم. ولم تقتصر الفروقات على عدد السكان فقط بل الأهم منها تلك الفروقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين المجموعتين من الدول ما حول مسألة التنمية إلى تطلع عند مجموعة الأولى وتحدي هام وورقة ضغط ومزايدة سياسية على المستوى الدولي لدى الثانية.[2]
- لكن مهما يكن فإننا نلخص إلى أن مسألة التنمية تعني الملايين من البشر الذين يتطلعون إلى تحسين مستوى معيشتهم التي تمثل قضية التنمية المركزية وهدفها الأخير.

المطلب الرابع : إشكالية التنمية

سبق وأن حولنا تقديم أكبر قدر من المعلومات حول التنمية وتطور مفهومها وخصائصها. إذ أن الغرض من أي دراسة أكاديمية علمية هي فحص وتحليل الظاهرة وتشخيص أعراضها وتقديم إجابات علمية شافية ووافية لها. لكن الأمر لا ينطبق تماما على التنمية إذ أنها تمثل موضوعا له خصوصياته البحثية المرتبطة أساسا بأهميته بالنسبة للمجتمع موضوع الدراسة. لأننا نقصد من وراء ذلك أن التنمية أصبحت إشكالية حقيقية بالنسبة للمجتمعات المعينة من منطلق أن :

- هذه المجتمعات ومنها المجتمعات المغاربية أصبحت تعيش مشاكل اقتصادية وسياسية واجتماعية وبيئية وأخلاقية ... جعل الدولة الوطنية فيها تتخبط وغير قادرة على انتشال المجتمع من بؤر التخلف الذي يعيشه.
- أن المجتمعات المسماة تأدبا بالنامية جربت نماذج التنمية استوردتها من الغرب وأدى تطبيقها إلى نتائج عكسية فلا الطابع الاشتراكي حقق مبتغى المجتمع ولا الطابع الليبرالي فعل ذلك، وتنظير **"والت روستو"** خلق فجوات قطاعية عميقة مثله مثل نظرية التحديث أو التبعية.

[1] محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985، ص 19- ص42

[2] محمد توفيق صادق، مرجع سابق الذكر، ص19 – ص 42

- تتعدد وتتنوع أبعاد التنمية ومظاهرها من اقتصادية إلى اجتماعية وسياسية وبيئية وغيرها دفع الدارسين إلى العملية التنموية عملية شاملة ومعقدة، لكن الإشكال الذي يطرح على المجتمعات المعنية بهذه العملية وبحكم خبرتها الدولاتية ومواردها المحدودة وعدم تحكمها في التكنولوجيا المطلوبة جعلها تتخبط في السياسات العامة المطبقة التي حمل خطابها الرسمي أهداف تحقيق التنمية الشاملة لكن واقعها الممارساتي لم يؤدي في حقيقة الأمر إلا إلى مؤسسة الأوضاع العامة.
- أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عاشها الغرب واستطاع في ظلها أن يحقق التنمية تختلف عن تلك التي تعرفها دول العالم الثالث حاليا، إن ذلك يجعلنا نقول أن المهمة صعبة بالنسبة للعالم الثالث بالنظر لظروفه الحالية وبالنظر للهوة التي تفصله عن الغرب المتقدم.[1]
- إن الحديث عن إشكالية التنمية في حقيقة الأمر هو بحثا في المقاربات التي بإمكانها تقديم النموذج الأمثل الذي يمكن المجتمعات المعنية من تحقيق وثبة تظهر مظاهرها المادية في المجالات المتعددة لحياة الفرد والمجتمع، أي البحث عن وصفة صحيحة تتناسب و البنى الاجتماعية السائدة ولكن أكثر يتوازى طموحها مع الإمكانيات المادية المالية والتكنولوجية المتوفرة في هذه البلدان.[2]

[1] جون كنيت جالبرايت، تاريخ الفكر الاقتصادي/ ترجمة: أحمد فؤاد بليغ، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، رقم261، 2000، ص23.

[2] جون كنيت جالبرايت، المرجع نفسه، ص23

ومن هنا نستنتج أن الشركة المتعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد وتخضع لإستراتيجية واحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة وتتكون الشركة المتعددة الجنسيات من الشركة الأم وتتفرع عنها عدة فروع تابعة لها وتعمل تحت سيطرتها

كما تعتبر سياسة التشغيل جزء من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، على اعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بحكم أن الهدف من التنمية هو توفير القدر الكافي من سبل العيش الكريم للمواطن.

الفصل الثاني :

الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

كرست الشركات المتعددة الجنسيات كل سياساتها لخدمة مصالح الشركات الأم وفي مقدمتها الحكومات الموالية والتي رأت في تلك الشركات الأسلوب الأنجح في تحقيق أهدافها وإعادة أمجاد الماضي من خلال ما حققته من زعامة فيما يسمى بالاستعمار غير المباشر، لكن مع ظهور معطيات جديدة مع ظاهرة العولمة وأبعادها وما حققته في إطار الكونية وبروز التكنولوجيا الصامدة وما تفرضه بالقوة وما زاد معها التنافس من أجل السيطرة من خلال أدوات كان أثرها كبير على الدول النامية.

وانطلاقا من ذلك ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول النامية

المبحث الثاني : الممارسة لاقتصادية للشركات متعددة الجنسيات ونمط الإنتاج في البلدان النامية

المبحث الثالث : سياسة التشغيل في الشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية.

المبحث الأول : أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية

تمثل الشركات المتعددة الجنسيات قوة اقتصادية كبيرة في العالم، وتحتل مكانة أقوى في البلدان النامية، بالنظر إلى دورها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هذه الدول

لقد أدى نشاط هذه الشركات إلى نتائج سلبية في مختلف مجالات الحياة في هذه الدول خاصة على النشاط الاقتصادي الذي يعكس قوة الدولة ومدى نجاح سياستها الاقتصادية، وسنشير في هذا المبحث إلى أبرز انعكاسات هذه الشركات اقتصاديا على الدول النامية.[1]

المطلب الأول : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل، الأجور والتأهيل المهني

إن من بين الأهداف الرئيسية للشركات المتعددة الجنسيات: الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية المضيفة، هو إنشاء أكبر عدد ممكن من المشاريع وتحقيق التنمية الاقتصادية، مما يساهم في حل مشكلة البطالة، وكذا رفع مستوى تأهيل وتكوين تماشيا مع متطلبات الإدارة العلمية المتطورة والتكنولوجيا العالية المعاصرة.

أ- **مستوى التشغيل** : تهدف الدول النامية دائما إلى رفع مستوى التشغيل والقضاء على البطالة لتحسين المستوى المعيشي لشعوبها، لذا كانت تسعى وراء جذب الاستثمارات إلى أراضيها حتى تقوم بخلق مؤسسات جديدة وإنشاء فروع إنتاجية وخلق مناصب شغل جديدة. إلا أن آمالها خابت، لأن أغلب الشركات متعددة الجنسيات لم تستثمر سوى في القطاعات غير الإنتاجية ودخولها كان بشراء فروع أو مؤسسات قائمة بحد ذاتها، كما أنه بامتلاكها للتقنيات الحديثة، واحتكارها للتكنولوجيا التي ترفع من إنتاجية العمل وتحسين الجودة، سوف تجبر منافسيها على الانسحاب من السوق، نظرا لعدم قدرة سلعتها وأسعارها على الصمود أمامها وبالتالي ستغلق هذه الشركات أبوابها وستسرح عمالها.والأكيد أيضا أن تغير في الإستراتيجية الشاملة لمجموعة الشركات متعددة الجنسيات ، أو أي تسوية هيكلية بسبب تغير محسوس للظروف الاقتصادية، يمكن أن تسبب في خروج جزئي، كلي أو إلغاء للاستثمار في الدول النامية المضيفة.

وفي الأخير يمكن القول أن تأثير الشركات متعددة الجنسيات على مستوى التشغيل بالدول النامية هو سلبي أكثر منه ايجابي بحيث ترفعه من نسبة البطالة عن طريق انسحاب المنافسين بسبب ارتفاع الأسعار عن طريق غلق الفروع وتسريح العمال.[2]

[1] اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978، ص-ص 119-120.
[2] بول سويزي، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت: مؤسسة الأبحاث العلمية للنشر، بدون سنة نشر، بيروت، ص79.

ب- **مستوى الأجور** : إن أهم العوامل التي أدت بالشركات المتعددة الجنسيات إلى التواجد بالدول النامية ، تسبح فرص الاستثمار في الدول المتقدمة، وحدة المنافسة إضافة إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني هوامش الأرباح وفي المقابل وفرة عوامل الإنتاج، وتكاليف أقل في الدول النامية.

ومن أهم هذه العوامل عنصر العمل، أن تدني الأجور هو الميزة النسبية الأولى التي تملكها هذه الدول، والتي تعتبر إحدى المحفزات المشجعة لجلب الاستثمار الأجنبي.

إن الأجور التي تمنحها الشركات المتعددة الجنسيات للعمال بالدول النامية أجور جيدة مقارنة بما تقدمه الشركات الوطنية الأخرى، إذ تشير الإحصائيات إلى أنه أعلى من أجور هذه الأخيرة – الشركات الوطنية- بنسبة 50% وهذا راجع إلى :

- مهما ارتفعت نسبة الأجور بالدول النامية فلن تصل إلى مستوى الأجور بالدول المتقدمة "إذ بلغت سنة 1997 في كل من ألمانيا ، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان على التوالي: 30، 17، 19 دولار في حين لم تتجاوز في كوريا الجنوبية، المكسيك، اندونيسيا: 6، 1.5، 1.2 دولار للساعة الواحدة"
- قدرتها على تلبية مطالب الإجراء بفضل حجمها الكبير، الإنتاجية والمردودية المرتفعتين والقدرة على التلاعب بالأسعار خاصة إذا كانت تعمل في وضعية سوق احتكار القلة.
- تكلفة الأجر لا تقارن بما تكسبه هذه الشركات المتعددة الجنسيات من خبرات ومؤهلات تزيد وتدعم مميزاتها التنافسية، وبالتالي تعظيم أرباحها.
- إن السياسات الأجرية التي تنتجها الشركات المتعددة الجنسيات لا تهدف إلى تحسين مستوى الأجور الشرائية في هذه الدول، وإنما تسعى من ورائها إلى جلب العمالة المؤهلة لرفع مردوديتها، تفوقها وسيطرتها في هذه الأسواق والقضاء على منافسيها لأن هذه السياسة ستدفع لنقابات العمالية إلى المطالبة الشركات الوطنية برفع الأجور الأمر الذي لا يمكن أن تلبيه هذه الأخيرة لأنه سيرفع من أسعارها ويقلل من مردوديتها، مما سيؤدي إلى خسارتها ورفضها حتما، يعني الاضطرابات العمالية، إضافة إلى أنها ستخلق نخبة عمالية ضيقة في وسط الطبقة العمالية العريضة تستفيد بمزايا الأجر العالي عن باقي الفئات العمالية في المجتمع التي تشكل الأغلبية العظمى.[1]

ج- **مستوى التأهيل المهني** : تحتاج الشركات المتعددة الجنسيات إلى يد عاملة مؤهلة ومكونة تكوينا عاليا يتماشى مع التكنولوجيا الدقيقة التي تمتلكها لذا فهي تعمل دائما على إقامة دورات تكوينية لعمالها حتى يتحكموا في هذه التقنيات إلا أن هذا لا ينعكس ولا يطبق في البلدان النامية، لأنها أصلا لا تنقل إليها سوى التكنولوجيا لدى قررت الاستغناء عنها أو أنها ستطالب بثمن باهظ لما ستقدمه من تكنولوجيا لظروف الاقتصاد القومي للدول النامية والمجتمع وقيمته الحضارية، وبالتالي لا يمكن

[1] نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للشركات الأجنبية ، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي ، مصر، 2008، ص400.

الاستفادة منهم والاعتماد على الشركات المتعددة الجنسيات كمصدر وحيد وأساسي في تكوين وتأهيل الإطارات المحلية، يصفي التكنولوجيا المحلية ويقتل روح الإبداع والتجديد، كما أن المعرفة الفنية وما يتصل بها من معدات وقطع غيار تصبح الحبل السري الذي يربط صناعات الدول النامية بالشركات المتعددة الجنسيات بحيث يكون توسع هذه الأخيرة هو العنصر الحاكم في تطور الأولى، [1] ناهيك عن المغالاة في حقوق الاختراع والإتاوات، حيث أصبحت تجارة العالم في التقنيات على جانب كبير من الأهمية، إذ ارتفعت من 2.7 مليون دولار سنة 1965 إلى 11 بليون دولار سنة 1975 معظمها فيما بين الدول المتقدمة وحوالي 10% منها مع الدول النامية

وعلى الرغم من ضآلة نصيب الدول النامية إلا أنه نسبة كبيرة من إيراداتها تخصص لتأهيل العمال فلقد أنفقت المكسيك أكثر من 11% من حصيلة صادراتها في رسوم وإتاوات، مقابل الحصول على التقنية الأجنبية.[2]

- وعليه فإن الشركات المتعددة الجنسيات لن تعمل أبدا على تأهيل اليد العاملة في الدول النامية، لأنها بذلك ستخسر أهم سلاح لديها للبقاء وهو التكنولوجيا والتقنيات الحالية التي هي أساس تفوقها.
- مما سبق يمكن استخلاص بأن الشركات المتعددة الجنسيات لها آثار سلبية وخيمة على اقتصاديات الدول النامية، لأنها تقوم باستنزاف رؤوس الأموال المحلية (الدول النامية) لتقوم بتحويلها و تهريبها إلى الشركة الأم بطرق احتيالية، مما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات. كما لا يخفى أثرها أيضا على التشغيل، الأجور والتأهيل المهني، إذ تعمل على رفع نسبة البطالة، بسبب الأضرار التي تلحقها بالمؤسسات المحلية الغير قادرة على منافستها، إضافة إلى السرية التامة المحاطة بالتكنولوجيا التي تملكها أو تحتكرها، والمبالغ الضخمة التي تطلبها للتخلي عنها، مما يجعل من المستحيل اقتناؤها أو تلقينها للعمال قصد تأهيلهم أو تكوينهم.

المطلب الثاني : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على السياسة الاقتصادية العامة وتدفقها لرؤوس الأموال الأجنبية

إن الشركات المتعددة الجنسيات تعد إحدى الأشغال الرئيسية التي يتخذها الاستثمار الأجنبي للانطلاق نحو أسواق جديدة، لكن بالرغم من مميزاتها إلا أن لها عدة آثار على الدول النامية من بينها : أثرها على السياسة الاقتصادية العامة وتدفقها لرؤوس الأموال الأجنبية .

[1] بكر عباس أمين، النفوذ السياسي للشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الحوار المتمدن، العدد01، 8927، 2010/04/28، ص1.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سابق ذكره، ص42

1- أثرها على السياسة العامة الاقتصادية :

لقد كان للشركات المتعددة الجنسيات في تحقيق التنمية الشاملة في الدول النامية ويظهر ذلك جليا في خلق فرص للعمالة ، تحسين مستوى المدخول، ارتفاع وتحسين الإنتاجية، وكذا تنمية المنافسة المحلية بكسر حدة الاحتكار المحلي لبعض الشركات الوطنية وبالتالي زيادة درجة المنافسة بين الشركات العالمية ، سواء كانت وطنية أو أجنبية، غير أن درجة إسهام هذه الاستثمارات في تنمية يتوقف على الصناعة أو المجال الذي تستثمر فيه، وعلى مستوى التقدم والنمو الاقتصادي للدولة وقدرة هذه الأخيرة في توجيه الاستثمار، تنظيم وتخطيط هذه الاستثمارات بصورة جيدة إلا أن غياب هذه الإجراءات لدى أغلبها جعلها تبدي تخوفا مما سوف تعانيه سياستها الاقتصادية من خطر ضياع قسم من استقلاليتها، لكونها ليست فقط بدون أثر يذكر على الشركات متعددة الشركات متعددة الجنسيات وإنما هناك أثر رجعي من طرف هذه الشركات على السياسات الاقتصادية المتخذة من طرف حكومات البلدان النامية المضيفة.[1]

ويرجع ذلك لما تتضح به الشركات المتعددة الجنسيات من امتيازات وخصائص نوعية وأدوات وطرق محكمة تستخدمها في تنفيذ استراتيجيتها الشاملة تمكنها من الانفلات كليا أو جزئيا من أثر السياسات الاقتصادية النامية في شتى المجالات المالية والنقدية والتي تقتصر في كل الأحوال على المؤسسات الوطنية مما يزيد من قوة الشركات متعددة الجنسيات في الاستثمار والتوسع أكثر في الأسواق المحلية للدول المضيفة على عكس الأولى.

وفضلا عن ذلك فإن نشاط الشركات متعددة الجنسيات يعمل في اتجاه الحد من إمكانية الدول النامية المضيفة من التحكم في بعض المتغيرات كالاستثمار والتوزيع والتجارة و المداخيل عدل الصرف وهذا بسبب استقلال قرارات هذه الشركات عن أهداف السياسات الاقتصادية للدول المضيفة.[2]

فمن الناحية المالية عادة ما يقال أن الشركات المتعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لرؤوس الأموال الأجنبية اللازمة للتنمية، لكن الواقع عكس ذلك فالشروط التي تحصل عليها هذه الشركات للاستثمار في الدول النامية لا تعقل، إذ لا تقوم بالاستثمار إلا في شروط استثنائية تحقق لها أرباح أعلى بكثير من تلك التي تحصل عليها من استثماراتها في الدول الصناعية، حيث ترفع إنتاجية العمل وتوافر الهياكل الأساسية، والقوانين الاستثمارية الصادرة في السنوات الأخيرة لتشجيع الاستثمار لهذه الدول تبين إلى أي

[1] هدسون جون، هرندمارك، العلاقات الاقتصادية النامية، ترجمة منصور طعمه ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، 1987، ص734

[2] حساني سيد علي، المؤسسات غير الوطنية واندماج الاقتصاديات النامية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص35.

حد نجحت هذه الشركات في إهدار الاستقلال الاقتصادي لكثير من الدول النامية فضلا عن إضعاف إمكانيات التنمية الذاتية فيها.

فالبعد الدولي للشركات المتعددة الجنسيات مثلا يسمح لها بتجاوز العديد من الالتزامات الوطنية لتلك الدول، مستعملة في ذلك طرق وأساليب عديدة ومتنوعة من بينها تهريب أرباحها إلى دول أخرى تكون فيها السياسة الضريبية أفضل وهذا الحفظ على المستوى العام والكلي لمردوديتها وبالتالي تحسين وضعها على المستويين المحلي والدولي وعلى حساب الأهداف والنتائج المرجوة من السياسات المتبعة من قبل البلدان النامية المضيفة.[1]

ب- **تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية :** ترى المدرسة الحديثة أن الشركات المتعددة الجنسيات تساعد على زيادة حصيلة الدول من رؤوس الأموال الأجنبية، فهذه الشركات بما لديها من موارد مالية ضخمة إضافة إلى قدرتها على الحصول على الأموال من الأسواق المالية، تستطيع سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدول النامية من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشروعات التنموية وبين حجم المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما يمكن لها وبواسطة ما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمارات أن تشجع المواطنين على الادخار. كما أن وجودها يساعد على زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذا الدولة الأم إلى الدول النامية المضيفة.

وتشير المدرسة أيضا إلى مدى مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إلى هذه الدول بفضل حجم المشروع الاستثماري ورأس المال الضخم الذي تجلبه الشركة في بداية الاستثمار، إضافة إلى إعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة وما تنفقه من مبالغ كبيرة في شكل ضرائب ورواتب العاملين المحليين.[2]

لكن السؤال المطروح هنا هو هل حجم تدفقات الموال نحو الداخل أكبر من حجم التدفقات إلى الخارج؟

يمكن القول أن هناك مبالغة في حجم ما تقدمه تلك الشركات من استثمار فعلي، حيث أن هذا الأخير لا ينفذ إلى بلد النامي مباشرة في شكل أموال أو عملات أجنبية يمكن أن تخفض من العجز في ميزان المدفوعات وإنما في شكل آلات ومعدات تكنولوجيا، خبرات إدارية مصدرها جميعا الشركة المستثمرة التي تبالغ في تقدير أسعارها، ومن ناحية أخرى هي تعتمد تدريجيا في توسيع نشاطها المحلي على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محليا، أي أن وزنها في الاقتصاد المحلي (الاقتصاد الدول النامية)

[1] محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر ،بيروت ، بدون سنة النشر، ص268.

[2] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص118

يتزايد نتيجة للنشاط المحلي ودون أي أموال أجنبية جديدة مع استغلالها لكل المزايا المقررة للاستثمار الأجنبي.[1]

كما تضمن التمويل المالي من المدخرات المحلية للدول النامية التي تحصل عليها عن طريق البنوك المحلية، ناهيك من الأحجام الكبيرة من الأرباح المحولة للخارج واستمرارية تحويل أجزائها من رأس المال إلى الدول الأم ، وكذلك هو الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، وذلك المقالات في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة.[2]

المطلب الثالث : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التجارة وميزان المدفوعات

يعكس ميزان المدفوعات مستوى تطور ونمو اقتصادها وهيكلة نشاطه ويضم في بنوده الاستثمارات الأجنبية كتدفقات خارجية ففي ظل الاقتصاد الحر الذي زاد من حدة الاختلاف بين الدول، استغلت الشركات المتعددة الجنسيات هذه الحقيقة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في سعيها لخفض تكاليف الإنتاج، وزيادة الأرباح المستخدمة الجديدة أدت إلى ارتفاع كبير في حجم التجارة الدولية التي أصبحت اليوم تجارة داخلية بين هذه الشركات وفروعها، حيث ساعدها توفر المعلومات الفنية والتقدم في وسائل النقل وظروف العرض النسبي الميزة النسبية) لعناصر الإنتاج بين الدول ، وما يترتب على ذلك من قدرة المنتجين بالأخص الشركات المتعددة الجنسيات على تقسيم العمليات الإنتاجية إلى مراحل تتم في مناطق من بينها الدول النامية، مما أدى إلى انتعاش التجارة الدولية وهذا بفضل ما يشهده العالم حاليا من اختفاء حوالي 90% من الرسوم التي كانت مفروضة على المنتجات الصناعية سنة 1974، نتيجة لكل هذه الأحداث زاد نصيب الدول النامية من المنتجات الصناعية من 10% سنة 1980 إلى 22 % سنة 1990 ثم 90 مليار سنة 1997 وهذا يؤكد اندماج اقتصاديات الدول النامية في الاقتصاد العالمي وما نتج عنه من خلق علاقات اقتصاديات بين القطاعات الإنتاجية المختلفة بالدولة، وتنمية صناعات أخرى جديدة مثل السياحة، البنوك، والتأمين [3] كما تساعد الشركات المتعددة الجنسيات على تحسين ميزان المدفوعات عن طريق زيادة احتمالات فرص التصدير وتقليل الواردات، وتساهم أيضا في تنمية المناطق المتخلفة اقتصاديا، اجتماعيا ثقافيا ...الخ.

غير أن الواقع عكس ذلك، فحسب الاقتصادي (جورج) أن هذه الشركات تمكن في البداية من تحقيق فائض في ميزان المدفوعات ، ثم بعد مرور مرحلة من الزمن يحدث ميل معاكس حيث يبدأ العجز أو

[1] إسماعيل صبري عبد الله، مرجع سابق ذكره، ص 119
[2] حساني سيد علي، مرجع سابق الذكر، ص 40
[3] محمد السيد سعيد، الشركات المتعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، دار البهجة العربية، القاهرة، 2005، ص137.

التخفيض من حجم الفائض وهذا بسبب ارتفاع الأموال المحولة إلى الخارج. ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي قد لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد، وإنما استيلاء على مشروع وطني أو أجنبي قائم بالفعل، وعندئذ لا يكون للمشروع أثر إيجابي على ميزان المدفوعات.[1]

كما أن أغلب هذه المشاريع غير إنتاجية، وتؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة، ولا تتلائم ومتطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول، مما يخلق التبعية الاقتصادية لهذه الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل عجز في ميزان المدفوعات على المدى الطويل نتيجة للكم الهائل من الأموال التي تحولها الى الخارج وبطرق غير مشروعة مقارنة بما تعيد استثمار في هذه الدول.[2]

إن الاستثمار الأجنبي لا يعني بالضرورة تشييد مشروع جديد، وإنما الاستيلاء على مشاريع وطنية أحيانا، وخلق أنماط للاستهلاك في الدول المضيفة.

ويؤكد **ألفين فونتين أورتيز(alfin vontine ortise)** أن الشركات المتعددة الجنسيات تربح 7 دولار مقابل كل دولار تستثمره في الدول النامية ويتم تحويلها كلها إلى الدول الكبرى، ويتجمع الفائض يحد قلة على حساب فئات ملايين المحرومين، ويبدو لنا أن هذه الشركات تصبح معتمدة في توسيع نشاطاتها المحلية على إعادة استثمار جزء من أرباحها المحققة محليا.[3]

[1] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق ذكره، ص270.
[2] أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85، 2010/09/07، ص219.
[3] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سابق الذكر، ص270.

المبحث الثاني : الممارسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات ونمط الإنتاج في البلدان النامية

تعتبر الممارسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات في العالم الثالث أهم تلك الأدوار التي يمكن أن تمارس مهام الانتقال في بلدانه وأن الممارسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات هنا تتبادل الأثر في نمط الإنتاج القائم حيث يمثل نمط الإنتاج السائد أحد أهم محددات وظيفة الشركات، كما أنها عبر ممارسة حدود أدوارها لها تأثير في تعديل أنماط الإنتاج إلا أن علاقتها بنمط الإنتاج في العالم الثالث تخضع للنسق الاقتصادي السائد من حيث تأثير روابطه الخارجية وجذوره الداخلية وذلك لأن الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية هي بحق بنية اجتماعية تعكس الحافة المزدوجة (double edge) للنسق الاقتصادي ، فهي تعمل في نطاق جذب نمط إنتاج رأسمالي على المستوى العالمي وخليط من أنماط الإنتاج المتعددة وغير المتجانسة على المستوى المحلي منها أقرب إلى الرأسمالية ومنها يرجع إلى أشكال ما قبل الرأسمالية وإن كانت جميع هذه الأشكال تنفصل مع نمط الإنتاج الرأسمالي العالمي.[1]

المطلب الأول : خصائص النسق الاقتصادي ونمط الإنتاج

يعتبر مفهوم النسق الاقتصادي طبيعة العلاقة الاجتماعية الخاصة بعملية الإنتاج ومدى تطور قوى الإنتاج حيث يعمل نمط الإنتاج السائد داخل التشكيلة الاجتماعية ويخضع شكل النسق الاقتصادي إلى طبيعة علاقة الملكية السائدة وحقوقها الاجتماعية وإلى شكل علاقات الإنتاج القائمة، فعندما تكون العلاقة بين ملكية وسائل الإنتاج والمنتج المباشر علاقات أجرية أو ريعية يمكن أن نميز وجود نمط إنتاج ما قبل الرأسمالي.[2]

وعلى أساس إدراك مفهوم النمط الإنتاجي يمكن أن نحدد معالم الأنماط الإنتاجية السائدة في النسق الاقتصادي لبلدان العالم الثالث حيث ينتشر في إطار هذا النسق عدد من أنماط الإنتاج غير المستقرة[3] والتي لم يتمتع أي منها بتفوقه الواضح حيث يوجد حالة من تجاوز الأنماط الإنتاجية التالية :

أ- **نمط الإنتاج الإقطاعي** : وهو من أنماط الإنتاج ما قبل الرأسمالية، والدول النامية في أغلبها وبفعل حركات الإصلاح السياسية والاجتماعية التي شهدتها مراحل الاستقلال أنجزت أشواطا كبيرة في تصفية مثل هذا النمط الذي ارتبطت معه خصائص التخلف الاقتصادي والاجتماعي حيث أصبحت

[1] موسى خلف عواد، تطور الرأسمالية في البلدان النامية، عمان، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص178

[2] نادية رمسيس، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، المستقبل العربي، العدد91، 1986، ص ص 44-45.

[3] سمير أمين، التطور اللامتكافئ، مجلة المستقبل العربي، السنة9، العدد 93، تشرين الثاني 1986، ص182.

تصفيته تختل أولوية السياسات التنموية لجميع أنماط الدولة في هذه البلدان وأن تصفية هذا النمط لم يجري بذات الطريقة التي أنجزت بها التجربة الأوربية لآليات الانتقال إلى نمط الإنتاج الرأسمالي حيث يتم الانتقال وفقا لشروط موضوعية قادت الرأسمالية الناشئة إلى تطوير علاقات إنتاج أكثر تطورا وتحت تأثير مقابل لنتائج الثورة الصناعية، تراجعت علاقات الإنتاج الإقطاعية حيث تحولت بالتدريج إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية وجاء مثل هذا الانتقال بالاتفاق مع تغير النسق الاقتصادي الذي شهدته الدولة الأوربية مع نمو الرأسمالية فيها .[1]

ب- **نمط الانتاج الريعي** : وهذا النمط ينتشر في معظم البلدان النامية ويعتمد على إنتاج المواد الأولية ولذلك فإن الاقتيادات الريعية (نفط، مواد خام معدنية أخرى) أو شبه الريعية (سياحة، تحويلات العاملين) تسلك السلوك الاقتصادي نفسه في التصرف بالموارد الاقتصادية، وهو من أبرز الأنماط الإنتاجية السائدة في البلدان النامية حيث تنشأ علاقاته من هيمنة شرائح طبقية عديدة ومنها الدولة على الموارد الأولية أو العقارية، مع وجود هذا النمط تهيمن على النسق الاقتصادي علاقات التوزيع على علاقات الإنتاج.

ج- **نمط الإنتاج الرأسمالي** : والمعروف على أساس تطور علاقات الإنتاج بالفصل بين الملكية لوسائل الإنتاج وقوة العمل وقيامها على أساس من العلاقات الأجرية واستقضاء الربح آلية للتراكم واستخلاص الفائض الاقتصادي وهو نمط بتعبير **س. بول Paul.S "**نمط الامتصاص الفائض والتراكم من خلال علاقات اقتصادية غير متكافئة" حيث تتحول مع هذا النمط كل أشكال قيم الاستعمال إلى قيم تبادل (Value Exchange) على الرغم أن جميع التشكيلات الاقتصادية. الاجتماعية في البلدان النامية شهدت ظهور هذا النمط تحت تأثير انخراطها بالسوق الرأسمالية الدولية، إلا أن ه لم يؤكد تفوقه كنمط إنتاجي مسيطر حوله بقية الأنماط الإنتاجية الأخرى أو يعمل على إلغائها، كما أنه لم يكتسب بعد جميع خصائص وشروط عمله داخل التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية ولم يكتسب هذا النمط بعد خصائصه التقدمية على مستوى التراكم الاقتصادية إضافة إلى أنه لم يتمتع بعلاقات متكافئة مع الرأسمالية الدولية إذا ما قلنا تبعيته لها، ولهذا لم يحمل هذا النمط بعد شروط التطور الاقتصادي في البلدان النامية.[2]

د- **نمط إنتاج رأسمالية الدولة:** يجمع الكثير من الباحثين على أن نمط رأسمالية الدولة أضحى نمطا في دول العالم الثالث نتيجة للفترة الزمنية التي سيطر فيها هذا النمط ، ورغم ذلك إلا أن رؤيتنا لهذا النمط تتجسد في عدم اختلافه عن نمط الإنتاج الرأسمالي من حيث علاقات تخصص الموارد أو التوزيع، حيث يمثل هذا النمط من بين أهم الأنماط الإنتاجية في البلدان النامية، فالدولة كالبنية سلطة مارست بالنيابة أدوار القطاع الخاص، وأهدت على أساس سلطتها الاقتصادية وملكيتها لقطاع الإنتاج العام

[1] موريس دوب، تطور الرأسمالية، ترجمة رؤوف عباس ، مصر، دار النشر الجامعي، بدون سنة نشر، ص54.
[2] موسى خلف عواد، مرجع سابق الذكر، ص184.

ممارسة فعاليتها الاقتصادية بقصد حصر توجيه الفائض الاقتصادي وعلى أساس من علاقات إنتاج رأسمالية حاولت الدولة أن تمارس أدوارا انتقالية في تأسيس ودعم رأسمالها الخاص، إلا أن علاقات الإنتاج الرأسمالية التي مارستها رأسمالية الدولة لم تحتفظ بطابع جوهري لأساس وقواعد وآليات هذه العلاقة أنها أصبحت بالتدريج تفقد هويتها أو أدوارها في تنميط علاقات الانتاج، حتى أفرقت رأسمالية الدولة في معظم الدول النامية نفسها في مشكلات كبيرة على مستوى تشويه هيكل اقتصادياتها بلغت حدود أزمة تنموية خطيرة.

نلخص إذن إلى حقيقة إن التشكيلات الاقتصادية للعالم الثالث تخضع إلى أكثر من نمط انتاجي دون أن يتم إفراز أي من هذه الأنماط بشكل خالص.[1]

المطلب الثاني : خصائص النسق السياسي والإيديولوجي

يقوم النسق السياسي في البلدان النامية على القوة المؤسسية للدولة والتي تتسم بعدم استقرار ويخضع لعوامل الصراع في البنية الطبقية والاجتماعية السائدة في هذه البلدان.

أما النسق الايديولوجي الذي يمثل طبيعة الأفكار التي تعبر عن حل عقلي للتناقضات التي لا يمكن حلها في الواقع، ودائما ما يتوجه هذا الحل لصالح الطبقة المسيطرة، وهنا تساهم آلأنساق الإيديولوجية في معظم التشكيلات الاجتماعية تمثل شكلا من أشكال الشرعية الثقافية للسيطرة السياسية وشكلا من أشكال تشويه المعرفة بالواقع، وحسب تعريف **ماكس فيبر Max Viber** فإن الديانة البروتستانية كانت بمثابة الإيديولوجية التي استطاعت أن تحقق في أوروبا الشرعية الثقافية لظهور نمط الإنتاج الرأسمالي وفي متابعة أفكار كل من **دوركايم (Dorkaim) و باريتو(Parito)** و **كارل ماركس (karl marx)** نستطيع أن نلمس علاقة الإيديولوجية كوظيفة في تشكيل الأنساق السياسية والاقتصادية. ولأن الدولة هي بطبيعتها بنية فوقية طبقية تخضع لتأثير علاقتها بالطبقة المسيطرة فهي بالتالي تصبح أداة مهمة في نشر إيديولوجية هذه الطبقة وتسخر لهذه المهمة جميع إمكاناتها كي تتمكن من تحقيق قبول عام لها، حتى تكتسب هذه الإيديولوجية طابعا جماعيا (Total Idiology) وتصوير نفسها كإيديولوجية قومية تعبر عن ثقافات جميع فئات المجتمع وخصائصه وحاجاته، وهنا وحسب تعبير **أنطونيو جراشي (antonio grachi)** يمثل النسق الإيديولوجي عن عامل للتمسك والالتحام بين الأنساق السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة.[2]

[1] نادية رمسيس، مرجع سابق الذكر، ص52.

[2] رودولف هاينش وآخرون، الدولة والتطور في العالم الثالث، ترجمة ميشيل كيلو، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 2011، ص29.

في البلدان النامية من الصعوبة البناء الفوقي في إطار محدود من الأنساق الإيديولوجية والسياسية، وذلك لأن أغلب هذه البلدان تتسم بوجود أنماط إنتاجية مختلفة لذلك فمن الصعوبة خصائص النسق الإيديولوجي المرافق لنمط الإنتاج الرأسمالي بل كل ما يمكن ملاحظته هو وجود صفات نوعية خاصة في النسق السياسي والإيديولوجي في البلدان النامية تعكس ذلك التضافر والتعقيد والتأثير المتبادل بين عدد من أنماط الإنتاج، لهذا يخضع النسق الإيديولوجي لمجال تأثير جميع الأنماط الإنتاجية القائمة وعلى أساس من تأثير بنيتها الطبقية والاجتماعية، وهذا ما يفسر تجاوز الإيديولوجية الغيبية والتقليدية إلى جانب النزوع الإيديولوجي والفكر العلمي، وهي في الأغلب أنساق إيديولوجية لا طبقية وربما تتحول إلى إيديولوجية علمانية ومحدثة، بينما تحاول الطبقات في نمط الإنتاج التقليدي أن تتمسك بالإيديولوجية التقليدية السلفية أو محاولة عصرنة الإيديولوجية التقليدية حتى أخذ شكل الصراع بين الاتجاهين على المستوى الإيديولوجي شكل الصراع الفكري والعقائدي اللاطبقي.

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات تعمل خصائص الاستقلال النسبي فقد استخدمت الايدولوجيا كوسيلة ضرورية لخلق التكامل الاجتماعي كما استخدمت لتحافظ على سيطرتها السياسية وتعيد إنتاج هذه السيطرة من خلال القهر والعنف عندما لا توفر الايدولوجيا لها هذه السيطرة، دون أن تتمكن من بناء نسق سياسي، وإيديولوجي يمثل الشروط لوجود نمط إنتاج معين.[1]

كما أن إيديولوجيا التنمية التي اعتمدتها الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية لم تكن تعبيرا حقيقيا عن وجود نسق إيديولوجي داخل هذه البلدان يدعم إيديولوجية الدولة للتنمية، بقدر ما عبرت هذه الإيديولوجية عن إيديولوجيا القادة السياسيين، فلم يهتم هؤلاء بنشر أو تعليم النسق الإيديولوجي الذي يعبر عن حاجات موضوعية أو طبقية بل كان الاهتمام يجري بنشر إيديولوجيا الدولة وكانت مهمة هي نشرها لدى الجمهور حتى وإن كانت خارج اهتماماته، حتى تحولت الايدولوجيا من وظيفة فوقية للتكامل أو التوازن إلى شكل من أشكال الديانة السياسية.

ومما تجدر الإشارة له هو أن الدمج بين الايدولوجيا والتنمية في البلدان النامية استخدم كوسيلة تبرير استمرار هيمنة الطبقة الوسطى في إدارة الفعالية السياسية والاقتصادية، على عكس الدواعي الإيديولوجية التي دافعت عنها الطبقات البرجوازية التي حملتها معها مهمات تعديل البنية الطبقية لصالح نمو رأسمال والتقدم العلمي والتكنولوجي على طريق التطور الرأسمالي وخارج جدلية الصراع الطبقي التي وصفها ماركس على أنها وحدة جدلية تشق عنها الأنساق الإيديولوجية.[2]

[1] نادية رمسيس، مرجع سابق الذكر، ص59

[2] موسى خلف عواد، مرجع سابق الذكر، ص187

نلاحظ أيضا أن سمات النسق الإيديولوجي في معظم البلدان النامية تظهر تجاوز وخلط لمفاهيم عقائدية وفكرية عديدة فهناك تجاوز مفاهيم الاشتراكية والقومية والنزعة الدينية في محاولة هذه المجتمعات من أبرز نسق إيديولوجي يقارب أو يحظى بقبول جماعي وهذا ما حاول القادة السياسيون من خلاله أن يستوفوا عوامل شرعية سلطتهم، ودعم بناء طبقة برجوازية وبيروقراطية تتسم بالطفيلية تتيح لها إيديولوجية التنمية الشاملة ودور حكومي مركزي كبير في انجازها دواعي للحصول على أكبر المكاسب المادية وهي في معظمها تتحقق خارج مساهمة هذه الطبقات في دائرة الإنتاج وتوليد الفائض.[1]

وفقا لما تم عرضه من خصائص الدولة والأنساق السياسية والإيديولوجية والاقتصادية التي ترتبط بها وتمارس تأثيرها على سياستها الاقتصادية والاجتماعية، يمكنها الآن أن نعالج دور الدولة في إفراز النمط الإنتاجي الذي يتفق مع شروط الموضوعية للتطور الاقتصادي في بلدانها ، وخاصة توافق العلاقة بين الدولة كبنية فوقية وظيفية وحاجة قوى الإنتاج المادية والبشرية لتحقيق شروط النمو الاقتصادي وفقا لنمط إنتاجي مناسب، إن الشركات المتعددة الجنسيات كتعبير عن نسق اجتماعي وسياسي مهيمن عبر فعالية الاقتصادية والسياسية في البلدان النامية تكتسب دورا مهما في فرز نمط الإنتاج المناسب لشروط التطور الاقتصادي من خلال قدرة دعم أكثر الأنماط الإنتاجية على تحقيق التراكم وهنا فقط سوى يكتسب دور الشركات المتعددة الجنسيات طابعه العلمي.[2]

فالشركات المتعددة الجنسيات إزاء تعديل خصائص التشكيلات الاقتصادية غير ملائمة لانطلاق النمو، فهي أولا إزاء مسؤوليتها في تحضير وسائل النمو، تجهيز رأس المال الاجتماعي الثابت، وتجهيز رأس المال الاقتصادي والإدارة العامة. فالشركات المتعددة الجنسيات إذن أمام إنجاز مهام انتقالية في بلدان العالم الثالث وهي تخت تأثير النسق الاجتماعي والإيديولوجي المسؤولة عن إفراز نمط الإنتاج المناسب والمعبر عن مصالح طبقة معينة.[3]

المطلب الثالث : القاعدة المادية والطبقية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية

ابتدأت بلدان العالم الرأسمالي المتقدم نطورها الاقتصادي بعد انجازها على قاعدة تعميق التقسيم الاجتماعي للعمل وانجاز عملية التراكم الأولى وكل ذلك اقترن بقاعدة عملية وتكنولوجية وبوساطة

[1] محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف القاهرة، 1982، ص56.
[2] عصام الخفاجي، رأسمالية الدولية الوطنية، دار ابن خلدون، بيروت 1979، ض125.
[3] Alfread Stepan, the state and soci ety, precention university press, p21, 978.

طبقة رأسمالية صناعية والتأثير الذي مارسته الدولة فكان من نتيجة ذلك سيطرة نمط الإنتاج الرأسمالي على كامل آليات التطور.[1]

بينما واجهت بلدان العالم الثالث تمايزا عميقا في أنماطها الإنتاجية توقفت عند أنماطها المشاعية والإقطاعية والنمط البضاعي الصغير إمكانات تطورها، إضافة إلى ذلك فإن هذه البلدان تحكمت في اتجاهات نموها وتنميتها علاقات لا متكافئة على مستوى مبادلاتها السلمية الدولية التي شكلت قيدا على إمكاناتها ومصادر التراكم فيها، ومع هذا الوضع من تجاوز الأنماط الإنتاجية تتواجد أشكال معينة ومتباينة لملية وسائل الإنتاج وكذلك مجموعات اجتماعية طبقية لهذا فإن البنية الاقتصادية في البلدان النامية لا تحمل لحد الآن صفة اقتصاديات الرأسمالية بالكامل فهذا التجاوز لأنماط إنتاجية يجعل كل نمط على صلة وطيدة بالأخرى بحيث يتطور كل هذه الأنماط على أساس السنن و القوانين الداخلية له، ويجري في هذه البلدان صراع بين الأنماط التي تتميز كل منها بتناقضات داخلية خاصة، إلا أن تطور أي من هذه الأنماط لا يتم في مجال اجتماعي اقتصادي منعزل، بل يتم في ظل ظروف وعلاقات بضاعية نقدية متزايدة بهذه الأنماط وفي ظل الدور الاقتصادي والإداري والسياسي الذي تمارسه الدولة ومن خلال تشابك أنماط والتأثير المتبادل بينها يجري انحلال لبعضها وتطور البعض الآخر، وهو في مساره التاريخي يؤكد دلائل ديناميكية لانتشار تقسيم اجتماعي للعمل والعلاقات البضاعية والتي على أساسها أخذت تتطور العلاقات الرأسمالية وانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي الذي الخاص وأجنبي وقطاع الدولة العام لأحد عناصر رأسمالية الدولة.[2]

يعود تطور نمط الإنتاج الرأسمالي وخصائصه المشوهة في البلدان النامية وفقا لضرورة اندماج اقتصاديات هذه البلدان بالسوق الرأسمالية العالمية ومع ابتداء نقل واقتحام العلاقات الرأسمالية لهذه البلدان من التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية في ظل ظروف الاستعمار المباشر استمر بعدها بوتيرة متسارعة لانتشار نمط الإنتاج الرأسمالي مقابل تراجع الأنماط الإنتاجية السابقة والتي تشكل عائق أمام تطور القوى المنتجة، لهذا كله يصعب مقارنة توصيف البنية الاقتصادية الاجتماعية في البلدان النامية إلى عالم رأسمالي أو انتقالي إلا أن الأمر المؤكد هنا أن هذه البلدان ليست عالما ثالثا على الإطلاق بقدر ما هي الجزء المتمم للنظام الرأسمالي العالمي وهي على أحسن الأحوال ذلك المتخلف منه، عليها أدوار يتطلبها وجود السوق الرأسمالية المتقدمة واستمرارها تتمحور بين أدوار يتطلبها سوق الإنتاج الرأسمالي المتقدم من استيراد السلع المصنعة.

[1] عبد الكريم كامل وعبد العلي كاظم، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ونمو الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، مجلة جامعة البصرة، العدد05، 1996،ص9.

[2] سعود عياش، ملامح أولية للتطور الرأسمالي في الشرق الأوسط، دراسات عربية، السنة 11، العدد12، تشرين الأول 2012، ص58

لم تكتسب هذه البلدان موقع الشراكة في السوق الرأسمالية الدولية، وهذا بالضبط كان سببا في التشويه من نمط إنتاج رأسمالي سيادي، بل وعلى عكس أساس هذه العلاقة بقي نمط الإنتاج الرأسمالي في بلدان الجنوب نمطا مجاور الأنماط إنتاجية أقل تطورا منه أو سابقة عليه لهذا كانت عملية التطور الرأسمالي والمؤسسة الرأسمالية المحلية تجري تحت تأثير عوامل خارجية مارستها ظروف التطور الرأسمالي في بلدان الشمال المتقدمة في إطار توسع أسواقها في الخارج، ولهذا السبب أيضا كان انخراط دول الجنوب في السوق الرأسمالية الدولية حاجزا على القيام بتغيير نوعي أو كمي ملموس على طبيعة اقتصاديات هذه الدول أو قدرتها على استثمار نتائج دخول أنماط الإنتاج الرأسمالية إليها.

لكن لا يخفي واقع البلدان النامية على الإطلاق أن نمط الإنتاج الرأسمالي فيها قد أفرز آثاره الواضحة على البنية الاقتصادية والاجتماعية باتجاه تعديتها، إلا أنه بدأ متعثرا ولم يأخذ السرعة الكافية لإزالة الأنماط الإنتاجية كما أن ملامح جاءت مشوهة أو معوجة لأنه لم يكن يوما نتاجا لنمو وتطور علاقات اقتصادية واجتماعية تجري تحت تأثير عوامل موضوعية داخلية بل هي جاءت كنتاج مباشر لذلك التأثير الذي تحفز عليه مصالح تطور نمط الإنتاج في الدول الرأسمالية المتقدمة.[1]

إن توسع نمط الإنتاج الرأسمالي في البلدان المتخلفة كان متباينا في حدود أثره وطبيعة الدور الذي مارسه على تأمين التراكم الأولي الرأسمالي، فقد كان التفاوت من حيث تعديل وتطور البنية الطبقية وعلاقات الإنتاج وإزاحة الأنماط السابقة له من أنماط الإنتاج الخارجية شبه الإقطاعي يرتبط بعلاقات تجارية بعيدة المدى (Long distance trade) وظهور علاقات إنتاج سلعية بسيطة [2].

[1] عبد علي كاظم شديد، إشكالية الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد، غير منشورة، 1999، ص147.

[2] خلف محمود جواد، التغير الاجتماعي وطبيعة البنية الاجتماعية الاقتصادية، مجلة المجتمع العربي، السنة16، العدد 79، 1995، ص49

المبحث الثالث : سياسة التشغيل للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية

تعتبر سياسات التشغيل من أهم السياسات العامة التي تعني بالتحديات التنموية لكافة الدول المتقدمة منها والنامية على حد سواء، خاصة أن هذه الأخيرة تعاني من معدلات البطالة هي الأعلى على المستوى العالمي، حيث لا يؤدي تحول الدولة من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق وتغير دورها من دولة متدخلة أو منتجة إلى الدور التنظيمي إلى الإقلال من أهمية هذه السياسات وذلك للارتباط الكبير بين مستوى التشغيل وحالة التنمية.[1]

المطلب الأول : هيكل العمالة في الشركات متعددة الجنسيات

لقد قدر عدد الشركات المتعددة الجنسيات في منتصف التسعينات بنحو 45 ألف شركة تسيطر على حوالي 250 ألف شركة تابعة لها، ويلاحظ أن للمنشأ الوطني حوالي 37 ألف شركة من هذه الشركات (82%) يتركز في 14 دولة كلها من دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و (90%) من مقر إدارة الشركات المتعددة الجنسيات يقع في الدول المتقدمة، كما أن هناك تركز ضخم في الاستثمارات الأجنبية فأكبر (100) شركة متعددة الجنسيات تسيطر على خمس من مجموع الأصول الأجنبية على مستوى العالم، وحققت مبيعات مقدارها تريليون من الدولارات مستخدمة 6 مليون عامل في 1990.[2]

وفي سنة 2005 بلغ عدد الشركات متعددة الجنسيات في العالم حوالي 77 ألف شركة وتتفرع عنها أكثر من 770 ألف شركة فرعية، وتشغل هذه الشركات 62 مليون عامل.[3]

[1] عماري حسنية، الشركات متعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة لنيل شهادة ماستر في التايخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تخصص تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2014، ص32

[2] محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003-2004، ص27.

[3] CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde, 2006, p06

الجدول 01 : هيكل العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات

الوحدة مليون دولار

الترتيب على الأساس			الشركات	البلد	نوع النشاط	الأصول		رقم الأعمال		عدد العمال		INT	عدد الفروع		II
الأصول في الخارج	INT	II				بالخارج	الإجمالي	بالخارج	الإجمالي	بالخارج	الإجمالي		بالخارج	الإجمالي	
1	68	55	Général Electric	الو.م.أ	تجهيزات كهربائية والكترونية	448901	750507	56896	152866	142000	308000	47.8	787	1157	68.2
2	4	93	Vodafone groupe plc	مملكة المتحدة	اتصالات	247850	258626	53307	62494	45981	57378	87.1	70	198	35.35
3	67	65	Ford motor	و.م.أ	السيارات	179856	305341	71444	171652	102749	225626	48.7	130	216	60.19
4	90	71	General motor	و.م.أ	السيارات	173690	479603	59137	193517	114612	324000	34.0	166	290	57.24
5	10	41	British petroleum	المملكة المتحدة	المحروقات	154513	193213	232388	85059	85500	102900	81.5	440	611	72.83
6	38	37	Exxon mobil	و.م.أ	المحروقات	134923	195256	202870	291252	52968	105200	63.0	273	314	75.48
7	25	88	Royal dutch/shell group	م المتحدة هولندا	المحروقات	129939	192811	170286	165190	96000	114000	71.9	328	814	40.29
8	62	91	Toyota motor	اليابان	السيارات	122967	233721	102995	171467	94666	265735	49.4	129	341	37.83
9	20	48	Total	فرنسا	المحروقات	98719	114636	123265	152353	62227	111401	74.3	410	576	71.18
10	66	47	France	فرنسا	اتصالات	85669	131204	24252	58554	81651	206524	48.7	162	227	81.37

												telecom			
64.47	228	147	56.4	342502	165152	110463	80037	172249	84042	السيارات	المانيا	Volkswagen	60	49	11
81.82	253	207	77.6	96439	68776	18678	15418	104548	28612	الصيدلة	فرنسا	Sanafi aventis	22	16	12
68.21	390	266	50.0	244645	83808	71868	47118	146834	79654	اتصالات	ألمانيا	Dutsche telecom	54	61	13
62.50	552	345	50.1	97777	42370	52320	23636	127179	78728	الكهرباء الغاز والماء	ألمانيا	RWG group	62	60	14
64.54	846	549	75.2	160712	100485	50585	38838	85788	74051	الكهرباء الغاز والماء	فرنسا	Suez	59	19	15
50.84	596	303	42.7	72484	32819	60970	21996	15564	72726	الكهرباء الغاز والماء	ألمانيا	E.ON	79	81	16
91.26	103	94	79.3	180000	150687	23037	17039	84162	67638	أنشطة مختلفة	هونغ كونغ	Hutchison Whampoo	6	13	17
71.01	582	605	62.0	430000	266000	93333	59224	108312	65830	تجهيزات كهربائية والكترونية	ألمانيا	Siemens AG	49	39	18
94.46	487	460	93.5	247000	240466	19778	68586	76965	65396	مواد غذائية ومشروبات	سويسرا	Nestlé	4	3	19
80.27	299	240	32.4	156152	50543	55775	17886	200093	65365	الكهرباء الغاز والماء	فرنسا	Electricité de France	28	92	20
40.43	188	86	68.5	137827	76763	79951	61621	894	65036	السيارات	اليابان	Honda motor	87	29	21
56.32	435	245	55.4	37906	23377	26607	11613	94439	57589	أنشطة مختلفة	فرنسا	Vivendi universal	73	52	22

	250	121	56.6	56000	31000	150865		93208	57186	السيارات	و.م.أ	Chevron texaco	83	48	23
	153	124	66.9	105972	70846	55050	40198	91826	55786	السيارات	ألمانيا	BMW	23	34	24
50.55	641	324	29.2	384723	101450	176391	68928	248850	54869	السيارات	و.م.أ/ ألمانيا	Daimler Chrysler	80	93	25

Source : CNUCES, rapport sur l'investissement dans le monde, nation unies, New York et Genève, 2006, p06

ITN: مؤشر تعدد الجنسيات (l'indice de transnationalité) : وهو معدل لثلاثة معدلات : النسبة الأصول في الخارج / كل الأصول، معدل رقم الأعمال في الخارج / رقم الأعمال الإجمالي، ومعدل عدد العمال في الخارج / عدد العمال الإجمالي، الترتيب مؤسس على أساس أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات في العالم.

II: (L'indice d'internationalisation) : مؤشر العالمية : وهو ناتج عن تقسيم مجموع الفروع الموجودة في الخارج على العدد الإجمالي للفروع (ملاحظة: الفروع مأخوذة بعين الاعتبار هي الفروع التي تشارك الأغلبية) الترتيب مؤسس على أساس أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات في العالم.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن ثمانية شركات من بين 25 أكبر شركات غير مالية في العالم المرتبة حسب أصولها في الخارج خلال سنة 2004 تنشط في مجال السيارات وأربعة شركات تنشط في مجال الكهرباء الغاز والماء، وأربعة أخرى في مجال المحروقات، وثلاثة تنشط في مجال الاتصالات، والباقية تنشط في مجال التجهيزات الكهربائية والالكترونية (شركتين) ، أنشطة مختلفة (شركتين) ، الصيدلة شركة واحدة، مواد غذائية ومشروبات (شركة واحدة). أما من حيث الجنسيات هذه الشركات فنجد 06 شركات لكل من فرنسا وألمانيا، و05 شركات و.م.أ بالإضافة إلى شركة مشتركة بينها وبين ألمانيا، وشركتين لكل من اليابان والمملكة المتحدة وهناك شركة مشتركة بين المملكة المتحدة وهولندا، وشركة واحدة لكل من سويسرا وهونغ كونغ، وهذه الأخيرة هي الشركة الوحيدة التي تنتمي إلى دولة نامية وهي شركة Hutchison Whamp .[1]

وفيما يخص التشغيل وكما يوضحه الجدول السابق فإن كل هذه الشركات تشغل في شركاتها الأم المتواجدة في بلدانها الأصلية أكبر عدد من العمال عكس فروعها المتواجدة في البلدان المضيفة لها، وهذا ما يبين مركز معظم نشاطات هذه الشركات في البلدان الأصلية.

أما بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التابعة للدول النامية، فلقد شغلت إلى غاية 2005 حوالي 06 ملايين عامل، وكان رقم أعمالها 1900 مليار دولار، وكانت من بين أكبر 100 شركة متعددة الجنسيات في العالم، 05 شركات تابعة للدول النامية وهي كلها من آسيا وهذه الشركات هي : Hutchison Whampoo من هونغ كونغ، Petronas من ماليزيا، Singtel من سنغافورة، Samsung

[1] Rapport CNUCED , Ibid, p09

Electronic من جمهورية كوريا، CITIC group من الصين، ومن بين هذه الخمس شركات ثلاثة عمومية.[1]

الجدول الموالي يظهر حجم العمالة في أكبر 25 شركة متعددة الجنسيات غير مالية في البلدان النامية مرتبة حسب أصولها في الخارج خلال سنة 2004.

الجدول 02 : حجم العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات

[1] Rapport CNUCED , Ibid, p09

الوحدة مليون دولار

الترتيب على الأساس			الشركات	البلد	نوع النشاط	الأصول		رقم الأعمال		عدد العمال		INT	عدد الفروع		II
الأصول في الخارج	INT	II				بالخارج	الإجمالي	بالخارج	الإجمالي	بالخارج	الإجمالي		بالخارج	الإجمالي	
1	28	4	Hutchison whampoo LTD	هونغ كونغ	انشطة مختلفة	67638	84162	11426	23080	150687	182000	70.9	84	93	60.3
2	80	30	Petronas petroleum national bhd	ماليزيا	صناعة بترولية	22647	62915	10567	23080	4016	33944	25.7	167	234	11.4
3	32	24	Singtel LTD	سنغافورة	اتصالات	18647	21626	5396	7722	8676	19155	67.1	23	30	26.7
4	45	14	Samsung electronics co LD	جمهورية كوريا	تجهيزات كهربائية و الكترونية	14609	66656	61524	79184	21259	62899	44.7	85	87	26.2
5	86	71	CIIIC group	الصين	أنشطة مختلفة	14452	84744	1746	6413	15915	93323	20.4	14	59	33.7
6	30	27	Cemsc SC	المكسيك	البناء	13323	17188	5412	8059	16822	26679	69.2	42	56	46.0
7	44	26	LG eletronics INC	جمهورية كوريا	تجهيزات كهربائية و الكترونية	10420	28903	36082	41782	41923	32000	84.5	32	37	86.5
8	62	66	Chinaocean shipping group co	الصين	النقل البحري	9024	14994	4825	11293	4230	70474	36.3	40	124	29.9
9	75	55	Petroleos de venezula	فنزويلا	المحروقات	868	55355	25551	46589	5157	33998	28.7	30	65	46.2

94.3	88	83	61.7	110000	57895	8988	5830	10555	7141	أنشطة مختلفة	هونغ كونغ	Jardine matheson holding LTD	1	37	10
												PLASTIC GROUP	63	66	11
22.3	103	23	14.3	52037	6196	6196 52109	52109 11082	63270	6221	الصناعات البترولية	البرازيل	Petroleo brastheiro s-a petrolobas	72	96	12
7.7	114	100	6701	92000	89585	16085	8181	11130	5862	تجهيزات كهربائية و الكترونية	سنغافورة	Electronics international	33	94	13
65.0	20	13	16.5	53218	4954	51300	15245	56387	5899	السيارات	جمهورية كوريا	Hyundai motor company	12	33	14
17.4	23	4	55.0	10668	5277	2328	1536	10545	5231	العقار	سنغافورة	Capitaland LTD	82	45	15
50.0	2	1	36.1	31100	5841	10684	5541	12998	4902	منتوجات كيميائية	جنوب افريقيا	Sasol LTD	46	63	16
21.4	28	6	17.6	63836	15616	12444	1415	22710	4734	اتصالات	المكسيك	Telmess	85	90	17
50.0	34	17	44.4	23303	12949	11962	5684	17277	4448	اتصالات	المكسيك	América movil	47	55	18
25.0	16	4	26.0	130813	21456	11216	2513	11130	4357	البناء	الصين	China state construction engeneering corp	69	79	19
48.0	41	32	58.6	166509	140518	16969	4430	5505	4355	تجهيزات كهربائية و الكترونية	Chinoise de taiwan	Precision industries foscom			20
33.5	31	29	79.0	18100	14013	726	571	5208	4209	الفندقة	هونغ كونغ	Shainghu la asia LTD	2	19	21

22.3	57	7	28.4	47000	12687	2865	891	15567	4202	أنشطة مختلفة	هونغ كونغ	NEW WORLD DEVLOPEMNT CO LTD	89	77	22
19.2	37	33	71.8	16010	8936	4762	4351	6150	4187	الورق	جنوب افريقيا	Sappin LTD	7	27	23
3.7	242	4	4.4	116729	22000	68952	5218	110393	4060	المحروقات	الصين	China national petroleum	95	100	24
2.5	48	6	40.9	36176	2736	10380	9395	16328	4025	صناعة الصلب	البرازيل	Compahia vale de rio doce	87	60	25

Source : CNUCES, rapport sur l'investissement dans le monde, nation unies, New York et Genève, 2006, p06

المطلب الثاني : سياسة التشغيل في الشركات المتعددة الجنسيات حسب المنظمة الدولية للعمل

أثارت أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات في الستينات والسبعينات من القرن الماضي مناقشات ساخنة أدت إلى بذل جهود لوضع صكوك دولية ترمي إلى تنظيم سلوكها وتحديد شروط علاقتها بالبلدان المضيفة، وفي البلدان النامية وفي المقام الأول وكانت القضايا المتصلة بالعمل من بين تلك الشواغل التي أثارتها أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات.

وأدى بحث منظمة العمل الدولية عن مبادئ توجيهية دولية في مجال اختصاصها إلى اعتماد مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في 1977، إعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية (إعلان بشأن الشركات المتعددة الجنسيات)[1]

وتوفر للمبادئ التي ترسيها هذه الوثيقة العالمية مبادئ توجيهية للشركات المتعددة الجنسيات وللحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في مجالات مثل العمالة (الفقرة01) والتدريب (الفقرة02) وظروف العمل والمعيشة (الفقرة03)

الفقرة الأولى : العمالة

إن الحصول على عمل هو الوسيلة بالنسبة لغالبية الناس لتجنب الفقر، وأقرت منظمة العمل الدولية أن وضع معايير العمل دون معالجة مسألة العمالة أمر لا معنى له، وعليه أعطى إعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، أهمية كبيرة لمسألة العمالة بحيث خصصت لها المواد من 13 إلى 38 وأوجب من خلالها تشجيع العمالة، وتكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة وتأمين العمالة.[2]

1- **تشجيع العمالة :** على الحكومات أن تعلن وتتابع، كهدف أساسي، سياسة نشطة ترمي إلى تشجيع العمالة الكاملة المنتجة والمختارة بحرية، بغية تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية ورفع مستويات المعيشة وتلبية المتطلبات من القوى العاملة والتغلب على البطالة الجزئية.
ولهذا الأمر أهمية خاصة في حالة حكومات البلدان المضيفة في مناطق العالم النامية حيث مشاكل البطالة والبطالة الجزئية فيها أخطر ما يكون وفي هذا الصدد ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار الاستنتاجات

[1] المكتب الدولي للعمل، إعلان الثلاثية بشأن المنشآت المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، ط02، جنيف، سويسرا، 2001، ص7

[2] منظمة العمل الدولية، معايير العمل الدولية، قواعد اللعبة في ظل الاقتصاد العالمي، ط1، جنيف-سويسرا، 2006، 2001،ص7.

العامة التي اعتمدتها للمؤتمر الثلاثي العالمي عن العمالة وتوزيع الدخل والتقدم الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي (جنيف، حزيران 1976)[1]

وعلى الشركات المتعددة الجنسيات وخاصة التي تعمل في البلدان النامية أن تحاول زيادة فرص العمل ومعاييره، مع مراعاة سياسات وأهداف العمالة لدى الحكومات فضلا عن تأمين العمالة وتنمية المنشآت على المدى الطويل، وعليها أن تستشير عند الاقتضاء قبل البدء في نشاطها السلطات المختصة ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمل الوطنية حتى توفق قدر الإمكان بين خططها للقوى العاملة وسياسات التنمية الاجتماعية الوطنية، بين الشركات المتعددة الجنسيات وكل الأطراف المعنية بما فيها منظمات العمال. وأن تعطي الأولوية للعمالة والتنمية المهنية وترقية مواطني البلد المضيف والنهوض على كل المستويات الحكومية، وعليها كذلك عند الاستثمار في البلدان النامية أن تراعي أهمية استخدام تكنولوجيات تولد العمالة بشكل مباشر وغير مباشر على السواء بحيث تعمل على تكيف تكنولوجيا مع احتياجات البلدان المضيفة وخصائصها بالقدر الذي تسمح به طبيعة العملية والظروف السائدة في القطاع الاقتصادي، وتشارك حيثما أمكن في تطوير التكنولوجيا الملائمة في البلدان المضيفة، وتشجيعا منها للعمالة في البلدان النامية في إطار اقتصادي عالمي متوسع، أن تولي الاعتبار كلما أمكن عمليا لإبرام عقود مع الشركات الوطنية لصناعة الأجزاء والمعدات واستخدام المواد الأولية المحلية، والتشجيع التدريجي للتجهيز المحلي للمواد الأولية، وينبغي ألا تستخدم الشركات المتعددة الجنسيات مثل هذه الترتيبات لتفادي المسؤوليات السائدة في مبادئ الإعلان.[2]

1- **تكافؤ الفرص والمساواة في العمالية :** على كل الحكومات أن تتبع سياسيات ترمي إلى تعزيز تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في استخدام بغية القضاء على أي تمييز قائم على العصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو الأصل القومي أو الاجتماعي، وينبغي أن تسترشد الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية المساس بسياسات الحكومات الرامية إلى تصحيح أنماط التمييز التاريخية ومن ثم تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة، وعليه وفقا لذلك أن تتخذ من المؤهلات والمهارة والخبرة أساسا لتعيين عملها على كل المستويات وتوظيفهم وتدريبهم وترقيتهم.

2- **تأمين العمالة :** ينبغي أن تدرس الحكومات بعناية أثر الشركات المتعددة الجنسيات على العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتتخذ الحكومات وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات ذاتها في كل البلدان، وينبغي أن تسعى هذه الشركات على توفير العمالة الثابتة لمستخدميها عن طريق تخطيط القوى

[1] المكتب الدولي للعمل، مرجع سابق الذكر، ص6

[2] طابوش مولود، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص149

العاملة وأن تراعي الالتزامات التي تم التوصل إليها بالمفاوضات الحرة بشأن تثبيت العمالة والضمان الاجتماعي، ونظرا لما قد تتوافر لد ى الشركات المتعددة الجنسيات من مرونة فإنه عليها أن تسعى جاهدة إلى القيام بدور رئيسي في تعزيز تأمين العمالة، وخاصة في البلدان التي يمكن أن تؤدي توقف العمليات فيها إلى تفاقم البطالة طويلة الأجل مثل الجزائر.

وينبغي أن توفر الحكومات بالتعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية شكلا من أشكال حماية دخل العمال الذين تم استخدامهم.[1]

الفقرة الثانية : التدريب

يعتبر التعليم والتدريب المفتاح الذي يجعل الناس قابلين للتشغيل، الأمر الذي يسمح لهم بالحصول على عمل كريم ولائق، ويتعين من أجل توفير القدرة على المنافسة في الاقتصاد العالمي اليوم أن يتدرب العمال وأصحاب الأعمال تدريبا جيدا على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وعلى الأشكال الجديدة لتنظيم أعمالهم، وعلى أساليب عمل قوى السوق الدولية.[2]

تنص المواد من 29 إلى 32 من إعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية على أن تضع الحكومات بالتعاون مع كل الأطراف المعنية سياسات وطنية للتدريب والتوجيه المهنيين ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمالة.[3]

الفقرة الثالثة : ظروف العمل والمعيشة

تنص المواد من 32 إلى 40 من إعلان المبادئ الثلاثية بشأن الشركات المتعددة الجنسيات والسياسة الاجتماعية، على تحسين الأجور والمزايا وظروف العمل واحترام الحد الأدنى للتشغيل وكذا توفير معايير السلامة والصحة.

1- **الأجور والمزايا وظروف العمل :** ينبغي ألا تقل الأجور والمزايا وظروف العمل التي تقدمها الشركات المتعددة الجنسيات مواتاة عما يقدمه أصحاب العمل الممثلون في بلد معين، وحين تعمل هذه الشركات في البلدان النامية حيث لا يوجد فيها أصحاب عمل على غرارها، ينبغي لها أن تقدم أفضل أجور ومزايا وظروف عمل ممكنة في إطار سياسات حكومة، بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي للشركة، وعلى أن تكون كافية على الأقل لتلبية الاحتياجات الأساسية للعمال وأسرهم، وعندما تزود الشركة العمال بخدمات أساسية مثل الإسكان أو الرعاية الطبية أو الغذاء ويجب أن تكون هذه الخدمات

[1] طابوش مولود، مرجع سابق الذكر، ص150

[2] منظمة العمل الدولية، مرجع سابق الذكر، ص 44

[3] مكتب دولي للعمل، إعلان ثلاثية بشأن المنشآت المتعددة الجنسيات وسياسة اجتماعية، مرجع سابق الذكر، ص9

وعلى الحكومات وخاصة في البلدان النامية أن تسعى إلى اعتماد تدابير غير مناسبة تكفل استفادة العمال الأقل دخلا والمناطق الأقل تطورا قدر الإمكان من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات.[1]

2- **الحد الأدنى للسن** : ينبغي على الشركات المتعددة الجنسيات فضلا عن الشركات الوطنية، أن تحترم الحد الأدنى لسن الاستخدام أو العمل ضمانا للقضاء على عمل الأطفال بشكل فعال.

3- **السلامة والصحة :** أرسى دستور منظمة العمل الدولية وجوب حماية العمال من العلة والمرض والإصابة الناجمة عن العمل الذي يؤديه، ومنه ينبغي أن تعمل الحكومات على أن تكفل كل من الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الوطنية معايير السلامة والصحة الكافية لمستخدميها وتدعي الحكومات التي لم تصادق بعد على اتفاقيات الوقاية من الآلات (رقم119) والحماية من الإشعاعات (رقم110) وإلى أن تطبق وإلى أقصى حد ممكن للمبادئ الواردة في هذه الاتفاقيات ، وفي التوصيات المقابلة (رقم 118، و114) وينبغي كذلك مراعاة مدونات الممارسات في القائمة الحالية لمطبوعات مكتب العمل الدولي عن سلامة وصحة المهنيين.[2]

[1] منظمة العمل الدولية، معايير العمل الدولية، مرجع سابق الذكر، ص45

[2] طابوش مولود، مرجع سابق الذكر، ص153

إن أثر الشركات المتعددة الجنسيات لا يقتصر على الدول النامية وإنما تتأثر به الدول الصناعية المتقدمة أيضا وخاصة فيما يتعلق بميزان المدفوعات والاستقرار الاقتصادي، كما لابد من الإشارة إلى مجموعة توصيات لابد من إتباعها للحد من الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات وتتمثل فيما يلي : تفاوض الدول النامية مع الشركات المتعددة الجنسيات قبل مباشرة النشاط فيها للحصول على أفضل الشروط التعاقدية والضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لزيادة القيم المضافة محليا واستعمال شبكاتها للتسويق في مختلف أنحاء العالم وتصدير منتجات الدول النامية المضيفة.

إنشاء مراكز متخصصة لإصدار البيانات والمعلومات عن هذه الشركات في الدول النامية ورصد نشاطها

الاعتماد على القدرات المحلية الوطنية في تحقيق التنمية الشاملة للدول النامية وعدم الاعتماد على هذه الشركات وإنما اعتبارها كعامل مساعد في تحقيق التنمية.

توعية الدول النامية بخطورة الشركات المتعددة الجنسيات في كل أوجه الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتقنية وانعكاساتها على الأهداف التنموية والسيادة الوطنية.

الفصل الثالث :

أثر الشركات المتعددة الجنسيات على سياسة التشغيل في الجزائر

إن الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر على النشاط الاقتصادي للدول المضيفة لها عامة، وعلى سياسة التشغيل بصفة خاصة، ففيما يخص التشغيل فإن هذه الشركات غالبا ما توفر فرص عمل كبيرة ومتنوعة، وتقدم أجور عالية لعملها مقارنة بالتي تقدمها الشركات الوطنية بتلك الدول، ويظهر الفرق كبير إذا كانت هذه الأخيرة دولا نامية، وبالإضافة إلى ذلك تقوم هذه الشركات بتوفير التدريب والتكوين العالي المستوى لعمالها.

وبالتالي فان نجاح الجزائر في استقطاب مثل هذه الشركات، قد يؤدي إلى انخفاض البطالة، والى زيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات ومنه الرفع من مستوى معيشتهم وهذا يعني زيادة طلبهم على السلع والخدمات وعليه المساهمة في تنشيط النشاط الاقتصادي

ومنه فإن الشركات المتعددة الشركات المستثمرة في الجزائر تخلق هي الأخرى آثار مباشرة وغير مباشرة على سياسة التشغيل

وهذا ما سنحاول إظهاره من خلال العناصر التالية :

المبحث الأول : سياسة التشغيل والبطالة في الجزائر

المبحث الثاني : وضعية سياسة التشغيل في الجزائر

المبحث الثالث : الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

ولكن قبل ذلك نود الإشارة في هذا التقديم إلى التاريخ لوجودها في الجزائر بصورة جد موجزة كباب نلج به هذا الفصل

المبحث الأول : سياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر البطالة من الظواهر والمشاكل التي أرهقت اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية وذلك لكونها مشكلة تساهم في ارتفاع ظاهرة الفقر والجزائر من البلدان التي نتعتني منذ وقت طويل من هذه المشاكل

وذلك لضعف وهشاشة اقتصادها من جهة وهيمنة القطاع العام الريعي على القطاع الخاص من جهة وارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع النفط

ومرور الجزائر بالعشرية السوداء ولتجاوز هذه العقبات انتهجت الجزائر عدة السياسات منها سياسات اقتصادية مالية نقدية ...، وسياسات التشغيل هذا من جهة ، من جهة أخرى لقد وضعت الحكومة الجزائرية عدة تدابير ترمي إلى تشغيل الشباب العاطل لفك شبح البطالة وتحسين مستوى المعيشة للأفراد

المطلب الأول : مشكلة البطالة في الجزائر

قبل تطرقنا إلى مشكلة البطالة في الجزائر لابد لنا من ذكر ما هي البطالة وما أسباب ظهورها بعد ذلك نحلل مشكلة في الجزائر وتطورها

مفهوم البطالة : تعد البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظف الكامل لكل أفراد القوة العاملة، والبطالة حسب تعريف المكتب الدولي للعمل هي: تتكون من فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة ووجدوا أنفسهم في يوم معين في إحدى الفئات التالية :

- بدون عمل : أي الذين لا يعملون مقابل أجر
- متاح للعمل : أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا
- يبحث عن عمل : أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة زمنية للبحث على عمل مأجور.[1]

وتعرف البطالة كذلك حسب الديوان الوطني للإحصاء انطلاقا من تشخيص وضع البطال إذا توفرت فيه الشروط التالية:

- أن يكون في سن يسمح له العمل (بين 15 و 64 سنة)
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق
- إن يكون في حالة بحث عن عمل حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل
- أن تكون عل استخدام تام للعمل ومؤهلة لذلك[1]

[1] Bureau international du travail, la nomalisation international du travail, nouvel serie 53, geneve, 1953, p-p 48-49

مفهوم شامل للبطالة : يعرف العاطل عن العمل (unployed) بأنه كل شخص راغب في العمل وقادر عليه وباحث عنه ولم يجده.

وتعرف البطالة بأنها الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة

ويمكن أن تعرف البطالة بأنها: عدم ممارسة الفرد لأي عمل سواء كان ذهنيا أو عضليا أو غير ذلك من الأعمال وسواء كانت عدم ممارسة الناتجة عن أسباب شخصية أو إرادية أو غير إرادية[2]

أسباب ظهورها : تختلف أسباب البطالة من مجتمع إلى آخر بل أنها تختلف داخل المجتمع الواحد من منطقة لاى أخرى وتتنوع بين الأسباب الاقتصادية وأخرى الاجتماعية وأخرى سياسية ويمكننا تقسيمها على النحو التالي :

الأسباب الاقتصادية:

2) في الدول النامية : وهذا ينطبق مع الجزائر نسبيا :

- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الناجمة عن فشل السياسات الاقتصادية

- إحلال العمالة الوافدة محل العمالة المحلية

- فشل نظم التعليم في إخراج أجيال متعلمة قادرة على تولي الوظائف

- ازدياد الاعتماد على أسلوب كثافة رأس المال على حساب الأيادي العاملة

تفاقم المديونية الخارجية للدول النامية والتي دفعتها الى سياسات التقشف

عدم نجاح القوانين المحفزة الاستثمار في توليد فرص عمل بالقدر الكافي

ب- الأسباب الاجتماعية :

ارتفاع معدلات نمو السكان في كثير من الدول بالمقارنة مع نمو الهياكل الاقتصادية مما يحول دون قدرة الاقتصادات الوطنية على استيعاب الخريجين الجدد سنويا في سوق العمل

[1] L'oofice national des statistiques, l'emploi et le chommage, doonnée statistique, n226, éditions ons, algérie 1995, p08

[2] أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، ط01: دار الفكر الجامعي، 2008، مصر، ص09

الثقافة الاجتماعية السائدة في كثير من الدول والتي تعيب على الفرد العمل في وظائف صعبة مما يخلق لهم كبير من العاطلين عن العمل.

تراجع معدلات هجرة الأيادي العاملة إلى الخارج مما يؤدي إلى تكدسها داخل الدولة تزامنا مع عجز الاقتصاد المحلي عن استيعابها.

ج- الأسباب السياسية :

تلعب الظروف والأحداث السياسية دورها في خلق البطالة نتيجة لتوقف عجلة النشاط الاقتصادي في كثير من القطاعات.

عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء ويتعطل من هم اقدر و أكفأ على تولى الوظائف

استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن.[1]

- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.[2]

1) في الدول المتقدمة

تشير الدراسات المتعلقة بالبطالة إلى أنها بدأت تبرز مع نشوء ونمو الشناعة والتقدم الصناعي، وقد ازدادت نسب البطالة مع ظهور الثورة العلمية والتكنولوجية

البحث عن العمالة الرخيصة ذات الإنتاجية العالية وهذا تم من قبل الشركات المتعددة الجنسيات التي اتسع نطاق نشاطها حتى عبر أرجاء العالم كله بحثا عن عمالة رخيصة تؤدي ذات الغرض الذي تؤدي العمالة في البلدان الأم لهذه الصناعات مما أدى إلى تعطل الملايين من العمال في تلك البلدان وارتفاع نسب البطالة فيها.

بنية الاقتصاد الرأسمالي ذاته الباحث عن ربح الكثير بأقل عمالة ممكنة مما دفع كثير من الحكومات الرأسمالية إلى انتهاج سياسات انكماشية فكان طبيعيا أن يتم تحجيم الإنفاق الجاري الاستثماري.[1]

[1] هايل عبد المولى طشطوش، مرجع سابق الذكر، ص05

[2] بن عزة محمد، شليل عبد اللطيف، دور السياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة ، ص02

3- ظهور مشكلة البطالة في الجزائر :

يمكن تشخيص تاريخ ظهور البطالة في الجزائر وأهم مسبباتها وتكور معدلاتها في الجزائر خلال الفترة (1982-2016) كما يلي :

أ- **ظهور مشكلة البطالة في الجزائر:** لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرا خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات والى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% إلى 28% سنة 1995 ليبلغ 30 %سنة 1999 هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة [2]

ب- **مسببات البطالة في الجزائر :** من أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في الجزائر يمكن تشخيصها في :

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق وخاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار بالتالي خلق الثروات وفرص العمل.[3]
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاتهم
- التزايد الكبير للسكان في الجزائر
- التزايد المستمر في استخدام الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال

[1] هايل عبد المولى طشطوش، البطالة – المسببات والآثار رؤية اقتصادية اسلامية للعلاج، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، المسيلة، 15-16 نوفمبر 2016، ص4.

[2] عبد الحميد قومي، حمزة غايب، سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16-16 نوفمبر 2011، جامعة المسلة ، ص03.

[3] عالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم ساسة التشغيل في الجزائر (المساهمات وأوجه القصور)، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي 16-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة ، ص03

- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة .

ج- خصائص البطالة في الجزائر : تتميز البطالة في الجزائر بعدة خصائص يمكن انجازها كما يلي :

- البطالة في عال م الريف في ارتفاع مستمر رغم المخططات الوطنية الموجهة للريف الجزائري لاسيما منها نذكر المخطط الوطني للتنمية الريفية وربما يعود هذا إلى عزوف الشباب الجزائري عن مواجهة الأعمال الريفية كالزراعة والتوجه نحو الأعمال الادارية ولقد سجل معدل البطالة في الريف الجزائري 37.8% سنة 2001 و 42.4% سنة 2005
- أكثر من 69% من البطالين الجزائريين لم يسبق لهم العمل وتنحصر أعمارهم بين 16 و 19 سنة.[1]
- أغلب البطالين في الجزائر من فئة الذكور ولا تمثل فئة الاناث سوى 20.4% من طالبي العمل

د- تطور معدلات البطالة في الجزائر : لقد تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين (1982، 2013) كما يلي :

- تبين الإحصاءات الرسمية أن معدلات البطالة في الجزائر قد عرفت معدلات مرتفعة ومتزايدة في بعض الأحيان خلال وقت مضى حيث تعرضت الجزائر إلى صدمة سلبية جراء الأزمات الاقتصادية (البترولية والمالية) التي عرفها البلد خلال الثمانينات وعشرية التسعينات، ومنه عرفت البطالة ذروتها حدود 30% سنة1999 ولم تسجل هذه النسبة أي تحسن إلا بعد مطلع الألفيات والجدول رقم 03 الموالي يبين تطور معدلات البطالة خلال الفترة (1982-2013)

السنة	1982	1984	1986	1988	1990	1992	1994	1996	1998
معدل البطالة	16	12	14	17	20	23	25.5	28	27
السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
معدل البطالة	30	26	20	17	15	12	10.5	10	/

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر www.ons.dz

المطلب الثاني : تطور التشغيل في الجزائر الى غاية 2000

إن تطور التشغيل في الجزائر مر بعدة فترات من بينها :

[1] سمير عطية، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطية والشركة الأورو متوسطية، دراسة مقارنة بين المغرب ، الجزائر وتونس مص الأردن فلسطين لبنان وسوريا، مدريد، اسبانيا، بيروت : مؤسسة الأبحاث العلمية للنشر، 2008، ، ص78

1- فترة ما قبل 1985 :

باعتبار الجزائر آخر بلدان المغرب العربي في الحصول على الاستقلال فقد سجلت نتائج معتبرة في مجال التنمية البشرية، حيث كان الهدف من السياسة التنموية في بداية الستينات هو العمل على تلبية احتياجات السكان فيما يخص التشغيل والأجور والاستهلاك مع تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع على ويلات حرب التحرير و130 سنة من الاستعمار

لقد أقرت الحكومة الجزائرية فيما يخص التشغيل وتحرك قوى العمل سياسة تشغيلية مرت بالفترات التالية :

أ- **فترة 1967-1979:** منحت سياسة التشغيل لهذه الفترة المزيد من الاعتبار لليد العاملة الجزائرية وذلك بالعمل على تهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب عمل في مختلف القطاعات الاقتصادية، لقد انتقل معدل التشغيل من 75.5% عام 1967 إلى 79.7% عام 1979.[1]

حيث سمحت السياسة المنتهجة بإنشاء 1100000 منصب شغل نتيجة نشاطات الدولة على مستوى

الاستثمارات : من خلال زيادة عدد المشاريع، مما أدى إلى زيادة عدد مناصب الشغل

الإدارة: من خلال الاهتمام باحتياجات التأطير على جميع المستويات خاصة قطاع التربية والصحة

توزيع الإيرادات بوتيرة ثابتة: ساعدت على تحسين استهلاك الأسر الجزائرية

بالتالي كان المتوسط السنوي لخلق مناصب الشغل خلال المخططات التنموية الثلاثة الأولى موزعا كما هو مبين في الجدول التالي :

جدول رقم 04 متوسط إنشاء مناصب شغل سنويا خلال فترة 1967-1977

المرحلة	متوسط انشاء مناصب الشغل /السنة
1969-1967	43000

[1] وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، تقرير عام المخطط الخماسي الأول ، 1980-1994، الجزائر، ص80

1973-1970	88000
1977-1974	13500

المصدر : Rabéa kharfi , « emploi et chommage dans les pays du maghreb » in panorama des economies temporaires, 1991, p62

ب- فترة ما بين 1980-1984 : شهد عقد الثمانينات توجها اقتصاديا جديدا، اعتمد على اعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة فترتب عن هذا التوجه إنشاء 720000 منصب شغل إضافي خلال هذه الفترة بالنسبة ل 1175000 منصب منتظر أي ما يعادل 61% من الإنشاء الفعلي، تتزامن هذه الفترة مع المخطط الخماسي الأول الذي كان من بين أهدافه هو العمل على استقرار اليد العاملة.[1]

2- فترة ما بين 1985-2000:

تتميز هذه الفترة بتطور الشغل خلال النصف الثاني من الثمانينات الذي تزامن مع المخطط الخماسي الثاني بحملة من العوامل تضافرت مع عناصر الظرف الخارجي، ونقصد هنا الصدمة البترولية عام 1986 التي أدت إلى انخفاض كبير في الموارد الخارجية للبلاد نتيجة انخفاض أسعار البترول وبالتالي تفاقمت تفاقمت المشاكل وتناقصت الاستثمارات وتأثرت مستويات التشغيل وكان من الضروري على السلطات المعنية إعادة النظر في نمط التسيير والسياسات المتبعة في السابق، حيث شرعت في عملية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص، إصدار قوانين لتكريس استقلالية المؤسسة العمومية)

أدى ارتفاع الاستثمارات في نهاية الثمانينات إلى انخفاض معدلات التشغيل حيث انتقلت من 84.5% عام 1985 إلى 78.3% عام 1990 بالإضافة إلى الصعوبات التي عرفتها ميزانية الدولة وانخفاض التموين الصناعي وبالتالي ظهرت أولى بوادر النقاش حول فائض العمال في المؤسسات لتبدأ أولى إجراءات تسريح العمال في مطلع التسعينات.[2]

فترة التسعينات : تميزت بفترة انتقالية نحو اقتصاد السوق وقد عرفت وضعية الشغل تفاقم مشاكل كثيرة حيث انخفضت معدلات التشغيل إلى 70.2 % عام 2000 بعدما كانت 78.3% عام 1990، فأكدت انكماش اقتصادي من خلال انخفاض عدد مناصب شغل جديدة في القطاع العمومي المنتج وتطور القطاع الغير الرسمي وكذا اتساع رقعة البطالة.

[1] Conseil national économique et social, évaluation des dispositif d'emploi,(rapport commission relation de travail,alger, 2002),p33

[2] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر، مذكرة مقدة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي ، جامعة الجزائركلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، 2004-2005، ص87

خلال النصف الأول من عقد التسعينات تم إنشاء 50000 منصب شغل سنويا فقط باستثناء الشغل الغير الرسمي وتأثرت القطاعات المنتجة بالانكماش الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية، في ظل سياق مماثل عرف القطاع الغير رسمي للشغل توسعا سريعا ففي نهاية 1992 قدر عدد العاملين في القطاع الغير الرسمي خارج ميدان الفلاحة ب 1 مليون شخص، أي ما يعادل 17% من مجموع السكان المشتغلين غير التابعين لقطاع الفلاحة وهم يتمركزون في المؤسسات الصغيرة غير المصرح بها والشغل داخل البيوت وفي ميدان التجارة

خلال النصف الثاني من عقد التسعينات شرع في تطبيق برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي الذي أدى إلى تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد شيئا فشيئا لكن مع ذلك تدهورت القوة الشرائية للأسرة وتفاقمت البطالة.[1]

المطلب الثالث : تطور التشغيل بعد الإصلاحات الاقتصادية

شهد وضع التشغيل خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية تحسنا ملحوظا وما تركه من نتائج على تراجع البطالة، حيث انتقل معدل التشغيل من 72.2% عام 2001 إلى 82.3% عام 2004 إلى 91.5% عام 2011، وهذا نتيجة تطبيق مختلف البرامج الفئوية و الجهوية والقطاعية المتمثلة في :

- مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي
- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتنمية الريفية
- هذا بالإضافة إلى تدعيم وتمويل مختلف برامج دعم التشغيل[2]

1- أثر مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على التشغيل :

إن الهدف العملي الذي تضمنه مخطط الإنعاش الاقتصادي هو إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب الشغل

وينعكس هذا المخطط الرجوع إلى النفقة العمومية بهدف إنعاش الاقتصاد عبر ثلاثة أهداف محورية :

- مكافحة الفقر
- إنشاء مناصب شغل
- التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاء الجزائري

[1] مدني بن شهرة، مقال حول سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، مجلة الاقتصاد الجزائري، العدد45، 2014، ص150

[2] نفس المرجع السابق، ص94

في هذا الصدد شملت نشاطات البرامج الخمس مجالات باستثمارات تبلغ قيمتها 525 مليار دينار جزائري أي حوالي 7 ملايير دولار أمريكي تتوزع كالآتي جدول رقم 05 :[1]

برامج دعم الإنعاش الاقتصادي	ترخيص البرنامج /مليار دج	النسبة%
- دعم الإصلاحات	47	8.95
- الفلاحة والصيد	65	12.98
- التنمية المحلية	113	21.52
- الأشغال الكبرى	210	40.00
- الموارد البشرية	90	17.14
الإجمالي	525	100

المصدر : المجلس الوطني الاقتصادي ولاجتماعي

إن هذه المعطيات دليل واضح على اختيار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي لقطاعات الإنتاجية التي تتركز أساسا على التنمية المحلية والعالم الريفي حيث استودعت الأشغال الكبرى والتنمية المحلية والفلاحة و الصيد لوحدها استثمارات تصل إلى 388 مليا ر دج أي نسبة 74% تقريبا من إجمالي الغلاف المالي ويخصص الباقي 137 مليار دج بنسبة 26% للقطاعات الموجهة لدعم الإصلاحات وتثمين الموارد البشري فيما يخص التشغيل فقد تم إنشاء 728500 منصب شغل منذ تنفيذ هذا المخطط منها 477500 منصب دائم (أي 63%) و 271000 منصب مؤقت (أي 37%)

2- التشغيل في القطاعات الاقتصادية :

إن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي قد أدرج في أهدافه متابعة المؤسسات برامج المخطط ويجب أن تحقق هذه المؤسسات مركز حقيقي لإنشاء الثروات حيث سجلت في معظم فروع النشاط ومساهمة في إنشاء مناصب شغل ويتأكد ذلك من خلال التحليل الذي يمكن إجراؤه انطلاقا من تطوير اليد العاملة خلال فترة حسي كل قطاع ومنه نستخلص الجدول الموالي الذي يبرر لنا مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل[2]

جدول رقم 06 : مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنشاء مناصب الشغل (2012-2014)

[1] شلالي فارس، مرجع سابق الذكر، ص94
[2] مدني شهرة، مرجع سابق الذكر، ص175

القطاعات	عدد المناصب	النسبة %
- الصناعة	199666	12.73
- الفلاحة	305484	19.46
- البناء والأشغال	317556	20.23
- التجارة والخدمات	746934	47.56
المجموع	1569640	100

المصدر : وزارة التشغيل والتضامن

نلاحظ من خلال الجدول أن الزيادة في عدد المناصب العمل المنشأة خلال الفترة 2012-2014 استحوذت على الجزء الأكبر منها قطاع التجارة والخدمات بنسبة 47.56% في حين عند قطاع الصناعة تقدر بنسبة 12.73% والفلاحة 19.46% وهذا ما يؤكد لنا مرة أخرى ضعف القطاعات الإنتاجية أي الصناعة والفلاحة في إنشاء مناصب الشغل، وهو ما يعكس ضرورة تسريع مسار الإصلاحات وتنظيم نشاطات العديد من المؤسسات في هذين القطاعين

3- التشغيل الغير رسمي :

إن تقييم التشغيل غير الرسمي في الجزائر صعب جدا، وهو يختلف من مصدر لأخر، لكن الأهمية التي يمثلها لا تقبل الجدل، فمنذ سنوات الثمانينات بدأ الاهتمام بالقطاع غير الرسمي في الجزائر الذي بدأ يتنامى شيئا فشيئا في ظل الظروف التي تزامنت مع مخططات إعادة هيكلة المؤسسات وتسريح العمال بفعل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي كذلك الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال عشرية التسعينات.

إن الديوان الوطني للإحصائيات وفي تحقيقاته المختلفة حول التشغيل غير الرسمي، يعتبر أن المؤسسات الخاصة التي فيها أقل من 10 أجراء داخل فئة العائلات لأنها لا تقوم بإجراءات محاسبية كاملة، من أجل قياس وتقييم أفضل للقطاع غير الرسمي قام الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2013، بدراسة تخص هذا القطاع كمرحلة أولى، وتلتها المرحلة الثانوية في ديسمبر2013، إن نتائج الدراسة تبين أن الشغل غير الرسمي في عام 2000 يقارب مليون شخص وارتفع عام 2003 إلى 1249000 فرد وارتفع إلى 1925000 عام 2013 وأن نسبة الشغل بمعدل تزايد سنوي 8.2% .[1]

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي ل2013-2014، الجزائر، ص20.

المبحث الثاني : وضعية سياسة التشغيل في الجزائر

لقد باتت سياسة التشغيل في الجزائر منذ عشرية ونصف تشكل الانشغال الأول لدى السلطات العمومية، ويرجع ذلك بالأساس إلى تزايد مستوى الطلب على العمل بوتيرة تفوق نمو العرض وهو ما يعني ارتفاع مستوى البطالة ناهيك عن الأزمة الناجمة عن تهاوي أسعار البترول هذا من جهة، ومن من جهة أخرى

تعتبر سياسة التشغيل في الجزائر جميع البرامج أو الأجهزة والتي أنشأت بغرض إدماج البطالين في سوق الشغل من خلال نشاط منظم للشخص البطال يكسبه وضعا اجتماعيا وماليا تحت مظلة الأجهزة وبرامج التشغيل

المطلب الأول : أهم سياسات التشغيل في الجزائر

من بين أهم سياسات التشغيل في الجزائر :

1- **الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ :** وهي مؤسسة جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت التشغيل الشباب العاطل عن العمل سنة 1997 ومنه للتقليل من معدلات البطالة في الجزائر، حيث يغطي هذا الجهاز نوعين من الأنشطة وهما : المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة والتكوين لتدعيم إنشاء النشاطات

2- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :** لقد تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94 سنة 1994 حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية، لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص من عدد العمال أو جل المؤسسات والمعنيون بالاستفادة تتراوح أعمارهم بين 35 إلى 50 سنة ويكمن دور هياكل الصندوق للتأمين عن البطالة من أجل المحافظة على الشغل وحماية الأجزاء[1]

3- **الوكالة الوطنية التسيير القرض المصغر** ANGEM أنشأت هذه الوكالة بموجب قرار اللجنة الحكومية 01 ديسمبر 2003 حيث يعتبر القرض المصغر من بين الآليات التي اتخذتها الدولة كحل مشاكل فهو بذلك موجه لفئة البطالة، أو أولئك الذين يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون، ولكل من يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير منتج للسلع والخدمات ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999، ويتراوح القرض المصغر بين 50000دج و 350000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر

4- **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNDA** وهو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص التشغيل

[1] بوزار صفية، مالية وانعكاسات سياسة التشغيل على البطالة والفقر خلال الفترة (1990-2004) مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 سبتمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، ص560.

5- برنامج عقود ما قبل التشغيل CPE وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1998 موجه لفئة الجامعيين والحاصلين على الشهادات الجامعيةCPE [1]

تشخيص أهم آليات مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر :

[1] رحيم حسين، سياسات التشغيل في الجزائر: تحليل وتقييم، بحوث اقتصادية، عربي، العدد 61- 62 ، 2012، ص140.

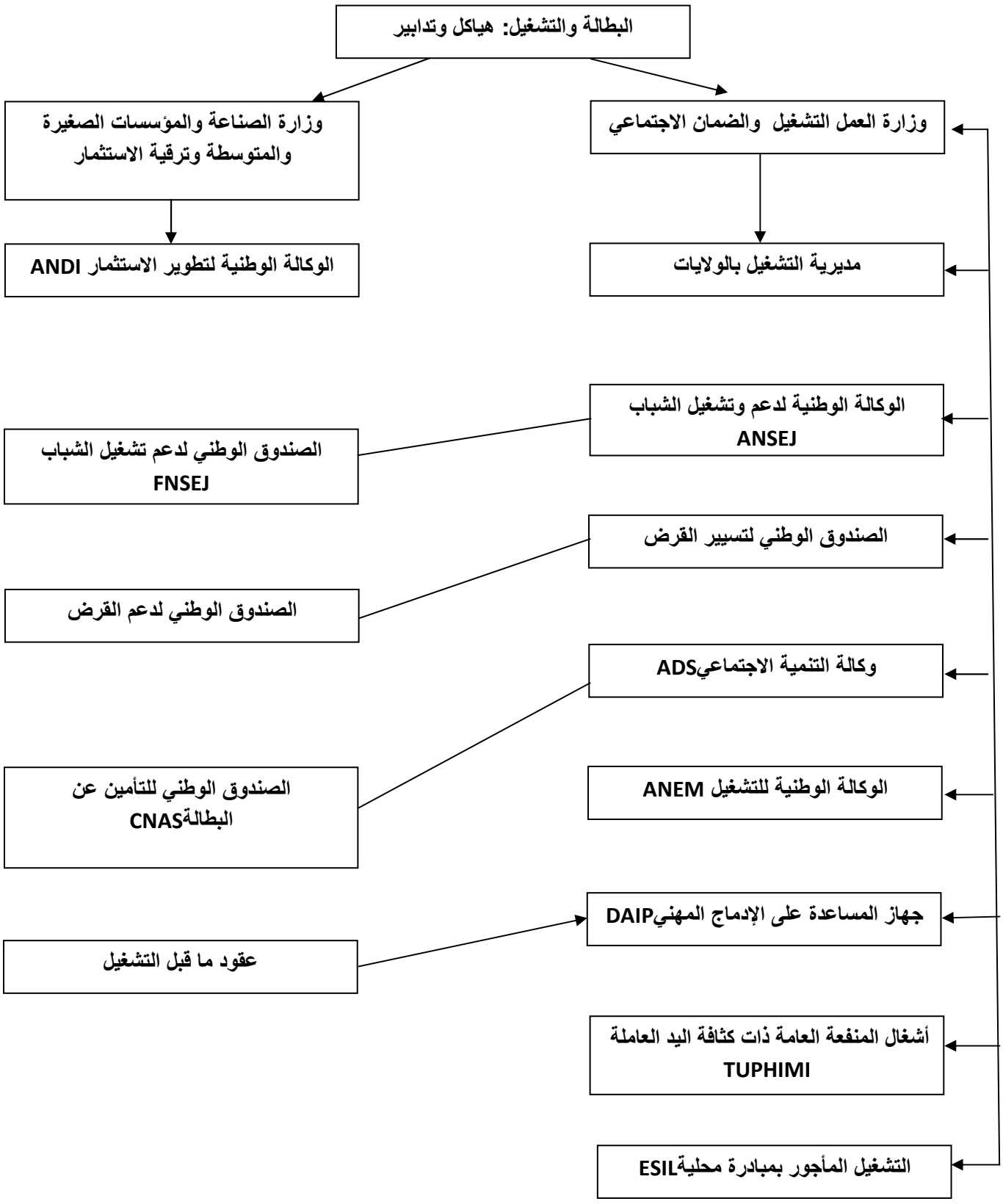

المصدر: رحيم حسين، مرجع سابق الذكر، ص141

6- **الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب : (FSIL)** وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1990 للتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق

7- **الشبكة الاجتماعية IAIC** وهي عبارة عن آلية استحدثتها الحكومة الجزائرية سنة 2001 في إطار التقليل من البطالة وتوفير الشغل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى

8- **برامج الأشغال ذات المنفعة العامة للاستعمال المكثف لليد العاملة (TUP-HIMO)** وهو عبارة عن مشروع أو برنامج استحدثته الحكومة الجزائرية سنة 1997 بدعم من البنك العالمي في إطار دعم شبكة الاجتماعية وذلك لتحقيق فرص التشغيل والقضاء على البطالة في الجزائر وتحسين مستوى المعيشي

9- **مشروع الجزائر البيضاء :** وهو مشروع يهدف إلى تغيير وجهة الجزائر السياحية وذلك انطلاقا من توظيف جزء كبير من اليد العاملة وهذا من شأنه التخفيف من البطالة في الجزائر

10- **مشروع صندوق الزكاة :** وهو هيئة تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بدأ نشاطه سنة 2003، حيث يعمل على جمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها وهو مشروع أساسي ذو بعد إسلامي يعتمد هذا المشروع أساسا على مورد واحد وهو الزكاة

11- **المحلات التجارية لفائدة الشباب البطال موزعة عبر البلديات** : وهو مشروع رئاسي يضم 100 محل في كل بلدية يهدف إلى تشغيل الشباب والقضاء على البطالة من جهة ورفع مستوى التجارة الجزائرية من جهة أخرى.[1]

المطلب الثاني : الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر

لقد كانت سياسات التشغيل في الجزائر ومكافحة البطالة دوما و لازالت جزءا من سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، باعتبار أنه لا يمكن الاهتمام بالجوانب المادية دون الجوانب البشرية، بما أن الهدف من التنمية في النهاية هو توفير المستوى المعيشي الكريم وسبله للمواطن، وهذا لا يأتي إلا بتوفير فرص عمل لكل القادرين على العمل والباحثين عنه، ووضع البرامج والآليات الناجحة للتكفل بالقادمين إلى سوق العمل من الجامعات ومعاهد التكوين المختلفة

إن أبعاد سياسات التشغيل تؤول إلى عدة جوانب والتي تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية إليها فمنها ما هي أبعاد اقتصادية ومنها ما هي تنظيمية وهيكلية

1- **أبعاد اقتصادية :** يتركز على ضرورة القضاء على مختلف الآفات الاجتماعية الناتجة عن آفة البطالة، لاسيما بالنسبة للشباب عامة، وذوي المؤهلات الجامعية والمتوسطة خاصة، والعمل على توفير الظروف المناسبة لإدماج هؤلاء الشباب في المجتمع وأبعادهم عن كل ما يجعلهم عرضة لليأس والتهميش والإقصاء وما يترتب عن ذلك من أفكار وتصرفات أقل ما يقال عنها

[1] بوزارر صفية، مرجع سابق الذكر، ص561

تضر هؤلاء الشباب أولا وبالبلاد ثانيا ونقصد بذلك اللجوء إلى الهجرة السرية نحة الضفة الأخرى من البحر الأبيض المتوسط، والتمرد على قيم وتقاليد وقوانين البلاد وما إلى ذلك من الانعكاسات السلبية المتعددة التي تفرزها ظاهرة البطالة.[1]

2- **البعد التنظيمي والهيكلي :** وترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن استخلاصها من خلال أهداف مخطط النشاط لترقية العمل ومكافحة البطالة المعتمد من قبل الحكومة الجزائرية سنة 2008 والتي تتمثل فيما يلي :

- محاربة البطالة من مقاربة اقتصادية
- ترقية يد عاملة مؤهلة على المدى القصير والمتوسط
- تكييف الشعب مع التخصصات والتكوين حسب احتياجات سوق العمل
- دعم الاستثمار الإنتاجي المولد لمناصب العمل
- إنشاء هيئات تنسيقية ما بين القطاعات
- عصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم
- تحسين وتدعيم الوساطة في سوق العمل
- بذل جهود أكثر لخلق مليونين منصب عمل في البرنامج الخماسي للآفاق 2009
- تدعيم ترقية تشغيل الشباب وتحسين نسبة التوظيف بعد فترة الإدماج
- خفض نسبة البطالة إلى أقل من 10% في آفاق 2009-2010 وأقل من 9% خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2013.[2]

3- فعالية وانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لسياسة التشغيل في الجزائر

تعتبر سياسة التشغيل مختلف الآليات التي تهدف إلى تقليص نسبة البطالة وتعتبر البطالة أحد مكونات ومظاهر الأساسية للفقر وبالتالي فان انعكاسات التشغيل واضحة على مستوى البطالة ومن تم الفقر، وفي حقيقة الأمر لا يمكن أن نتحدث عن فعالية سياسة التشغيل في بلد يعاني من قلة الاستثمارات ومعدلات نمو ضعيفة ومتذبذبة ففي الجزائر لقد انعكست سياسة التشغيل وبالرغم من أنها ظرفية على مستوى البطالة والفقر ... كما يلي :

- انخفاض معدلات البطالة في الجزائر من 30% سنة 1999 إلى حدود 10% سنة 2014
- تحسن المستوى المعيشي لبعض الأسر الجزائرية

[1] رواب عمار، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، ط05، 2001، ص68

[2] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، إجراءات وتدابير لدعم سياسة تشغيل في الجزائر المساهمات وأوجه القصور) الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة 15-16 نوفمبر 2011،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، ص03

- دخول المرأة الجزائرية لعالم الشغل مقارنة بما كانت عليه سابقا
- تحسن مستوى التعليم في الجزائر حيث أن توفير الشغل يؤثر بشكل ايجابي على مستوى التعليم في الجزائر ويمكن إرجاع نسبة كبيرة من التسرب المدرسي إلى نقص مداخيل الأولياء وعدم عملهم

إن انعكاس التشغيل على توفير الغذاء شيء واضح في الجزائر حيث أن معظم الأسر الجزائرية مكونة من ثلاث أفراد فما فوق وهذا يستلزم على الأقل أجرة لإعالتها من المصاريف المتعلقة بالغذاء فالتشغيل في الجزائر ساهم بشكل كبير في توفير وتحسين مستوى الغذاء للعائلات الجزائرية

انخفاض مستوى التسرب المدرسي في السنوات الأخيرة (2005-2016) نتيجة انخفاض معدلات البطالة وزيادة التشغيل

بصفة عامة يمكن القول أن انعكاسات سياسة التشغيل على الفقر كانت واضحة في الجزائر حيث أن المستوى المعيشي في الجزائر تحسن بكثير لاسيما من خلال انخفاض معدل البطالة في الاقتصاد الجزائري وحيث أن معظم الأسر والعائلات الجزائرية أصبحت تملك دخلا واجر من خلال عمل أحد أفرادها مكنها من تحسين مستوى معيشتها عن طريق توفير التعليم الرعاية الصحة التنقل ...

وبالتالي عن طريق التشغيل أب سياسات التشغيل في الجزائر استفاد البطالين الجزائريين من تغيير نمط حياتهم وتحسين مستوى معيشتهم كما أنها أصبحت ترتكز على مجموعة من الأبعاد الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية والاقتصادية الأمر الذي جعلها تعتمد في تحقيق الأهداف على الآليات والبرامج والمخططات العملية.[1]

المطلب الثالث : نتائج ، تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر

من بين النتائج والتحديات التي توصلت إليها سياسات التشغيل في الجزائر

1- نتائج سياسات التشغيل في الجزائر

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر بغض النتائج الايجابية فبفضل العديد من العوامل التي ساعدت على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي :

[1] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق الذكر، ص04

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين (2001-2004) الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العملاقة وانطلاق في عدة ورشات والتي ترجمت بخلق عدد من مناصب شغل الصافية، وهذا رغم مظاهر الفساد الإداري والمالي المسجلة والمهدرة للمال العام.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009) إضافة إلى ذلك البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2695528 منصب عمل في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل لا سيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.[1]
- وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلاتها إذ ترى تراجعا كبيرا في معدل البطالة
- إن برنامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 3 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية والى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 6% رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم.[2]

2- تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر

تواجه سياسة التشغيل في الجزائر تحديات ومعوقات كثيرة لاسيما فيما يخص تشغيل الشباب، وذلك باعتبار الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها هذه الشريحة أكثر من 3/2 المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمات الهيئة المكلفة بمعالجة هذه القضية لاسيما تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وانجاز المشاريع المنشآت لمناصب العمل المستقرة والدائمة واستمرار التوجه نحو المزيد من تحويل المؤسسات العمومية إلى القطاع الخاص والتقليل من عدد العمال إما بسبب الغلق أو بسبب مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية وعموما يمكن حصر تحديات ومعوقات سياسيات التشغيل في الجزائر في النقاط التالية: [3]

[1] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق الذكر ص 11
[2] بوزار صفية، مرجع سابق الذكر، ص563
[3] غالم عبد الله، حمزة فيشوش، مرجع سابق الذكر ص 11

- من أبرز التحديات التي تواجه الحكومة الجزائرية في هذا المجال أي في مجال التشغيل العمل الغير منظور أي l'économie informels وهو البديل الحتمي للعديد من السباب القادم إلى سوق العمل أمام ضعف بل ندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة هذا النوع من العمل الذي يشكل بؤر استغلال فاحش للعديد من السباب الذي عادة ما يكون الأكثر عرضة لهذا الاستغلال سواء في مجال ظروف العمل أو في الأجور أو مختلف الحقوق الفردية والجماعية للعمال وفي غياب أو ضعف الهيئات الرقابية
- عدم التحكم في الآليات القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي شرعت الدولة في تنصيبها قصد معالجة هذه الظاهرة ولاسيما تلك التي كلفت بتنظيم وتأطير سوق العمل (مثل الوكالة للتشغيل التي لم تتمكن من تحقيق سوى 25% من الحجم الذي كان يستوجب عليها تحقيقه من التوظيف سنة 1996 بعدما كانت هذه النسبة سنة 1997 تفوق 87% التي تفتقر لوسائل التقويم والقياس الإحصائي الكافية حول حقيقة البطالة والتشغيل مما يعرقل نجاح التجارب العديدة والجهود المعتبرة التي تم القيام بها للحد من تزايد حدة هذه الظاهرة.[1]
- تزايد الآفات الخطيرة في أوساط الشباب الجزائري الغير عامل ونقصد بذلك ارتفاع المستمر لظاهرة الانحراف نحو الأعمال الإجرامية تعاطي المخدرات العنف ضد المجتمع والهجرة غير المشروعة نحو البلدان الأوربية عبر الوسائل والطرق الغير المشروعة والغير مضمونة
- ضعف وعدم تكيف برامج وآليات التكوين العالي في الجزائر مع سوق العمل ومتطلبات سوق العمل، أي تكييف آليات وبرامج التكوين والتعليم العالي مع متطلبات سوق الشغل والعمل في الجزائر هذا ما يجعل المتخرجين من الجامعات ومراكز التكوين عرضة للبطالة الحتمية عند تخرجهم.
- اعتماد سياسة التشغيل في الجزائر اعتماد كلي على القطاع العمومي بسبب غياب القطاع الاقتصادي الذي يعتبر المستوعب الأكبر للبطالة في أي بلد مما خلق البطالة المقنعة في القطاع العمومي
- سياسة التوظيف عن طريق عقود ما قبل التشغيل هذه العقود التي أقصاه أربع سنوات على أبعد تقدير مما يوحي بانخفاض نسبة البطالة
- ارتفاع النمو السكاني وخريجي الجامعات والمعاهد العليا في الجزائر من سنة إلى أخرى.[2]

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب ، مرجع سابق الذكر ، ص 10
[2] نفس المرجع ، ص 11

إن كل هذه العوامل والظروف دفعت السلطات العمومية في إطار استراتيجيها لسياسة التشغيل إلى مغازلة الاستثمار الأجنبي عموما والشركات المتعددة الجنسيات ودعوتها إلى الاستقرار في الجزائر

المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

إن الشركات المتعددة الجنسيات تؤثر على النشاط الاقتصادي للدول المضيفة لها بصفة عامة، وعلى التشغيل بصفة خاصة ففيما يخص التشغيل فإن هذه الشركات غالبا ما توفر فرص عمل كثيرة ومتنوعة وتقدم أجور عالية لعمالها مقارنة بالتي تقدمها الشركات الوطنية بتلك الدول ويظهر الفرق كبيرا إذا كانت هذه الأخيرة دول نامية وبالإضافة إلى ذلك تقوم هذه الشركات بتوفير التدريب والتكوين العالي المستوى لعمالها

وبالتالي فان نجاح الجزائر في استقطاب مثل هذه الشركات قد يؤدي إلى انخفاض البطالة، وزيادة القدرة الشرائية للعاملين لدى هذه الشركات ومنه الرفع من مستوى معيشتهم وهذا يعني زيادة طلبهم على السلع والخدمات وعليه المساهمة في تنشيط القطاع الاقتصادي

المطلب الأول : واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر

إن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر توسع ليشمل معظم القطاعات الاقتصادية مع نهاية التسعينات بعدما كانت قطاع المحروقات المستقطب الوحيد لهذه الشركات المتعددة الجنسيات في بداية التسعينات بحيث أصبحت هذه الشركات تستثمر في قطاعات متعددة وجيدة مثل : الخدمات، الصناعة، السياحة، وغيرها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى .[1]

كما أن الشركات المتعددة الجنسيات التي تستثمر في قطاع المحروقات بالجزائر لا تنفرد بمشاريع الاستثمار وإنما تقوم بإبرام عقود شراكة مع الشركة الوطنية سوناطراك

والجدول رقم 07 التالي يبين عقود التي أبرمتها شركة سوناطراك مع أكبر الشركات النفطية العالمية بعد سنة 2000 :

[1] www.animaweb.org/bases/document/0705.30bilan-meda-2006-fr. p59, 24/03/2018

الشركات	السنة	المبلغ
First calgery petroleum	جوان 2000	31
Rosneft stroytrans gaz	فيفري 2001	-
Gulf keystone	فيفري 2001	-
Losmo maesk / anadarko	مارس 2001	55
First calgery petroleum	أكتوبر 2001	26.25
Ropsol YPF woodside and	اكتوبر 2001	17
Burlington ressources	اكتوبر 2001	17
Total	اكتوبر 2001	12.5
Anaderko	اكتوبر 2001	15
Medesc petroleum	ديسمبر 2001	23
Repsol YPF/RWE	جويلية 2002	13.3
Anaderko / maesk	جويلية 2002	7.3
Petro vietnam	جويلية 2002	21
Medesc	جويلية 2002	7.5
Medesc	جويلية 2002	11.5
Total / cepsa	جويلية 2002	16.5
Gaz de France	جويلية 2002	27.5
CNPC	ديسمبر 2003	-
Total / cepsa	ديسمبر 2003	-
Repsol YPF/RWE	ديسمبر 2003	-
Petro canada	ديسمبر 2003	-
CNPC	ديسمبر 2003	-
BHP billiton / woodside	جويلية 2004	-
CNPC	جويلية 2004	-
Sinopec	جويلية 2004	-
Sinopec	جويلية 2004	

Amerada hess	جويلية 2004	-
Repsol YPF/RWE	جويلية 2004	-
Petroceltic	جويلية 2004	-
Statoil	جويلية 2004	-
BP	أفريل 2005	-
BP	أفريل 2005	-
BP	أفريل 2005	-
BHP billiton	أفريل 2005	-
BHP billiton	أفريل 2005	-
Gulf keystone	أفريل 2005	-
Gulf keystone	أفريل 2005	-
Shell	أفريل 2005	-
Shell	أفريل 2005	-

SOURCE : arab oil and gaz directory, 2006, p38

http :www.almaarifa.com , 12/04/2018

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2001 أبرمت الشركة الوطنية سوناطراك أكبر عدد من العقود مع الشركات العالمية النفطية، حيث بلغ عدد العقود في هذه السنة 09 عقود شراكة ثم تليها سنتي 2004-2005 إبرام 8 عقود شراكة في كل سنة.

أما في سنة 2000 فلم تبرم الشركة الوطنية سوناطراك مع الشركات العالمية النفطية إلا عقدا واحدا خلال السداسي الثاني من السنة وكل ذلك مع شركة first calgery petroleums بمبلغ 31 مليون دولار وفي هذا السياق فان أكبر عقد أبرمته الشركة الوطنية سوناطراك مع الشركات العالمية النفطية كان في مارس 2001 مع الشركتان Anaderko وLesmo maersk بمبلغ قدره 55 مليون دولار إذا ما استثنينا الشركات التي لم يصرح بقيمة عقودها

وفي سنة 2005 استثمرت نفس الشركة anaderko 57 مليون دولار منها 45 مليون دولار في مجال التطوير و 12 مليون دولار في مجال الاستغلال

ومن بين الشركات العالمية النفطية التي صرحت بقيمة عقودها هي :

شركة first cagoru petroleums التي استثمرت 31 مليون دولار في جوان 2000

الشركتان anaderkoوlesmomaeresk اللتان استثمرتا حوالي 55 مليون دولار في مارس 2001 و 703 مليون دولار في جويلية 2002

شركة berlington resources التي استثمرت كذلك 17 مليون في أكتوبر 2001

شركة total التي استثمرت 12.5 مليون دولار في أكتوبر 2001

شركة anaderko petroleum التي استثمرت حوالي 15 مليون دولار في أكتوبر 2001

شركة madesk petroleum التي استثمرت حوالي 23 مليون دولار في ديسمبر 2001

شركة repsol YPF/RWE-des /edison التي استثمرت حوالي 13.3 مليون دولار في جويلية 2002

شركة petrovietnam التي استثمرت حوالي 13.3 مليون دولار في جويلية 2002

الشركتان cepsaوtotal اللتان استثمرتا حوالي 16.5 مليون دولار في جويلية 2002

شركة gaz de france التي استثمرت حوالي 27.5 مليون دولار في جويلية 2002

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتفقة إلى الجزائر فقد قسمت حسب الجدول التالي إلى استثمارات أجنبية حسب الأصل واستثمارات أجنبية حسب القطاعات الاقتصادية المستهدفة من طرف هذه الشركات الأجنبية

1- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر حسب أصلها :

الدول 10 الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات (ملايين دولار)

الترتيب	البلد	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
1	مصر	245.128	1274.25	22.425	8.424	208.25	1143.233	2902.25
2	الكويت	-	-	-	-	1150.825	-	1150.825
3	جنوب افريقيا	-	-	-	426.4	-	-	426.4
4	فرنسا	139.984	9.36	92.708	26.143	47.892	23.36	339.183
5	ليبيا	179.283	-	55.809	2.483	14.846	0.364	252.785
6	الو.م.أ	12.571	0.728	-	1.118	218.333	3.016	236.366
7	السعودية	-	-	-	-	218.903	-	218.903
8	الصين	11.414	0.598	0.117	194.48	0.067	1.872	210.848
9	الهند	-	176.8	0.195	0.299	-	-	177.294
10	هولندا	1.677	-	172.38	-	-	-	174.057

Source : andi, billon statistique de déclaration d'investissement , 2006

http://ta3lime.com>shoothread,17/04/2018

يبين الجدول السابق ترتيب الدول العشرة الأولى المستثمرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات حسب مبالغ استثماراتها خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2005

بحيث تأتي مصر في المرتبة الأولى بمبلغ 2092.25 مليون دولار، ومن بين أهم شركاتها المستثمرة في الجزائر سنة 2005 :

- شركة أوراسكوم للاتصالات والتي تعمل في الجزائر تحت اسم djezzy
- شركة اوراسكوم للاسمنت الصناعي والتي تشارك في إنشاء محطة تحلية مياه البحر في الحامة وقد أتت الشركة بالمشاركة مع الشركة الوطنية للاسمنت في الجزء الثاني من مصنع الاسمنت بالمسيلة والذي شاركت فيه ب 150.3 مليون اورو، كما أنشأت نفس الشركة فرع آخر تابع لها

تحت اسم الشركة الوطنية للاسمنت الأبيض في مجال الزجاج، المعادن الخشب والورق وساهمت فيه ب 138.6 مليون أورو .

وتأتي في المرتبة الثانية الكويت بمبلغ 1150.825 مليون أورو دولار ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر:

- شركة الوطنية العامة في مجال الاتصال والتي استثمرت حوالي 803.8مليون أورو من أجل توسيع شبكتها
- شركة فاكي faki التي تشارك برأس مال شركة تسيير فندق الأوراسي .

في المرتبة الثالثة حلت جنوب إفريقيا بمبلغ 426.4 مليون دولار، وكانت شركة كاهارا من بين أهم شركاتها المستثمرة في الجزائر سنة 2003 وكان ذلك لإنشاء محطة تحلية مياه البحر ومحطة إنتاج الكهرباء بأرزيو

واحتلت المرتبة الرابعة فرنسا بمبلغ قدره 339.183 مليون دولار ومن بين الشركات الفرنسية المستثمرة في الجزائر :

- شركة لاطال latal التي شكلتها خمس شركات فرنسية للنقل وكان ذلك في مدينة وهران من أجل تسويق المنتجات الجزائرية
- شركة دانون التي أنشأت في الجزائر مصنعها مع الشركة التونسية سوتي التونسية وأقامت دانون الجزائر مخزن جديد في شرق البلاد
- شركة سوسييتي جينرال حيث اشتهرت الأسهم التي كانت تمتلكها فيها خليفة بنك وفتحت نفس الشركة 10 وكالات جديدة في بداية 2008 بمبلغ 9.4 مليون اورو كما رفعت راسمالها بمليون اورو
- شركة نت كونساي التي أنشأت فرع جديد في القطاع النقدي
- شركة بي ا نبي باريبا التي رفعت من رأسمال فرعها المتواجد في الجزائر ب 05 مليون أورو فتحت وكالة جديدة في البليدة
- شركة سيتيلم التي نجحت في انشاء فرع جديد في الجزائر بقيمة 61 مليون أورو
- شركة SUEZ التي أنشأت شركة المياه والتطهير الجزائرية في اطار الشراكة مع الجزائرية للمياه والديوان الوطني للتطهير

- شركة PEUGEOT التي أقامت مخزن جديد لبيجو الجزائر لتسويق السيارات في تيليملي بالعاصمة
- الشركة الفرنسية للاتصالات France TELECOM التي تحصلت على رخصة سنة 2004 بدأت في عرض خدماتها
- شركة أكور التي أنشأت مع مجمع مهري شركة سياحية واستثمرت حوالي 270 مليون أورو

وحلت المرتبة الخامسة ليبيا بمبلغ 252.785 مليون أورو ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر :

- شركة لافيكو التي أنشأت 03 فنادق

واحتلت المرتبة السادسة الولايات المتحدة الأمريكية بمبلغ 236.366 مليون دولار ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر

- شركة WINK GLOBAL VENTURS التي تعمل في مجال البنوك والخدمات تكلفت بإنشاء 850 مسكن في بومرداس ومسوس بمبلغ قدره 8 مليون أورو.
- شركة LDM المختصة في الإعلام الآلي فتحت مكتب لها في الجزائر
- شركة hongry well المختصة في الملاحة المدنية والعسكرية فتحت فرع في الجزائر

وتأتي في المرتبة السابعة السعودية بمبلغ إجمالي قدره 214.903 مليون دولار ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر :

- شركة دريف للاتصالات DRIVE COMMUNICATION الناشطة في مجال البنوك والخدمات
- شركة سيدار SIDAR العاملة في ميدان النقل والبناء والأشغال العمومية والعقار قامت بإنشاء مركز عالمي للأعمال بمبلغ 120.6 مليون أورو
- شركة إدار سيدار eder sidar النشاطة في قطاع السياحة والمطاعم أقامت ثلاثة مشاريع سياحية كبيرة بمبلغ 280 مليون أورو

أما المرتبة الثامنة فاحتلتها الصين بمبلغ 210.548 مليون دولار ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر :

- شركة سوفيتال cevital شركة مستثمرة لانتاج الزجاج المسطح بمبلغ 146.6 مليون أورو

وبعد الصين تأتي الهند في النرتبة التاسعة بمبلغ 177.294 مليون دولار ومن بين شركاتها المستثمرة في الجزائر

- شركة ISPAT المختصة في مجال الألمنيوم استثمرت حوالي 16 مليون أورو
- شركة MITTAL STEEL العاملة في قطاع الزجاج المعادن الخشب والورق التي تحصلت على وحدة للإنتاج في الجزائر

وتأتي المرتبة العاشرة هولندا بمبلغ 147.075 مليون دولار.[1]

SOURCE : andi, billon statistique et déclaration d'investissement 2006.

2- تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات

توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات المصرح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (جدول رقم 08)

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دينار)	النسبة
الفلاحة	10	%2	2110	%0.37
البناء والأشغال العمومية	54	%10.75	19799	%3.50
الصناعة	322	%64.14	229407	%40.30
الصحة	4	%08	891	%0.15
النقل	12	%2.4	1624	%0.28
السياحة	9	%18	14685	%2.9
الخدمات	87	%17.31	36348	%6.42
الاتصالات	4	%08	260627	%46.08
المجموع	502	%100	565491	%100

SOURCE : andi, billon statistique et déclaration d'investissement 2006.

[1] http://www.ta3lime.com>showthread,17/04/2018

يظهر الجدول أعلاه الفرق بين القطاعات الاقتصادية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبية المشاريع وذلك على عدد المشاريع وعلى أساس المبلغ الكلي للمشاريع

أ- **على أساس المشاريع :** من حيث عدد المشاريع يبين لنا الجدول أن قطاع الصناعة هو الأكثر استقطاب المشاريع الأجنبية وذلك ب 322 مشروع خلال الفترة 2005-2006 ثم تليه قطاع الخدمات ب87 مشروع وبعده قطاع البناء والأشغال العمومية ب 54 مشروع ثم قطاع النقل ب 12 مشروع فقطاع مشروع فقطاع الفلاحة ب 10 مشاريع أما قطاعي الصحة والاتصالات فهما لم يستقطب سوى 04 مشاريع لكل منهما .

وعليه الشركات المتعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لقطاع الصناعة في الجزائر

ب- **على أساس مبلغ المشاريع :** أما من حيث مبلغ المشاريع يظهر لنا من الجدول أن قطاع الاتصالات هو الأكثر استقطابا للرأس مال الأجنبي بمبلغ 260627 مليون دينار.

وبعده قطاع الصحة الأقل استقطابا للرأسمال الأجنبي وذلك بمبلغ 891 مليون دينار .[1]

ومما سبق نستنتج أن المشاريع التي تقام في قطاع الاتصالات هي مشاريع ضخمة، فبالرغم من عدد المشاريع هو 4 إلا أنه احتل الصدارة من حيث القيمة المالية ومن أهم الشركات المستثمرة في هذا القطاع الشركة المصرية للاتصال أوراسكوم والشركة الكويتية للاتصال الوطنية.

المطلب الثاني : توزيع العمالة الجزائرية في الشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاعات الاقتصادية / حسب الاستثمار الأجنبي

1- توزيع العمالة الجزائرية في الشركات متعددة الجنسيات حسب القطاعات الاقتصادية

الجدول رقم 09 التالي يوضح فرص العمل الناتجة عن نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة 2005-2015

[1] SOURCE : andi, billon statistique et déclaration d'investissement 2006.

فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية

القطاع الاقتصادي	العمالة
الزراعة	3945
الصناعة	30880
الصناعة الميكانيكية	150
بناء وأشغال عمومية	6895
سياحة	2877
خدمات	6695
الصحة	124
التجارة	343
المجموع	51909

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، تقرير الاستثمار، جانفي 2007

اعتمد على الإحصائيات المذكورة في الجدول السابق، نحاول الوصول إلى مدى تأثير الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات على العمالة في الجزائر من خلال التوظيف وذلك بتحديد القطاعات الأساسية التي تنشط فيها الفروع الأجنبية وعلاقتها بالتشغيل

1- **قطاع الصناعة :** من خلال الجدول يتبين أن قطاع الصناعة وهو القطاع الذي وفر أكبر عدد مناصب الشغل خلال الفترة (2005-2015) بحيث وفر ما يعادل 32030 منصب شغل خلال 10 سنوات.

ولكن نتساءل هنا عن الصناعات الأكثر استقطابا للشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر وحجم التوظيف الذي يوفره كل نوع من هذه الصناعات وبالتالي ما هي الصناعات التي تود الشركات المتعددة الجنسيات توطنها في الجزائر ونوع التكنولوجيا التي تستعملها في ذلك.

وفي هذا السياق يجب الإشارة إلى أن الصناعات المقامة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات تكون دائما متكونة بسياسات هذه الشركات وهي استراتيجيات لم توضح ولم تحدد داخل البلدان المضيفة بمعنى أن نقل هذه الصناعات يكون بحسب ما يحققه المستثمر الأجنبي من عوائد وأرباح وليس ما يحققه من فوائد للدولة المضيفة.

فهناك الصناعات الدنيا غير الديناميكية التي قررت الشركات التخلي عنها لبساطتها التكنولوجية ولكثافة عنصر العمل فيها، وهناك الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي تستعمل التكنولوجيا الحديثة

وهنا يبرز التناقض بين حاجة الدول النامية للصناعات كثيفة العمل بحكم كثافتها السكانية وحاجاتها التنموية وبين طبيعة المشاريع والصناعات ذات الكثافة الرأسمالية التي ينقلها المستثمر الأجنبي لهذه الدول مما يعني إضعاف أثر الشركات المتعددة الجنسيات في خلق فرص عمل جديدة في اقتصاديات تلك الدول.

وكذلك الأمر يتعلق بأهداف الشركات المتعددة الجنسيات بحيث أنه الهدف هو خدمة السوق المحلي فإن الاتجاه العام يشير إلى أن العمالة لا تكون كبيرة كما أن نوعية التكنولوجيا المستخدمة لا تكون متقدمة، والأمر يختلف كثيرا حيث يكون الهدف هو خدمة السوق الخارجي أي تصدير للخارج، فعندما تكون العمالة المطلوبة وكذلك التكنولوجيا ذات طابع حديث، والعمالة مدربة قادرة على استيعاب هذه التكنولوجيا، هذا يعني أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وأنشطة الشركات المتعددة الجنسيات المسيطرة على هذا التدفق تلعب دورا في حجم ونوعية العمالة المستخدمة وكذلك التكنولوجيا المعتمدة في الإنتاج أو الأنشطة التابعة لهذه الشركات

2- **قطاع الخدمات :** كما يبيعه الجدول السابق فإن الفروع التابعة للشركات المتعددة الجنسيات المستثمرة قطاع الخدمات وفرت ما بين 2005-2015 حوالي 2877 منصب شغل في قطاع السياحة و24 في الصحة و343 في قطاع التجارة، 6695 في الخدمات الأخرى.

3- **قطاع البناء والأشغال العمومية :** إن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يوفر سوى 2895 منصب شغل للجزائريين خلال هذه الفترة وهذا قليل إذا ما قارناه بقطاع الصناعة وقطاع الخدمات ويمكن إرجاع ذلك إلى اعتماد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع على اليد العاملة الأجنبية التي تأتي من موطنها الأم، وأحسن مثال على ذلك الشركات الصينية الناشطة في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تعتمد بنسبة كبيرة على اليد العاملة الصينية.

4- **قطاع الزراعة :** يعتبر قطاع الزراعة القطاع الأقل توفير لمناصب الشغل ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات به إذ لم يستقطب هذا القطاع سوى 04 مشاريع في الفترة الممتدة من 2005-2008

2- توزيع العمالة الجزائرية في الشركات المتعددة الجنسيات حسب نوع الاستثمار

ونعني هنا بتوزيع العمالة حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر توزيعها ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

لقد أثبتت بعد الدراسات الاقتصادية أن ملكية الشركات المتعددة الجنسيات تلعب دورا هاما من حيث التشغيل

والجدول رقم10 الموالي يظهر توزيع العمالة في الشركات المتعددة الجنسيات حسب نوع الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب القطاعات الاقتصادية.

الاستثمارات	على شكل مشاريع مملوكة بالكامل المستثمر الأجنبي		على شكل شراكة	
القطاعات	العمالة	النسبة	العمالة	النسبة
مياه وطاقة	-	-	60	2.72
صناعة حديدية، معدنية، ميكانيكية	415	9.18	105	5.67
مواد البناء الخزف الزجاج	410	9.06	118	5.34
بناء و أشغال عمومية	799	17.67	498	22.55
كيمياء، مطاط، البلاستيك	356	7.87	214	9.69
الصناعة الغذائية، التبغ، الكبريت	135	2.98	270	12.23
الصناعات النسيجية	277	6.12	256	11.59
النقل وخدمات النقل	29	0.64	336	5.22
صناعة الخشب، الفلين، الورق، الطباعة	138	3.05	25	4.13
صناعات مختلفة	24	0.53	292	13.22
خدمات موجهة للشركات	102	2.26	18	0.82
ترقية عقارية	95	-	-	-
الصحة	170	-	-	-
الاتصالات	1514	-	-	-
النقل	-	-	-	-
مؤسسات مالية	-	-	-	-
المجموع	4523	100	2208	100

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات 2009

إن الملاحظة الأولى التي نلاحظها من خلال هذا الجدول هو أن المشروعات الأجنبية المملوكة بالكامل للشركات الأجنبية وفرت عدد أكبر من مناصب الشغل قدرت بحوالي 4522 منصب شغل عكس المشاريع المشتركة بين الشركات الأجنبية والشركات الوطنية التي لم توفر سوى 2208 منصب شغل

والملاحظة الثانية هي أن قطاع الاتصالات هو القطاع الذي وفر أكبر عدد من مناصب الشغل إذ وفر1514 منصب شغل أي ما يعادل 33.47% من جميع المناصب التي وفرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المملوكة بالكامل للمستثمرين الأجانب

وهذا ما يؤكد الدور الهام الذي تلعبه الشركات المتعددة الجنسيات للمستثمرين الأجانب توفير مناصب شغل أكثر من المشاريع المشتركة بين هذه الشركات والشركات الوطنية.

المطلب الثالث : مكانة الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في قطاع المحروقات

تتطلع الجزائر أن ترسي لنفسها مكانة أساسية كإحدى الدول النفطية الفاعلة، سواء ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول أو في إطار السوق العالمية، غير أن دور أي دولة ووزنها يتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها، تجعل الأطراف المتعاملين معها (الزبائن) يطمئنون على استمرار العلاقات الاقتصادية ويقدرون المكاسب التي ستعود عليهم، هذا من جهة ومن جهة ثانية هو مدى أهمية هذه الإمكانيات وقدرة تأثيرها على السوق النفط الدولية.

1- مكانة الشركات المتعددة الجنسيات في قانون المحروقات بالجزائر :

يؤمن قطاع المحروقات والغاز نحو 98% من التصدير في الجزائر و 30.2% من الناتج إلى كل من ايطاليا والبرتغال وتنتج الجزائر سنويا 38.49 طن من نفط الخام ومشتقاته و 149 مليون طن من الغاز الطبيعي وتملك الجزائر ثامن أكبر احتياطي عالمي من الغاز و0.9% من الاحتياط العالمي للنفط.[1]

يعتبر هذا القطاع انطلاقا من ثقله في الاقتصاد الوطني قطاعا استراتيجيا لذلك تفصل الجزائر فيه مع الشركات الأجنبية والملاحظ منذ تأميم المحروقات في 24 فبراير 1971 بقيت مشاركة رأس المال الأجنبي في قطاع المحروقات في حدود لا تتجاوز 43% بالنسبة لجميع السلسلة (تنقيب ، تطوير، تسويق) لكل بداية التسعينيات وفي ظل البحث عن أفضل الاحتمالات للخروج بالاقتصاد الوطني من

[1] محمد بركة، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006-2012)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، ديسمبر 2014، ص21

الممر الصعب وتحقيق الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت تعرقل الإصلاحات الاقتصادية وتعطل آثارها المرتقبة .[1]

وتعد الثروة النفطية محفز للاستثمار في حد ذاتها وهذا نظرا لما تحتله من مكانة على المستوى الوطني والدولي.

لقد كرس قانون المحروقات 07/05 معيار الإقامة للتعامل المستثمرين في القطاع وما نصت عليه المادة 06 في فقرتها الثانية حيث ورد في المادة ما يلي (... يمكن لكل شخص مقيم بالجزائر أو لديه فرع فيها أو منظم في أي شكل آخر يسمح له بأن يكون موضوع جباية ممارسة نشاط أو أكثر من النشاطات المذكورة شريطة احترام هذا القانون والقانون التجاري)

إن ما تضمنه قانون 07/05 هو تغيير المتعاملين مع هذه الشركات والذين يمثلون الطرف الوطني فبعدما كانت الشركة الوطنية سوناطراك هي المتعامل الوحيد مع هذه الشركات أصبح المستثمر الأجنبي اليوم يتعامل مع وكالتين هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات "النفط" والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها وهي سلطة ضبط المحروقات وهاتان الوكالتان يعملان على التثمين المثل للموارد الوطنية للمحروقات من خلال عرض طلبات الموافقة على عقود البحث أو استغلال المحروقات على مجلس للموافقة عليها بمرسوم غير أن هذا القانون عدل بموجب الأمر 01/13 المعدل والمتمم لقانون رقم 07/05 والمتعلق بالمحروقات وتضمن هذا التعديل تخفيف شروط ممارسة التنقيب والاستكشاف وإيضاح المجال أمام تمديد فترة التنقيب لأعمال المسح من ستة أشهر إلى سنتين وإجراءات تسهيلية أخرى، لينتهي إلى الإشارة إلى إلزامية الاشتراك مع سوناطراك في أعمال التكرير وتحويل المحروقات.[2]

وهكذا فقانون المحروقات الجديدة لا يتحدث هو أيضا عن الشركات المتعددة الجنسيات رغم إشارته في بعض المواضيع إلى فروع الشركات الأجنبية وهو ما يبقي الاهتمام منصبا على الاستثمار الأجنبي بصورة عامة.

وعليه فالمشرع الجزائري قد منح مكانة هامة للشركات، هذه الأهمية تابعة من اعتبارها مجرد مستثمر أجنبي ودون مراعاة لتمييزها وخصوصيتها فلم يفرض القانون الجزائري بتنظيم خاص ولا قيود رقابية

[1] قانون رقم 1/130 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1434 الموافق ل 20 فبراير 2013، يعدل ويتمم القانون رقم 07/05 المؤرخ في 19 فبراير ربيع الأول عام 1434 الموافق 27 افريل سنة 2005 المتعلق بالمحروقات

[2] قانون رقم 1/130 ، نفس المصدر.

خاصة كما أنه أخذها على غرار نظيرتها من الاستثمارات الوطنية والأجنبية وخضوعها للقانون الوطني كأهم إجراء رقابي يفرض عليها.

2- مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر :

يمكن توضيح ذلك من خلال الأرقام الواردة في تقارير البنك المركزي

جدول رقم 11 يوضح مساهمة الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع المحروقات بالجزائر

الوحدة مليار دولار

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة	4.562	3.920	3.937	4.973	6.341	5.500

المصدر : بناء على تقارير بنك الجزائر 2013

تشير الأرقام الواردة في الجدول أعلاه إلى بلوغ حصة الشركاء الجانبي 4.56 مليار دولار في سنة 2008 و 3.92 مليار دولار في سنة 2009، ثم 3.93 مليار دولار في سنة 2010، ثم 4.9 مليار دولار في سنة 2011، 6.34 مليار دولار في 2012.

وترقى الشركات الدولية رغم تواضع مساهمتها في مجال الاستكشاف والاكتشافات الجديدة في 2012 و 2013 بالخصوص، من بين أكبر المستفيدين من استغلال وإنتاج المحروقات وخاصة منها النفط، بناءا على مبدأ تقاسم الإنتاج المعتمد في قانون 86/14 الصادر سنة 1986 ووفقا للتقديرات المتوفرة فإن حصة الشركاء الأجانب تمثل حوالي 8.7% من إجمالي الإيرادات المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2013مقابل 8.9% في سنة 2012، وسجلت الجزائر إيرادات أقل من تلك المسجلة من قبل الجزائر في مجال المحروقات في 2012، و 2011 حيث بلغت حوالي 63.7 مليار دولار من المحروقات عام 2013، مقابل 70.57 مليار دولار في 2012 و 71.66 مليار دولار في سنة 2011[1]

وتجدر الإشارة إلى أن حصة النفط الخام من الإيرادات الإجمالية الجزائرية تتراوح بين 38% و 22% مقابل 9% إلى 12% من الغاز الطبيعي المميع و 6% إلى 13% من غاز البترول المميع، وما بين 18 و 22% من الغاز الطبيعي و 6 إلى 13% من المكثفات، ويمثل البترول الخام أكبر نسبة في أرباح الشركات الدولية، حيث قدر بحوالي 4.6 مليار دولار في 2013 مقابل 5.60 مليار دولار في 2012،

[1] محمد بركة، مرجع سابق الذكر، ص22

بينما تتوزع باقي الأرباح بين المكثفات والغاز الطبيعي، في انتظار استغلال الطاقات الغير تقليدية في غضون 2019، و 2020 في وقت تعرف فيه الجزائر تراجعا في مستوى احتياطاتها من الطاقات التقليدية الأحفورية، سواء تعلق الأمر بالبترول أو الغاز، وتمثل 2008-2013 التي عدل فيها قانون المحروقات الذي أثار تحفظات الشركات الدولية.[1]

ويمكننا القول بالرغم أن جزء من الحصة المالية المقدرة برسم حصة الشركات تدفع كرسوم وضرائب إلا أن هذه الشركات الدولية التي تستعيد من مبدأ تقاسم الإنتاج في مجال النفطي بالخصوص، تستفيد سنويا من مبالغ مالية معتبرة نظير خدماتها ومساهمتها التي تقدر بالنسبة للنفط بحوالي نصف مقدار ما ينتج من النفط في الجزائر، أي في حدود 550 الف برميل يوميا من مجموع 1.2 مليون برميل يوميا وقدرت مصادر مالية أن حصة الشركاء الأجانب بلغت في 2013 ما يقدر ب 5.5 مليار دولار وبالتالي فإنها تقارب إجمالا ما بين 2008 و 2013حوالي 46 مليار دولار في ظرف 06 سنوات أو ما يعادل 7.6 مليار دولار سنويا

ونلخص من خلال هذه الدراسة إلى أن تأثير استثمار الشركات المتعددة الجنسيات على الناتج المحلي الاجمالي سجل قفزة نوعية في حجم هذا الأخير ما بين سنة 1991 والذي بلغ 44.715 مليون دولار سنة 2012 والذي قدر ب 205.789مليون دولار وهذا بفضل حجم التدفقات الهائلة من رؤوس الأموال الأجنبية الى الجزائر هذا من جهة، أما بالنسبة لمساهمة قطاع المحروقات في الناتج الاجمالي المحلي فإنه سجل تراجعا من سنة الى أخرى خلال الفترة المدروسة، وهذا يدل على محاولة الحكومة الجزائرية انتهاج سياسة اقتصادية تعتمد على عدة قطاعات بدلا من قطاع واحد لخلق تنمية محلية.[2]

[1] زلوطة أيوب، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على التنمية في الدول النامية ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص، سياسات عامة والتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د.مولاي طاهر – سعيدة-، 2014-2015، ص58

[2] محمد بركة ، مرجع سابق الذكر، ص 23

بعدما كان نشاط الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر يقتصر فقط على قطاع المحروقات توسع مع بداية التسعينات ليشمل جميع الآلات الاقتصادية الأخرى بحيث أصبحت هذه الشركات تنشط في مجالات الصناعة الخدمات والتشغيل العمومي الصيدلة وغيرها من القطاعات الأخرى وكان ذلك ناتج عن سياسة الجديدة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات مع بداية التسعينات والمتمثلة في محاولة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجلب مثل هذه الشركات.

وتعد الجزائر من بين الدول الأكثر استقطابا للشركات المتعددة الجنسيات في المنطقة بحيث أن حوالي 60% من الشركات المستثمرة في الجزائر هي شركات متعددة الجنسيات وهذا ما يفسر أن السوق الجزائرية تضم أكثر الشركات المتعددة الجنسيات عكس الشركات الكبيرة والمتوسطة، لكن مساهمتها هذه تبقى بعيدة عن الآمال المرجوة خصوصا بالنظر إلى الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية والمالية والقارية المقدمة من قبل الدولة الجزائرية

خاتمة

لقد ساعد المحيط الاقتصادي العالمي السائد حاليا الشركات المتعددة الجنسيات عن التوسع أكثر لتشغل جميع القطاعات الاقتصادية وتنتشر في جميع ضواحي العالم بعد ما أخذت الشركات في التزايد من

حيث الحجم والعدد حتى وصلت إلى أحجام خيالية ، وساعدها على ذلك تطورها التكنولوجي وامتلاكها أموال ضخمة.

وقد ساهمت البلدان النامية في توسيع ظاهرة تمويل الشركات منذ ظهور الشركات الكبرى الاستعمارية التي اتجهت إليها قصد استغلال الثروات الطبيعية فيها حيث حافظت الشركات المتعددة الجنسيات على اتجاهها القطاعي في هذه البلدان وعلى رأسها القطاع الاستخراجي بالدرجة الأولى، إلا أن تركيزها على هذا الأخير تراجع لصالح القطاع التحويلي في العقود الأخيرة، أما قطاع الخدمات فيأتي في درجة أقل وبمستوى ضعيف جدا أما فيما يتعلق بشكل الاستثمارات الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية فقد عرف تطور ملحوظ في الواقع، إذا بعدما كان للشركات الأم المراقبة على فروعها في السابق أصبح بالتدريج حق المراقبة لها يضعف شيئا فشيئا بعد ظهور أشكال جديدة للاستثمار في المدة الأخيرة، أما أنه وجهت الشركات المتعددة الجنسيات انتقادات كثيرة تتعلق بآثارها السلبية لنشاطاتها في البلدان النامية المضيفة التي تمس مختلف جوانب الحياة وإن حضورها في البلدان النامية اليوم لا يزال يبعث الاضطراب والصراع بين الطرفين، وان إقامة التعاون والتقارب في المواقف يمكن أن يكون في المستوى أحد الشروط الأساسية لرفع الصراع أو التخفيف منه على الأقل لإنجاح العلاقة بين الطرفين وكذا للإبقاء على نشاطها في البلدان النامية وفي نفس الوقت بالرغم من القدرات الهائلة التي تمتلكها هذه البلدان من تحسين مراكزها إلا أن وجود قوانين وطنية ودولية متفق عليها يظل ضروريا كي تؤدي هذه الشركات دورا فعالا في إطار النظام الاقتصادي الدولي الجديد

وفي الجزائر كان لهذه الشركات المتعددة الجنسيات كذلك هو دور معتبر من حيث التشغيل بحيث وفرت مناصب شغل لليد العاملة الجزائرية بصفة مباشرة على مستوى مصالحها وكذا بطرق غير مباشرة نتيجة العلاقات الاقتصادية التكاملية التي خلقها الاقتصاد الجزائري

ومن بين النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة :

- الشركات المتعددة الجنسيات هي كل شركة تستثمر في أكثر من بلد، وتخضع لإستراتيجية موحدة تأخذ على مستوى مركز هذه الشركة، وتتكون من شركة أم تتفرع عنها عدة فروع تعمل تحت سيطرتها.
- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات عن غيرها من الشركات الأخرى ببعض المميزات منها : الضخامة بحيث وصلت هذه الشركات إلى أحجام خيالية، الانتشار الجغرافي: حيث أن بعض الشركات المتعددة الجنسيات تمارس نشاطها في المتوسط 50 دولة وبعضها الآخر نشاط نحو 500 دولة، التنوع في أنشطتها : أي أن هذا النوع من الشركات لا يكتفي لا بنشاط واحد ولا

بإنتاج واحد بل يتعدى ذلك، التفوق التكنولوجي : بحيث تسيطر هذه الشركات على معظم براءات الاختراع والعلامات التجارية في العالم.

- تسعى الشركات المتعددة الجنسيات دوما إلى تحقيق أهدافها المختلفة ومن بينها الربح
- لقد ساهمت الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر يقتصر على مجال الطاقة، ثم توسع مع بداية التسعينات ليشمل جميع الآلات الاقتصادية الأخرى بحيث أصبحت هذه الشركات تنشط في مجالات الصناعة، الخدمات، البناء والأشغال العمومية، الصيدلة وغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى، ويرجع ذلك الى السياسة الجديدة التي اعتمدتها الدولة الجزائرية اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات مع بداية التسعينات، والمتمثلة في محاولة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم لجلب مثل هذه الشركات للاستثمار فيها.

من النتائج السابقة يمكننا تقديم التوصيات التالية :

- ✓ بما أن الشركات المتعددة الجنسيات توفر فرص عمل أكثر الشركات الوطنية للمشروع الواحد، فيجب على الدولة الجزائرية اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تحسين مناخ الاستثمار قصد جلب أكبر عدد ممكن من هذه الشركات المتعددة الجنسيات لأن هذا من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة وكثيرة.
- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تحفز الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الغير منافسة للشركات الوطنية.
- ✓ يجب على الحكومة الجزائرية أن تفرض على الشركات المتعددة الجنسيات تشغيل اليد العاملة الوطنية، وعدم الاعتماد أكثر على اليد العاملة الأجنبية.
- ✓ ينبغي إصلاح قطاع التعليم والتكوين حتى يوفر الكفاءات العلمية والمهنية اللازمة التي تبحث عنها الشركات المتعددة الجنسيات وهذا يعتبر من أهم محددات نشاط هذه الشركات خارج دولتها للمقر.

قائمة المراجع

كتب باللغة العربية :

1. أحمد سرحال، قانون العلاقات الدولية، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، لبنان، طبعة 01، 1990.

2. أسامة السيد عبد السميع، مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والاسلامية، طبعة 01، مصر، دار الفكر الجامعي، 2008.
3. ابراهيم العيساوي، التنمية في عالم متغير –دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها–، القاهرة، دار الشروق،2001.
4. اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1978.
5. بول سوبري، من الاقتصاد القومي إلى الاقتصاد الكوني، دور الشركات المتعددة الجنسيات، ترجمة عفيف الرزاز، بيروت، مؤسسة الأبحاث العلمية للنشر ، بدون سنة نشر.
6. جون كنيث جالبرايت، تاريخ الفكر الاقتصادي،ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الكويت، سلسلة عالم المعرفة، رقم 261، 2000.
7. تونسي بن عامر، قانون المجتمع الدولي المعاصر، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة2005،05.
8. ردولف هاينتش وآخرون، الدولة والتطور في العالم الثالث، ترجمة ميشيل كليو، دمشق، منشورات وزارة الثقافة السورية، سوريا، 2011.
9. سمير عطية، التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة، فلسطين – لبنان وسوريا، مدريد – اسبانيا، 2008.
10. زينب عبد السلام محمد، الشركات متعددة الجنسيات ومعايير السيادة للدول، المركز القومي للاصدارات القانونية، طبعة01، 2014.
11. صلاح الدين نامق، اقتصاديات التنمية، القاهرة، مطبعة العيد الصغير، بدون تاريخ، بدون سنة نشر.
12. عصام الخفافي، رأسمالية الدولة الوطنية، بيروت، دار ابن خلدون، لبنان، 1979.

13. محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم، عمان، دار المعارف، 1982.

14. محمد السيد سعيد، الشركات متعددة الجنسيات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، مصر، 2005.

15. محمد خيتاوي، الشركات النفطية المتعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، دمشق: دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا.

16. محمد توفيق صادق، التنمية في دول مجلس التعاون، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون، بدون سنة نشر.

17. مداني بن شهرة، الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

18. رواب عمار، غربي ضباح، التكوين المهني والتشغيل في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، طبعة 05، 2001.

19. محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، بيروت: المؤسسة العامة للدراسات والنشر المعاصر، لبنان، بدون سنة نشر.

20. موريس دوب، تطور الرأسمالية، ترجمة: رؤوف عباس، مصر: دار النشر الجامعي، بدون سنة نشر.

21. موريس خلف عواد، تطور الرأسمالية في البلدان النامية، عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع، طبعة01، 2015.

22. نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للشركات الأجنبية ، الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

23. هدسون جون، هرندر مارك، العلاقات الاقتصادية الدولية، ترجمة: منصور طعمة ومحمد علي عبد الصبور، دار المريخ، السعودية، 1987.

24. هوارد روثمان، 50 شركة غيرت العالم، ترجمة: بهاء شاهين، مجموعة النيل العربية، طبعة03، 2003.

25. يوسف جلباوي، نحو مفهوم أفضل للتنمية الحديثة، بيروت: مؤسسة الرسالة، لبنان،1979.

مراجع باللغة الأجنبية :

كتب ومجلات:

1. Alfread stephan, the state and society : precention university press, 1978.
2. Alain beione, christian dello et autres, dictionnaire des sciences économique, paris, armond collin,1995.
3. Rabéa khaefi, emploi et chaumage dans les pays du maghren, in panorama de économies, 1991.
4. William ceddie, chamber's twentieth centry dictionnary, london publisher, 1954.
5. Bureau international du travail, la nomalisation international du travail, (nouvel série 33, geneve, 1953).
6. CNUCED, rapport sur l'investissement dans le monde,2006.
7. L'office national des statistiques, l'emploi et le chaumage, (donnée statistique, n226, édition ons),algerie,1995.
8. Conseil national économique et social, évaluation des dispositifs d'emploi, (rapport commission relation de travail, alger, 2002).
9. Andi, billan statistique de déclaration d'investisement, 2006.

مجلات ودوريات :

1. أحمد عبد العزيز وآخرون، الشركات المتعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد85، 2010/09/07.
2. بكر عباس أمين، النفوذ السياسي للشركات المتعددة الجنسيات، مجلة الحوار المتمدن، العدد 01-28،8927/04/2010.
3. خلف محمود جواد، التغير الاجتماعي وطبيعة الاجتماعية الاقتصادية، مجلة المجتمع العربي، السنة16، العدد61-62، 2012
4. عبد الرزاق مولاي لخضر، تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر، 2000-2011، مجلة الباحث، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2012.
5. عبد الكريم كامل، عبد العلي كاظم، التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص ونمو الرأسمالية في بلدان العالم الثالث، مجلة النصرة، العدد1996،05.
6. سمير أمين،التطور اللامتكافئ، دار المستقبل العربي، السنة09،العدد95، تشرين الثاني 1986.
7. سعود عياش، ملامح أولية للتطور الرأسمالي في الشرق الأوسط، دراسات عربية، السنة11، العدد 12، تشرين الأول2012.
8. شريفة جعدي وآخرون، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي الجزائري، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد01، ديسمبر 2014.
9. محمد بركة، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال الفترة (2006-2012)، العدد01، ديسمبر2014.
10. نادية رمسيس، مدخل التشكيلات الاجتماعية لتوصيف النظم الاجتماعية العربية، المستقبل العربي، العدد91، 1986.

مذكرات وأطروحات :

1. أمال ميموني، سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية–دراسة حالة مديرية التشغيل بولاية سعيدة، مذكرة ماستر علوم سياسية، جامعة سعيدة،2014–2015.
2. رشيد شباح، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر–دراسة حالة ولاية تيارت، مذكرة ماجستير ،تخصص تسيير المالية العامة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة أبو بكر بلقايد،2006.
3. زلوطة أيوب، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على التنمية في الدول النامية– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: سياسات عامة والتنمية، جامعة د/مولاي طاهر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015.
4. حساني سيد علي، المؤسسات غير الوطنية وإندماج الاقتصاديات النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014.
5. عبد علي كاظم شديد، إشكالية الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة النفطية الريعية العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، قسم الاقتصاد
6. عماري حسينة، الشركات المتعددة الجنسيات والاستعمار الجديد، مذكرة ماستر في التاريخ المعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص: تاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003–2004.
7. كريمة مخيلي، الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدولة، مذكرة ماستر حقوق، كلية حقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013–2014.

8. عبد الرزاق جباري،آثار سياسة التشغيل على التنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة 2001-2012، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014-2015.
9. محمد بركة، تقييم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المحلية في الجنوب الشرقي خلال فترة (2006-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، 2013-2014.
10. مولود طابوش، أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية-دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007.

مؤتمرات وملتقيات :

1. غابريال وهبي، الاستثمارات الأجنبية ودور الشركات المتعددة الجنسيات، المؤتمر العلمي السنوي الأول للاقتصاد بين المصريين، القاهرة، 20-27 مارس، 1976.
2. عبد الله رابح، سياسة التشغيل في الجزائر ومعظلة البطالة، سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 13-14 أفريل 2011.
3. فاطيمة حاجي، ملتقى وطني حول سياسة التشغيل ودورها في تنمية الموارد البشرية، الجزائر: بسكرة، يومي 13-14 أفريل 2011.
4. صفية بوزار، فعالية وانعكاسات سياسة التشغيل على والفقر خلال الفترة (1990-2014)، مجمع مداخلات الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09 سبتمبر 2014، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر.

5. محمد بن عزة، عبد اللطيف شليل، دور سياسات العمومية في ترقية قطاع الشغل والقضاء على البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول: استراتيجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، 15-16 نوفمبر 2016.
6. تقرير الأمم المتحدة الانمائي، تقرير البشرية لسنة 2003.

قوانين :

1. قانون رقم 01/130 مؤرخ في 19 ربيع الثاني 1434 الموافق لـ 20 فبراير 2013، يعدل ويتمم قانون رقم 05-07 المؤرخ في 19 فبراير، ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 28 أفريل سنة 2005 والمتعلق بالمحروقات.

مراجع الكترونية :

1. www.animweb.org//document/07.05.30-bilan-meda-2006.fr consulté le 24/03/2018.
2. Andi, billon statistique de déclaration d'investissement 2006, http://www.allny.com.dict sar-ar, 21/12/2017, اللغة العربية،قاموس المعجم الوسيط.
3. www.ons.dz ,23/03/2018, الديوان الوطني للاحصائيات
4. Arab oil and gaz directory,2006 http :www//almaarifa.com consulté le 12/04/2018.
5. Département des politiques l'emploi, guide pour les informations des politiques nationales dev l'emploi, sur le site : http://www.ilo.org , consulté le : 21/03/2018

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
مقدمة	**أ**
الفصل الأول :الاطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات	
المبحث الأول : الشركات المتعددة الجنسيات	**2**

المطلب الأول : تعريف الشركات متعددة الجنسيات	**2**
المطلب الثاني : الخلفية التاريخية للشركات متعددة الجنسيات	**3**
المطلب الثالث : خصائص الشركات متعددة الجنسيات	**12**
المطلب الرابع : أهداف الشركات المتعددة الجنسيات	**14**
المبحث الثاني : سياسة التشغيل	**16**
المطلب الأول : تعريف سياسة التشغيل	**16**
المطلب الثاني : أبعاد وأهداف سياسة التشغيل	**17**
المطلب الثالث : نماذج سياسة التشغيل	**19**
المطلب الرابع : تحديات ومعوقات وآفاق سياسة التشغيل	**21**
المبحث الثالث : التنمية	**23**
المطلب الأول : تعريف التنمية	**23**
المطلب الثاني : تطور مفهوم التنمية	**24**
المطلب الثالث : خصائص التنمية	**26**
المطلب الرابع : إشكالية التنمية	**27**
الفصل الثاني :	
المبحث الأول : أثر الشركات متعددة الجنسيات على الدول النامية	**32**
المطلب الأول : أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل، الأجور والتأهيل المهني	**32**
المطلب الثاني : أثرها على السياسة الاقتصادية العامة وتدفقها لرؤوس الأموال الأجنبية	**34**
المطلب الثالث : أثرها على التجارة وميزان المدفوعات	**37**

المبحث الثاني : الممارسة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات ونمط الإنتاج في البلدان النامي	**39**
المطلب الأول : خصائص النسق الاقتصادي ونمط الإنتاج	**39**
المطلب الثاني : خصائص النسق السياسي والإيديولوجي	**41**
المطلب الثالث : القاعدة المادية والطبقية للتطور الرأسمالي في البلدان النامية	**43**
المبحث الثالث : سياسة التشغيل للشركات المتعددة الجنسيات في الدول النامية	**46**
المطلب الأول : هيكل العمالة في الشركات متعددة الجنسيات	**46**
المطلب الثاني : سياسة التشغيل في الشركات المتعددة الجنسيات حسب المنظمة الدولية للعمل	**56**
الفصل الثالث	
المبحث الأول : سياسة التشغيل والبطالة في الجزائر	**63**
المطلب الأول : مشكلة البطالة في الجزائر	**63**
المطلب الثاني : تطور التشغيل في الجزائر الى غاية 2000	**68**
المطلب الثالث : تطور التشغيل بعد الإصلاحات الاقتصادية	**70**
المبحث الثاني : وضعية سياسة التشغيل في الجزائر	**74**
المطلب الأول : أهم سياسات التشغيل في الجزائر	**74**
المطلب الثاني : الأبعاد الرئيسية لسياسة التشغيل في الجزائر	**77**
المطلب الثالث : نتائج ، تحديات ومعوقات سياسات التشغيل في الجزائر	**79**
المبحث الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر	**82**
المطلب الأول : واقع الشركات المتعددة الجنسيات في الجزائر	**82**
المطلب الثاني : توزيع العمالة الجزائرية في الشركات المتعددة الجنسيات حسب القطاعات الاقتصادية / حسب الاستثمار الأجنبي	**90**

المطلب الثالث : مكانة الشركات المتعددة الجنسيات ومساهمتها في قطاع المحروقات	**94**
خاتمة	**100**
قائمة المراجع	**103**

ملخص :

تعد الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الأنماط تعبيرا عن عولمة الاقتصاد، لما تملكه من إمكانيات مالية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم، وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية، بغية توزيع المخاطر وتنويع مصادر الربح، وسعيها لتحويل العالم

إلى ساحة اقتصادية واحدة بغية بسط نفوذها، وإحكام سيطرتها على قطاعات الأعمال في العالم، مستفيدة من منجزات التقدم العلمي والتقني الأمر الذي أدى لتراجع دور الدولة أمام هذه الشركات.

إن ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم في مجال التنمية خاصة الدول النامية، التي يتم استغلال ثرواتها الطبيعية والتدخل في شؤونها الداخلية والإضرار ببيئتها... الخ.

ABSTRACT

Multinational companies are the most expressive forms of globalization of the economy because of their enormous financial and human resources, which extend to various countries of the world, and diversify their activities to the sectors of production, trade, services, finance and international banks in order to distribute risks and diversify profit sources. In order to extend its influence and tighten its control over the business sectors in the world, taking advantage of the achievements of scientific and technical progress, which led to the decline of the role of the state to these companies.

The phenomenon of multinational companies has become an important subject because of its effects on the countries of the world in the field of development, especially developing countries, whose natural resources are exploited and interfere in their internal affairs and damage to their environment ... etc.